



الفرداء الضيائية ، الجاسي ، عبد الرحمن بن أحمد - ١٩٨٨ هـ
كتب في القرن الثاني عشر الهجري نقديراً

١٥٧٢

١٧٥

١٨١

٤١٩
نسخة حنة ، خطي نسخ معاً ، ناعمة الأول
والأخر ، طبع عدة مرات آخرها سنة ١٣١٨ هـ كما ورد في
فهرس الأثرية

الخبر ، اللغة العربية

كتاب في النحو



يستمع منهم فانه العارف باحكامها كذا مستغن عن التعمق ولا فائدة
 له معتبرا بها في معرفة اطلاق حاتم فالمقصود من معرفة العرب
 ان يعرف الله مما يختلف اخره في كلامهم ليحتمل اخره مختلفا
 في كلامهم فمعرفة متقدمة على معرفة الله مما يختلف اخره فلو كان
 معرفة المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتوحيده به وجبا
 ان يعرف او لا بانه مما يختلف اخره فيلزم يعرف الله مما يختلف
 فيلزم التزم التزم على نفسه فيبغى ان يعرف او لا بغير ما عرفه به الجمهور
 ويجعل ما عرفه به من جملة احكامه كما فعل الحق وحكمه اى من
 جملة احكام العرب واثاره المترتبة عليه من حيث هو عرب
 لا يختلف اخره اى الحرف الذى هو آخر العرب ذاتا بان يتبدل
 حرف حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان
 صفة بصفة حقيقة او حكما اذ كان اعرابه بالحركة باختلاف
 العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل
 الاخر وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا يتحقق بمثل
 قولنا ان زيدا مضروب وانى ضربت زيدا وانى ضارب زيدا
 فان العاقل فى زيدا فى هذين الصورتين مختلف بالاسمية والفعلية
 الحرفية مع انه آخر العرب لم يختلف باختلاف لفظ او تقرير انصب

ان على المعنوية
والاضافة

على التميز في لفظ آخر او تقديره او على المصدرية اي يختلف اختلاف في
او تقديره والاختلاف لفظا كما في قوله جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد
تقديره كما في قوله جاءني في ورأيت فيه ومررت به فان اصله في وقفا على
انقلب الياء فصار الاعراب تقديره والاختلاف اللفظي والتقديرية اعم من
ان يكون حقيقة او حكما كما انما اليه لئلا يتقضى بمثل قولنا رأيت احمد
ومررت باحمد وقولنا رأيت سليمان ومررت بسليمان شي او مجموعا فانه
قد اختلف العوامل فيه لاختلاف في اخر احمد حقيقة بل حكما فانه قد
بعد اللصبة علامة النصب وبعد الحار علامة الجر وكذا الحال في التثنية
فاخر الوب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة
قلت لا يتحقق الاختلاف لاني اخر العرب ولا في العوامل اذا ركب بعد
الاسماء المعروضة الغير المشابهة لتبني الاصلي مع عامله ابتداء وتو
عليه الاعراب بل هناك حد وث الاعراب يدخل العامل قلت هذه
من الامور احكام العرب والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل الحكم
في الآخر لا فساد فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم تذكر هذه
هنا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذه الحكم لم يكن من
الشاملة والاعراب اي حركة او حرف يختلف آخره
من حيث هو معرب ذاتا او صفة به في تلك الاعراب

اد بما الوصول الى الحركة او الحرف ولا يلاذ العالم والمقتضى ولو بقيت على
الاعراب خارجا بالنسبة المفهومة من قوله به فان المتبادر من السب هو القرب
العامل والمقتضى من الاسباب البعيدة بعيد الحثية خرج حكمه عن ذلك لانه
على اختيار المص لكث اختلاف هذه الحركة على آخر العرب ليس من حيث
من معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبهذا القدر ثم حد الاعراب جهاو
منعنا لكن المعنى اذا ان يثبت على فائدة مختلف وضع الاعراب فضع اليه قوله
ليدل على العاني المعنوية هلب وكافه اراد هذا المعنى حيث قال ليس هنا تمام
الحد لانه خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يوضع
الاعراب المفهوم من في الكلام فانه بعيد عن النعم غاية البعد فاللام متعلق
بقوله اختلف آخره يعني اختلف آخره ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف
على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعنوية على صيغة اسم
الفاعل عليه اي على العرب على تقدير مثل معنى الورد والاستيلاء يقال اعور
والنيق وقاوروه اذا تد اولوه اي اخذه جماعة واحد على سبيل المناو
البديلة لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني السقيمة للام العرب
تعاينة متناو به غير مجمعة لتضادها فيبغي ان يبنى علاماتها ايضا كذلك
الاختلاف في اخر العرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني
بما في اخر العرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب

في آخر الاسم المعرب لان تنفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفة لا تها خسة فاعطى الخفيف الكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجاء جعل
 شبه ان اوصفة متأخرة عن الموصوف فالانصب ان يكون اللال عليه علامة له العامل لفظيا كان او معنويا ما به يقوم اي يحصل المعنى ^{المقتضى}
 متأخر عن الال عليه وهو ملحق من اعرابه اذا اوضح فان ال معنى من المعاني الموصوفة على المعرب الاعراب المقتضية فني جاء في زيد جاء عامل
 بوضع المعاني المقتضية اي عن غرض معدة اذا قدمت على ان ال به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رأيت زيد رأيت
 للسلب فيكون معناه اذالة الفاعل سمي به لانه يزيل فساد ال عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مرة زيد
 المعاني ببعض انواعه اي انواع اعراب الاسم ثلثة رفع ونصب والياء عامل اذ به حصل معنى المفعولية الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمراد
 هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والي وف الاعرابية والباء المنصرف اي الاسم المفرد الذي لم يكن مشن ولا جموعا ولا غير منصرف لزيد وحمل
 على الحركات البنائية اصل بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها ^و كذا الجمع المنصرف اي الذي لم يكن الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف
 في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على فلة فالرفع ^و كذا جعل ال وطلبية فالاعراب في هذين التسميين من الاسم على الاصل من وجهين
 كان او حرفا علم الفاعلية اي علامة كونه الشيء فاعلا حقيقة او ^و كذا جعل ال وطلبية فالاعراب في هذين التسميين من الاسم على الاصل من وجهين
 يشتمل المحقق بالفاعل ايضا كالمبتدأ والجز وغيرهما والضم ^و كذا جعل ال وطلبية فالاعراب في هذين التسميين من الاسم على الاصل من وجهين
 حكمة كان او حرفا علم المفعولية اي نحو علامة كونه الشيء ^و كذا جعل ال وطلبية فالاعراب في هذين التسميين من الاسم على الاصل من وجهين
 حقيقة او حكما يشتمل المحقق به والجز حكمة كان او حرفا ^و كذا جعل ال وطلبية فالاعراب في هذين التسميين من الاسم على الاصل من وجهين
 اي علامة كونه الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها ^و كذا جعل ال وطلبية فالاعراب في هذين التسميين من الاسم على الاصل من وجهين
 لم يجمع الى الخاق الياء المصيبة اليها لما في الفاعلية والمفعولية ^و كذا جعل ال وطلبية فالاعراب في هذين التسميين من الاسم على الاصل من وجهين
 اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ^و كذا جعل ال وطلبية فالاعراب في هذين التسميين من الاسم على الاصل من وجهين
 فليلا لانه واحد فاعطى النصب للغير والنصب ^و كذا جعل ال وطلبية فالاعراب في هذين التسميين من الاسم على الاصل من وجهين

نصباً وجراً فانه النصب فيه تابع للجر الجر كلفرغ على وبنو الاد
 الذي هو جمع المذكر السالم فانه النصب فيه تابع للجر كما ينبغي ذكره
 مسلمات ورأيت مسلمات فصرحت بمسلمات غير المنصرف بال
 رفع والنحو نصباً وجراً فالجوفية تابع للنصب كما سنذكره فيما
 احمد ومهرت باحمد اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف
 المحرم من الموهبة من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهذا
 والامر المشي المشي الذي يستعمل ذكره كالعورة والصناعات
 والانفعال البشيرة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واو
 وهو جوف واوى لانه هاء اذا اصل فوه وذو مال
 نيف بالواو ياء اذا اصل ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم
 دون الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس فاعراب
 الاسماء الستة بالواو وفعاً والالف نصباً والياء جراً
 مطلقاً بل حال لولا مكبرة اذ مصغرة نامة بالوحركات نحو
 اخيك ورأيت اخيك ومهرت باخيتك وموجدة اذ النون
 منها معربة باعراب التنوين والجمع وانما لم يفرغ بهذين
 اكفاء بالامتداد مضافه لانها اذا كانت مكبرة واحدة
 اصلاً فاعرابها بالوحركات نحو جاني من ووليت من ومهرت من

نور رأيت

مفرون

ان يكون

يكون مضافه ولكن الى غير اسم السكلم لانها اذا كانت مضافه اليها ولم يكن
 هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها لكونها الى الكاف وانما جعل
 اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المشي وجمع المذكر السالم
 بالحروف اريدوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون
 اعرابها وبين الاحاد وحشة ومنازعة ثامنة وانما اختاروا سبعة لانه
 اعراب كل من المشي والجمع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسماً وانما اختلف
 وهذه الاسماء الستة لسايرها المشي في كونها معانيها مبنية عن فقه وجوه
 حرف صالح للاعراب في اخرها حين الاعراب سيما ما يختلف ساير الاسماء
 المندونة الانجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحروف
 المحذوفة عن الاعراب المشي وما يلحق به وهو كلاً وكذا كلاً و
 يذكره لكونه فرع كلاً مضافاً الى حال كونها او كلاً مضافاً الى مضمر وانما قد
 بذلك لانه كلما عطف لفظه مفرد وباعتبار معناه مشي فلفظه يقتضي
 الاعراب بالوحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فوعى فيه كل الاعراب
 فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل
 واعراب بالوحركات التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان آخره الف
 فاعرابها بالوحركات الساكنة نحو جاني كلاً والوجهي ورأيت كلاً والوجهي
 فاعرابها بالوحركات نحو جاني كلاً والوجهي ورأيت كلاً والوجهي

ان يكون

معناه الذي هو الرفع واعرب بالرفع اليه هو الرفع نحو جاء في
ورأيت عليها ومرت بكلمتها فلذلك قيد كون اعرابها بالرفع
مضافا الى ضمير وانسان وكذا انسان وشتان فان هذه ال
وان كانت منزوعة لكن صوبتها صورة التثنية ومعناها م
فالمتب بها بالالف رفعا والياء المفتحة ما قبلها نصباً و
يجمع المذكر السالم والمراد به ما سمي بصطلحا وهو
بالواو والنون فيدخل فيه نحو سني وارضي مما لم يكن واحدا
مذكر كجمع بالواو والنون وما لم يكن به وهو الجمع ذوال
لفظه وعشرون واخواتها اي نظايرها السبع وهي ثلثون
تسعين ولبس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والالف
اطلاق عشرون على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة واطلاق
ثلثين على التسعة لانه ثلث مقادير الثلثة وعلى هذا فيقال
وايضاً هذه الالف لانه على معان مضبوطة ولا تقي في الجمع
رفعا والياء نصباً وجرّاً وانما جعل اعراب التثنية مع ملحقاتها بالواو
والجمع مع ملحقاتها بالرفع لانها مفعول للواحد وفي آخرها
تصلح للاعراب وهو علامة للتثنية والجمع فناسب ان يجعلوا
الحرف اعرابها ليكون اعرابها اعراب الاعراب كما ان اعراب الاعراب

بالجوف فرع الاعراب بالحركة ولما جعلوا اعرابها بالرفع وكان حرف
الاعراب ثلثة واعرابها ستة ثلثة للثنية وثلثة للمجموع فاجعلوا اعراب
كل واحد منهما بثلثة الحروف الثلثة على قوع الالف اس ولو خصه بالثنية
بقي المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بقي المثني بلا اعراب فوزعت عليهما
بان جعلوا الالف علامة للرفع في المثني لانه الضمير للرفع للثنية في الفعل
نحو يضربون وضربا والواو علامة للرفع في المجموع لانه الضمير للرفع للمجموع
في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابها بالياء حالاً الى على
الاصول ورفقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لطفة الفتح وكثرة
التثنية وكسروها في المجموع لثقل الكسرة وقلة المجموع وحملوا نصباً على
الحرف لانه على الرفع لمناسبة المنصب اليه لوقوع كلامها فضلة في الكلام
ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والوقف وبيان مواضعها المختلفة
شرع في بيان مواضع الاعراب الفعلي والتعديري الذي اشير اليه في تقسيم
البرها فيما سبق ولما كان التعديري اقلاً اشار اليه اولاً ثم بين ان الفعلي
ما عداه فقال التعديري اي تعديرا لا اعراب فيما اي في الاسم الموعود الذي
تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظة وذلك اذا لم يكن الحرف الذي
هو الاعراب قابلاً للحركة الاعرابية كما في الاسم الموعود بالحركة الذي في آخره
فمنه الاعراب فباللحكة الاعرابية كما في الاسم الموعود بالحركة الذي في آخره
فمنه الاعراب فباللحكة الاعرابية كما في الاسم الموعود بالحركة الذي في آخره

لا يبيح الحكم على العلة التسع بكل واحد من هذه الأمور وذلك المجر
عدل ووصف وثانيث ومعرفة وعجمي ثم ركب في
في عطف هاتين العلتين من الواو التي ثم لمجرد المحافظة على
والنونة زائدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول
فتوله زائدة منصوب على أنه حال إذا العن ومنع النون العرف
كونها زائدة وقوله الف فاعل الطرف اعني من قبلها او مبتدأ
الطرف المقدم ولا يخفى أنه لا يفهم من هذا التوحيد زيادة الالف
مع اتقا ايضا زائدة ولهذا يجر عنهما بالالف والنون الزائدة
ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة الطرف متعلق بالزائدة وال
زيادة الالف قبل النون اشتراكهما في وصف الزائدة ونون
الالف عليهما في هذا الوصف ففهم زاء دهما جميعا وهذا
قلت جاء زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في
الركوب وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله وهذا النون
تزيين يعني ان ذكر العلة بصورة النظم تزيين لها الى الحفظ لا
نظم النظم اسهل والقوله باده كل واحد من الامور التسعة
على قول تزيين لا يخفى اذا العلة في الحقيقة اثنان منها الاول
والقول بانها تسع تزيين لها الى الصواب في هذه الحالة

فقال

٧

فقال بعضهم انه تسعة وقال بعض اثنان وقال بعضهم احد عشر لكن
القول بانها تسعة قريب لها الى ما هو صواب في المذهب الثلاثة ثم
انه ذكر اشارة العلة المذكورة على ترتيب ذكرها في البيت فقال مثل عمر
مثال للعدل واخر مثال للوصف وطلحة مثال للثانيث وزيث
مثال للمعرفة وفي ايراد زيث مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي
الثانيث اللفظي والمعنوي وايراهم مثال للعجمي وساجد مثال للجمع
ومعدي كرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد
لوزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنفرد والارز المرفوع عليه من حيث
اشتماله على عتين او واحدة يقوم مقامهما ان لا تعرفيه والنون
وذلك لان كل علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه
فيه الفعل من حيث ان له فرعتين بالنسبة الى الاسم احديهما انقطعت
الى الفاعل واخرى اشتقاقه من المصدر فخرج منه الاعراب المختص
بالاسم وهو الج والسوون الذي هو علامة التمكن وانما قلنا ان العلة في
عية لاه الفعل العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف
والثانيث فرع تذكير لانك تقول قائم ثم قائم والقريف فرع التشكي
القول بوجه ثم الرجل والعجمي في كلام العرب فرع العربية اذا
في كلام العرب لانها لغة لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب

التي فانها ليست لازمة للكلية بحسب اصل الوضع فانها وضعت لغيرها
 فادلة بين المذكور والمؤثر ولوعدهم المذكور ولعوده كالعلة
 لم يتوقف الزوم الوضعي فالعدل في مصدره مبنى للفعول
 الاسم معرولا لا وجه اى خروج الاسم كونه مخيا
 صيغة الاصلية اى من صورته التي تقتضى الاصل والتعاضد
 يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة
 فاذا صيغة الاصلية الى مصدر الاسم خرج الشقاق كلها وان المبالغة
 من خروجها عن صيغة الاصلية ان يكون المادة باقية والقياس
 وقع في الصورة فقط فلا ينقض بما حذف عنه بعض الحروف
 كالاسماء المضافة للافعال مثل لا يدوم فان المادة ليست
 فيها وان خروجها عن صيغة الاصلية يستلزم دخولها في
 اخرى اى مغايرة الاولى ولا يبعد ان يقتصر مغايرتها في كونها
 داخل تحت اصل قاعدة كانت الاولى داخل تحتها فخرجت
 المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا تسمى انما هي
 عن الصيغ الاصلية فان الظاهرية مثل اقوسى وانسيان
 الشاذة ليست مخرجة عما هو القيل فيها اعني اقوسى وانسيان
 بل انما جمع القوسى والذباب ابتداء على اقوسى وانسيان

منه / عن التعريف

ازكباب

التي فانها ليست لازمة للكلية بحسب اصل الوضع فانها وضعت لغيرها
 فادلة بين المذكور والمؤثر ولوعدهم المذكور ولعوده كالعلة
 لم يتوقف الزوم الوضعي فالعدل في مصدره مبنى للفعول
 الاسم معرولا لا وجه اى خروج الاسم كونه مخيا
 صيغة الاصلية اى من صورته التي تقتضى الاصل والتعاضد
 يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة
 فاذا صيغة الاصلية الى مصدر الاسم خرج الشقاق كلها وان المبالغة
 من خروجها عن صيغة الاصلية ان يكون المادة باقية والقياس
 وقع في الصورة فقط فلا ينقض بما حذف عنه بعض الحروف
 كالاسماء المضافة للافعال مثل لا يدوم فان المادة ليست
 فيها وان خروجها عن صيغة الاصلية يستلزم دخولها في
 اخرى اى مغايرة الاولى ولا يبعد ان يقتصر مغايرتها في كونها
 داخل تحت اصل قاعدة كانت الاولى داخل تحتها فخرجت
 المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا تسمى انما هي
 عن الصيغ الاصلية فان الظاهرية مثل اقوسى وانسيان
 الشاذة ليست مخرجة عما هو القيل فيها اعني اقوسى وانسيان
 بل انما جمع القوسى والذباب ابتداء على اقوسى وانسيان

تكون اللفظ مكررا ايضا

فعل هذا قوله تحقيقا خروجا كائنا عن اصل تحقيق يرد ان يجمع على فعل كسر على حمراء وان كان اسماء ان يجمع على فعال او فعلا
غير المصروف كثلث ومثلثة والذليل على اصلهم ان في معانيها تكرار كمي على محاذ او محاورات فاصلها اما يجمع او يجمع او يجمع
لفظها والاصل ان اذا كان المعنى مكررا كما في جاء في القوم الثلاثة اذا اعتبروا اجلا من واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل الحقيقي
فعلم ان اصلها لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وتكون الحال في احواد والاخر الصفة الاصلية وان صارت بالعلية في باب التاكيد اسما وفي اجمع
وثنا وثنى الى رابع وجمع بلا خلاف وفيما وراءها الى عتاد احد السببين وزد الفعل والآخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد
خلاف والصواب بجملها والسبب في منع الصرف ثلثا والمعنى الشاذة كائيب واقوس فانه لم يعتبر اخر اجرام على هو الفيد فيها
اخواتها العدل والوصف لانه الوصفية العرضية التي كانت لا يلب والاقواس كيف واعتبر جمعها او لا على الايب والاقواس
في ثلثة صارت اصلية في ثلث وثلث لا اعتبارا فيها والثاني في هذه الجمعية اذا قاعد للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها التردد
له واخرج اخرى مؤث آخر واخر اسم التفصيل لان معناه في الاول ان يحكم فيها بالثبوت ومن هذا يتبع الفرق بين الناذ والمعدول
اشد تأخر ثم نقل المعنى غير وقيل اسم التفصيل ان يستعمل في اخرج كائنا عن اصل مقدر من كون الداعي الى تقريره
احالا ضافة او بكمية من حيث لم يستعمل بواحد منها علم انه مقدر فرض مع الصرف لا غير كعد وكذا ذكر في فاتها لا وجبا غير منصرف
من احوالها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن العلم بوجودها سبب ظاهر الا العلية اعتبر فيها العدل والاقواس اعتبار
قال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من اي من احوالها والثاني في وجود اصله ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قد ر
الاعتبار الاضافة لا تراى بوجوب التسمية او البناء او الضافة ان اصلها عامر وذا في الاول الى عمر وزفر ومثل باب عظام
مثلها نحو جند وقيل وما يتبعه عدى وليس في كسر والثاني في فاطمة والاديبا بها كمالها هو على فعال علماء الاعيان المورث
فقد ر ان يكون معدولا عن احد الاخيرين وجمع والثاني في لفظ بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب
ثبوت اجمع ولا كسر كسح ونوع وجمع والثاني في لفظ بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب

الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع
 لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال وضعف منع
 الحجة على زعم وصفية لقوم اشتقاقهم من العنونا
 هي الحجة وكذا لا يمنع احد من العنونا على زعم وصفية لقوم
 من الجدة بمعنى القوة واخيل للطائر اي الطائر ذي الجناحين
 وصفية لقوم اشتقاقهم من الحال ووجه ضعف منع الم
 هذه الاسماء عديم يكونا اوصافا اصلية فانها لم يقصر بها
 الوصفية مطلقا في الاصل والى الحال مع ان الاصل في الاسم
 الثاني اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا شرط له بشرط
 منع العرف العلمية الاسم المؤنث ليصير الثاني لازما لا للاصل
 محفوظ عن القصر بقدر الامكان ولان العلمية وضعف نادرا
 وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والثاني المعنوي
 اي كالثاني اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان ينفك
 فانما في الثاني اللفظي بالتاء شرط لمعجب مع العرف وفي
 شرط مجوازه ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه
 محرم تاثيره اي شرط وجوب تاثير الثاني المعنوي في
 احد الامور الثلاثة زيادة على الثلاثة اي زيادة على الثلاثة

بناء
 سماء
 سماء

ع الجزم

شرط ثانيت بالتاء
 اي شرط ثانيت بالتاء

اي علمية
 ببناء

زيب

سب او نحو حرف الاوسط من حروفها الثلاثة مثل سدر او العجوة ترماء
 وجوده وانما شرط في وجوب تاثير الثاني المعنوي احد الامور الثلاثة لان
 العلمية ينقل احد الامور الثلاثة عن الحجة التي من شأنها ان تعارض نقل احد
 شيئا لا ينفك عن تاثيره ونقل الاولين ظاهر وكذا العجوة لان لسان العجوة
 ينقل على العرب فيقول صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير الثالث
 المعنوي اذ احد الامور الثلاثة ويجوز عدم صرفه بنقل الى وجوده يبي
 فيه وزيب وسدر علماء الطبقة من طبقات النار وماء وجوده عليه
 الجذبي يمنع صرفه اما زيب فللعلمية والتاء المعنوي مع شرط تحتم
 تاثيره وهو الابداء على ثلثة ولما سدر فللعلمية والثاني المعنوي مع شرط
 تحتم تاثيره وهو حركة الاوسط واما ماء وجوده فللعلمية والثاني المعنوي
 مع شرط تحتم تاثيره وهو العجوة فان سمي به اي بالمؤنث المعنوي المذكور
 فتدبر في سمي يمنع صرفه الزيادة على الثلاثة لان الوف الرابع في حكم تاء
 الثاني قائم مقامها فقدم وهو مؤنث معنوي سمائي باعتبار معناه
 الجنسي اذا سمي به رجلا منصرفا لان الثاني الاصل زاله بعلمية للمذكر
 غير ان تقوم بين مقامه والعلمية وحدها لا يمنع الصرف وعرفا
 وهو مؤنث معنوي سمائي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجلا منصرفا
 فان الثاني المعنوي علمية للمذكر فالف الرابع قائم مقامه

اشترط

فقد نسخ

زيب

بدل ان اذا صغر قدم ظهر التاء المقفلة كما تقتضيه قاعدة الضمير
 قد رجمت بخلاف عروب فانه اذا صغر قال عقرب من غير اظهار التاء
 الا ان فانه مقامه فعرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلماء
 الحكمي المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف لم التعريف لادوات العلم
 شرطها اي شرط ثابته في منع الصرف ان تكون علمية اي ان تكون عرب وشروط الثاني احد الامرين حركة حرف الاوسط او زيادة
 النوع من جنسه التعريف على ان يكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان تكون
 في ضمن علم ان يكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية
 تعريف المضمرات والمبهامات لا يوجد الا في المبنيات ومنع التعريف
 احكام المراتب والتعريف باللام والضافة يجعل تعريف
 منصرفا وفي حكم المنصرف كما سيجي فلا يتصور كونه سببا لغيره
 فلم يبق الا التعريف العلمى وانما جعل المعرفة سببا للعلمية
 ولم يجعل العلمى سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للعلمية
 من فرعية العلمية له العجبة وهو كونه اللفظيا ووضعه غير
 ولثابته في منع الصرف شرطه الاول ان يكون علمية
 الى العلم في اللغة العجمية بان يكون محققا في ضمن العلم في العجم
 كما يراهيم او حكما بان ينقل العرب من لغة العجم الى لغة العرب

هو التعريف

قبل التثنية كقوله فانه كان في العجم اسم جنس سمي به احد رواه القراء
 في قوله فانه ان يتصرف فيه العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم فيضعف
 العجم فلا يلحق سببا لغيره في هذا الوسطى سمي بغير الجاهل لا تمنع صرفه
 فكانت في العجم فكانت في العلم في العجم وانما جعلت شرطها لتعريفها
 وشروط الثاني احد الامرين حركة حرف الاوسط او زيادة
 احد الين في الحقة احد ثلثا يعارض الحقة احد السين فنوع منصرف هذا النوع
 فانما هو الانتقاء الشرط الثاني وهذا
 سبب ضعيف لانها امر معنوي فلا يجوز اعتبار
 سبب ضعف لانها امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع
 العجمية سبب ضعيف لانها امر الوسطى واما الثاني فانه علامه
 يظهر في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الوسطى وان
 لا يعتبر فانه قلت ولا اعتبر العجمية في ما هو مع سكون الوسطى
 سبق فلم يعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما التقوى سبب
 لا تقاوم سكون الاوسط بعد ههنا ولا يلزم من اعتبارها التقوى
 اعتبارها بالاستقلال وشروطها اسم جنس بغير تكرار وراهم
 شرطها لوجود الشرط الثاني فيها فاني شرط تحرك الوسطى
 بالشرط الثاني لان شرطه الثاني

على ما هو المقصود من انصراف نحو خرج ولهذا تقدم انصرافه
متفرع على استثناء الشرط والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده
لا يعني واعلم ان اسماء الانبياء عليهم الصلوة والسلام متفرعة عن
الاستثنائية وصالح وشعيب وهود كونه انبياء ونوح ولوط
وقيل ان هود كنوح لانه يسويونه منه وتثنيته ما يقاوم
ولما سمعوا ومن كان قبلا للخليلس عربي وهو قيل اسميه
ذكر فكان كنوح والجمع وهو سب قلتم مقام سببي شرطه ان
قيامه مقام السبب صيغة متفرعة عن المجموع وهي الصيغة التي كان
منفوحا وتالفا للالف حرفان متى كان او ثلثة او سبعة
وهي التي لا يجمع جمع التكسيرة مرة اخرى ولها اسميت صيغة متفرعة
لانها حرفت في بعض القوم مرتين تكسيرا فانتهى كبرها المفعول
فما جمع التسامه فانه لا يغير الصيغة فجوز ان يجمع جمع التسامه
يجمع اياها جمع ايم على ايامني وصواب جمع صكح على صكح
واما استوطت ليكون صيغة مبنية على قبول التحريك فتكون
منقضية عند تاء التانيث حالة الوقف والمراد بها تاء التانيث باعتبار
ما يتولد اليها حالة الوقف فلا يرد نحو فواردة جمع فواردة وانما انصرف
نحو هذه لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المزدان كقولهم

رث كراهية
تجوز

تكرهية وهو اعم من الكراهية والطاعة فيدخرا في قوة جمعته فتكون
والحاجة الى الخارج نحو مدائي فانه مفرد محقق ليس جمعا لا في الحال ولا في
المال وانما الجمع مدائي وهو لفظ آخر بخلاف قوله فانها جمع فريز او
الان كسر التاء فعلم مما سبق ان صيغة متفرعة عن المجموع على قسمين احدهما
ما يكون بغير هاء وتانيها ما يكون بهاء فاما ما كان بغير هاء فتمنع صرفه لوجوه
شرا تالفا للاحد مثال لما بعد الف حرفان ومضايح مثال لما بعد الهمزة
شرا تالفا او سطرها ساكن واما فواردة ومثالها ما هو على صيغة متفرعة
المجموع الالف فصرف لنون شرطه بان يجمعية وهو كسر التاء و
علم للفتح هذا جواب سؤال مقدم قد يرد ان خطا جزم جنس للفتح
على الواحد على الواحد والكثير كما ان اسما علم جنس للاسد فلا يجمع
فيه وصيغة المتفرعة عن المجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط الجمع
فان كان يكون منصرفا لكنه غير متصرفي وتقدر الجواب ان جفا جرحا
كونه على الضبع غير منصرف لا للجمعية الى الية بل للجمعية الاصلية لانه
منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضمي بمعنى عظيم البطن سمي به
للضبع مبالغة في عظيم بطنها كما قد تورد منها جماعة من هذا الجنس فالعقب
منفرد هو الجمعية الاصلية فان قلت الحاجة في منع صرفه الى اعتبار
الجمعية الاصلية فانه في العلمية والتانيث لان الضبع هي التي الضيعان

١٥

ایک دفعہ ایک شخص نے ایک شخص کو دیکھا تو اس نے کہا کہ

هذا هو الوجه في قوله

الابعض النماء او يكون غير مختص لكن يكون في قوله اي اول وزن الفعل

اي حال كون وزنه الفعل او مكان على وزنه الفعل في الفعل

اي حال كون وزنه الفعل او مكان على وزنه الفعل في الفعل

اي حال كون وزنه الفعل او مكان على وزنه الفعل في الفعل

اي حال كون وزنه الفعل او مكان على وزنه الفعل في الفعل

اي حال كون وزنه الفعل او مكان على وزنه الفعل في الفعل

اي حال كون وزنه الفعل او مكان على وزنه الفعل في الفعل

اي حال كون وزنه الفعل او مكان على وزنه الفعل في الفعل

اي حال كون وزنه الفعل او مكان على وزنه الفعل في الفعل

حالة من ضراوة له وانما جعل في قوله اي حال كون وزنه الفعل او مكان على وزنه الفعل في الفعل

السمات به نحو هذا ان يكثر ما اخر فانه اريد به المستوي ويدا ويجعل عبارة

من الوصف المشتهر صاحب به نحو قولهم كل فرعون موسى اي كل مبطل بحق

صرف لما يتبع اي ظهر من حيث يتبع اسباب منع العرف وشرايطها فيكون

من انما هي العلمية لا تجمع مؤثرة الاما الى السبب الذي هي اي العلمية

شروطية وفيه وذلك في الثالث بالنسبة لفظا ومعنى والعلم والوحي

مشروط بالعلمية الا العدد ووزن الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء

الاول اي لا تجمع غير ما في شروطه الا العدد ووزن الفعل فانه العلمية

يجعل مؤثرة كما في قوله ليس شرطية كما في ثلث واجم وهما اي العدد والوزن

متضادان لان الاسماء العددية بالاستثناء على اوزان مخصوصة

والاول والنون المذكورتين اي اذا كانا في

هذا هو الوجه في قوله

المعاني

مع وجود العدل فيه فانه امر به صحت وقاسد ارجو
 وخاصه فلا فلاحا بغيره علمه معدول عنه والمجرب ان
 يترجم لجزاه وروا صحت بغيره وان لم يشكر فالاول
 انه تحقق فيها العدل تحقيقا كاه او تقدير لم يجمع وزن الفعل وايضا
 قد برزت فيما تقدم ان تجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل
 التحقيق واما ابقاء منع الصرف اياه واعتبار خروج العينة
 من ذلك الاصل ^{الاصلي} لا يقتضيه لوجوه السبب في اصتب واد
 العدل وعما العلية والثاني ثم انه اشار الى استثناء مثل امر علم
 او انكر من هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه
 الاختصاص ^{بما} الاختصاص المشهور هو ان العدل تكليف سبويه فلا كان
 قول التكيد اظهر مع موافقة لادكره من القاعدة جعل اصل
 واستد الخالصة الى الاستاد وانه كان غير متحقق فيها
 في انفراد نحو امر علم او انكر والراد بنحو امر مكان الوصفية فيه
 قبل العلية ظاهرا غير خفي فدخل فيه سكران وامثال ويخرج عنه
 افعال التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التكيد بالاتفاق لصف
 معنى الوصفية فيه قبل العلية لكونه مجعلا وكل ذلك افعال التكيد
 المجردة عن من التفصيلية فانه بعد التكيد ^{بما} لا يتحقق

اي شعره في اعتبار خروج
 الصفة عن ذلك الاصل
 اعتبار خروج الصفة من اصل
 معبر ان يجعل الاختصاص
 قاعلا انه لازم جعل قول
 سيبويه امرا مع انه مناف
 للقاعدة الحقيقية وهذه اشياء
 نصبا اعتبارا بقدر الامام هذا
 القول بانه متفق على الظرفية
 او الخالية او كونه بيا من المحتمل
 بعد الحق

هذا هو الوجه في اعتبار العدل في الوصفية

معنى الوصفية فيه حتى صار افعلا اسما وان كان معه من غير
 بخلاف نظيره معنى الوصفية فيه بسبب التفصيلية اعتبارا للوصفية
 الاصلية اي انما خالف سيبويه الاختصاص لاجل اعتبار الوصفية
 الاصلية بعد التكيد فانه لما ذلة العلية بالتكيد لم يمتنع من اعتبار
 الوصفية فاعتبرها وجعل غير منصرف للوصفية الاصلية وجب
 اخرازة الفعل والالف والنون الزائدة فان قلنا فلما لا
 مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا مانع على اعتبارها ايضا فاما
 اعتبارها وذهب الى ما هو خلاف الاصل ^{ايضا} المنع من الصرف ^{فيها} في البا
 على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنها ^{فيها} وفيه
 بحث لانه الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيها شايبة من الوصفية
 لانه الاسود اسم للحمية السوداء والارقم للحمية التي فيها اسودا وفيه
 وفيه ما يشبه من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيها اعتبارها
 في امر بعد التكيد لانها قد زال عنه بالكلية واما الاختصاص فذهب
 الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالكلية والعلية بالتكيد
 والزلا لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الايب واحد وهو
 الذي اوالا ان والنون وهذا القول اظهر ولما اعتبر سبويه الوصف
 الاصلية ^{ايضا} في التكيد وانه كان زائلا لزمه ان يعتبره في حال العلية

قناع

معاً شخصاً فلا بد اعتنا رطل
المضاد وفي مع صرف الالف
وهو واحد اي بالفتح والاني
سبع صرف اي بالفتح والاني
والعلمية بعد ذلك عبد

١
 ٢
 ٣
 ٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

مكتبة

بَيِّنَاتُ الرُّفُوعَاتِ

الرُّفُوعَاتُ جمع الرُّفْعِ لا الرُّفْعَةُ لانه موصوفه الاسم وهو
 مذكور لا بغير ويجمع هذا الجمع مطردة صفة المذكر الذي لا يرفع
 ما عدا فئات المذكور من التَّجْمِيلِ وَجَمَالَ سَمَلَاتِ اى ضمير وكالات
 الخالصة هو اى الرُّفْعِ الدَّالُّ عَلَيْهِ الرُّفُوعَاتُ لانه التعريف انما
 يكون للماهية لا للأفراد ما اشتمل اى اسم اشتمل على علم كانه
 اى علامة كونه الاسم فاعلا وهو النِّفْثَةُ والواو والالف والراء
 باشتغال الاسم عليها ان يكون موصوفا باللفظ او تقديره او
 ولاشك ان الاسم موصوف بالرفع المجرى اذا صغر الرفع
 المجرى اذ في محل نكاهه ثمة معرب كان مرفوعا لفظا او تقديره
 يخضع الرفع باسم الرفع بما عدا الرفع المجرى وهو يبحث
 عن احوال الفاعل اذ كان مفعلا متصلا بما جى فيه اى من
 او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل
 عن اليهود لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجملة
 عامله اقوى من عامله اقوى من عامل المبتدأ وقبل اصل
 الرُّفُوعَاتِ المبتدأ ولانه باق على ما هو الاصل في الرفع
 اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم على كل
 جاسوس مشتق كان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم على

الفاعل وهو الفاعل ما اى اسم حقيقة او حكما ليرد فيه
 مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيد استراليا اليه الفعل بالاصالة لا
 بالبتعية يخرج عن المدح والذم والفاعل وكذا المراد في جميع حدود
 الرُّفُوعَاتِ والمنصوبات والمجوزات غير النواحي جزئية وذكر النواحي
 بعدها او شبرها اى ما يشره في العمل وانما ذلك ليتاوه فاعل اسم
 الفاعل الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل المفعول
 وقدم اى الفعل وشبهه عليه اى على ذلك الاسم واختاره عن
 نحو زيد في ربه ضرب لانه مما استراليا اليه الفعل لانه الاسناد الى منبه
 شئ اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه
 يخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره نحو من يركب فانه قلت قد يجب
 تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والمخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد هو
 تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسناد الى
 الفاعل على وجهه قيامه به اى اسناده الى الفاعل على صفة قيام الفعل
 او شبهه به وطريق قيامه به ان يكون على صفة المعلوم او على ما في
 حكمه الاسم الفاعل والصفة المشبهة واختاره هذا المصنف من مفعول
 عالم يستم فاعل كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاختيار الى
 هذا المصنف هو على من ذهب الى لم يجعله دخلا في الفاعل كالمفعول وانما



على من ذهب من جعله وإخلافه كصاحب المفعول فلا حاجة إلى هذا القول
 بل يجب أن لا يقتضيه مثل زيد في قام زيد فهذا مثال لما استدل به
 الفعل ومثل أبوه في زيد قائم أبوه فهذا مثال لما استدل به بسم الفعل
 والأصل في القائل أي ما ينبغي أن يكون الفاعل عليه أن لم يمنع مانع
 أن يكون الفعل المستدل به أي يكون بعده من غير أن يتقدم عليه أحد
 معولانه لأنه كالمجرى من الفعل السند احتياج الفعل اليه في الرفع
 ذلك اسكان اللام في ضربت لأنه لدفع تعالى أربع حركات فصار
 بمنزلة كلمة واحدة فذكر في الأصل الذي يقتضيه تقدم الفاعل
 على ما يرمي به من أن الفعل جار ضربت علامة زيد تقدم مرجع الضمير
 وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا لفظا وقدره
 جارز وأنتع ضربت علامة زيد لتأخر مرجع الضمير وهو زيد
 لفظا ورتبة ويلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز
 خلافا للاختلاف وإن جئنا ومندهما في ذلك قول الشاعر
 جزى ربة عن عدي ابن حاتم جزا التلاب العاويات وقد فعل
 وأجيب عنه بأنه هذا الضمير في الشعر والمراد عدم جواز في هذا
 الكلام وبأنه لا نسلم أنه الضمير يرجع إلى العدي بل إلى المصير الذي
 يدل على الفعل أي جزى ربة المراء والاداء في قوله جزى ربة

على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما أي في الفاعل
 المتقدم ذكره صرحا في ضمير المفعول والرتبة أي الأمر الذي عليها
 بالوضع الذي لا يجهل أن يطلق على ما وضع باراء الشيء أنه في رتبة عليه
 مرة أن ذكر الأعراب مستغن عنه إذ الرتبة شاملة له وهي أما لفظية
 نحو ضربت موسى جلي ومفعولية نحو كل الكسرى بجمه أو كان الفاعل مفعولا
 متصلا بالفعل بارزاً كضرب زيد أو متصلاً بزيد ضرب علامة بشر أن
 يكون المفعول متاخراً عن الفعل لئلا يقتضيه بمنزلة ضربت أو وقع
 مفعوله أي مفعول الفاعل بعد الأخرى في وسطها بينهما في صورة في
 التقديم والتأخير نحو ما ضرب زيد الأمر أو بعد معناها نحو أنا
 ضرب زيد يروا ويجب تقديم أي تقديم الفاعل على المفعول في جميع
 هذه الصور ما في صورة انتقاء الأعراب فيها والرتبة فللمحور
 عن الالتباس وأما في صورة كون الفاعل ضميراً متصلاً فلهذا فوات
 الاتصال الانفصال وأما في صورة وقوع المفعول بعد الكلمة بشرط
 توسطها بينهما في صورة التقديم والتأخير فللأب لا ينبغي المحذور
 فإة المفهوم من قوله ما ضرب زيد الأمر والعصار ضار ربة زيد في
 قوله ما ضرب زيد الأمر والعصار ضار ربة زيد في قوله ما ضرب
 زيد الأمر والعصار ضار ربة زيد في قوله ما ضرب زيد الأمر والعصار

والفعل المتقدم ذكره
 في ضمن الأمثلة

بالفاعل

[illegible]

وَيَحْتَظُّ بِمَا تَطْبَعُ الطُّوَاغُ وَالْجَبْطُ السَّالِصُ مِنْ غَيْرِ وَسَبِيلَهُ وَالْأَعْلَاقُ وَالطُّوَاغُ جَمْعٌ مَطْبُوعٌ عَلَى غَيْرِ الْقَاصِ كَمَا تَجَمُّعُ مَطْبُوعَةٌ
يَتَعَلَّقُ بِمَحَبَّةٍ وَمَا مَصْدَرُهُ يَعْزُ وَيَكْبُرُ أَيْضًا مِنْ سَبِيلِ غَيْرِهِ
وَيُحَذِّفُ الْفِعْلُ الرَّابِعُ لِلْفَاعِلِ بِرُيْبَةٍ دَالَّةٌ عَلَى تَغْيِيهِ وَجَوَابُهَا
وَلِجَبَابِ فِي شَيْءٍ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الشَّرْكِينِ اسْتَجَارَكَ أَيْ فِي الْمَوْضِعِ
الْفِعْلُ ثَمَّ فَرَفَعَ الْأَهْلَامُ النَّاشِئِينَ مِنَ الْمَذْفِ فَإِنَّهُ لَوْ ذَكَرَ الْمَرْفُوعَ
لِلْفِعْلِ مَرَّةً كَأَنَّهُ صَارَ حَشْوًا لِمَا فِي الْمَفْسَرِ الَّذِي فِيهِ إِبْهَامٌ بِدُونِ ذَلِكَ
فَإِنَّهُ يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ مَفْسَرٍ كَقَوْلِكَ جَاءَ فِعْلٌ أَيْ رُبُّهُ فَقَدْ
الْأَيْ وَإِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ مِنَ الشَّرْكِينِ فَأَجِدْ فِيهَا فَاعِلَ فِعْلٍ مَحْذُوفٍ
وَجَوَابُهَا وَهُوَ اسْتِجَارَةُ الْأَوَّلِ الْمَفْسَرِ الْمَحْذُوفِ بِاسْتِجَارَتِهِ
وَأَمَّا وَجِبْ خَذْفُهُ لَأَنَّ مَفْسَرَهُ قَامَ مَقَامَهُ مَسْتَفِي عَنْهُ وَلِأَنَّ
أَن يَكُونَ أَحَدُ مَرْفُوعًا بِالْإِبْهَامِ لَا مَتَاعَ دُخُولِ حَرْفِ الشَّرْكِ
عَلَى الْأَسْمِ لِي لَا يَدُلُّهُ مِنَ الْفِعْلِ وَقَدْ حُذِفَ أَيُّ الْفِعْلِ وَالْأَيْ
مَقَادُونَ الْفَاعِلِ وَحَدٌّ مِثْلُ نَعَمْ جَوَابًا لِمَنْ قَالَ قَامَ رُبُّهُ
أَيْ نَعَمْ قَامَ رُبُّهُ خَذَفَتْ الْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ وَذَكَرَ نَعَمْ فِي مَقَامِهِ
وَهَذَا الْمَذْفُوفُ جَائِزٌ بِرُيْبَةِ السُّؤَالِ لَا وَاجِبٌ لِعَدَمِ قِيَامِهِ
بِمَا يُؤَدِّي جَوَابَهُ فِي مَقَامِهِ لِمَفْسَرِ طَرَمٍ فِي الْكَلِمَةِ
مُؤَدَّاهُ

من فاعل اسفلك المملكات
ماله ويتوسل به الى
تحصيل المال لانه يذيد
كان مفعول السائل في غيب
وسيد يوحى

والنات

وَأَمَّا قَدَرُ الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ لَا الْأَسْمَاءُ بِأَنَّهَا يُقَالُ أَيْ نَعَمْ قَامَ لِيَكُونَ
الْجَوَابُ مَطَابِقًا لِلسُّؤَالِ كَوْنِ جُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ وَإِنَّمَا تَنَازَعُ الْفِعْلَانِ
بِلِ الْعَامِلَانِ إِذَا التَّنَازَعُ جَرَى فِي غَيْرِ الْفِعْلِ أَيْ مَا غَوِزَ بِهِ مَعْطًى وَكَمْ
غَمْرًا وَبُكَوْزًا وَشَرِيفًا بِهِ وَاقْتَصَرَ عَلَى الْفِعْلِ الْأَصَالَةِ فِي الْعَمَلِ
وَأَمَّا قَالِ فَعْلَانِ مَعَ أَنَّ التَّنَازُعَ قَدْ بَعَثَ فِي الْكُثْرَةِ فَعْلَانِ
اِقْتِصَادًا عَلَى أَقْلٍ مَطَابِقٍ لِلتَّنَازُعِ وَهُوَ أَشَانُ ظَاهِرًا أَيْ اسْمًا
ظَاهِرًا وَاقْتِصَادًا بَعْدَ هُمَا أَيْ بَعْدَ الْفَعْلَيْنِ إِذَا الْمَقْدَمُ عَلَيْهِمَا
وَالْتَوَسُّطُ بَيْنَهُمَا مَحْمُولُ الْفِعْلِ الْأَوَّلِ إِذَا هُوَ مَسْتَفِي قَبْلَ الثَّانِي
فَلَا يَكُونُ فِيهِ عَجَالٌ لِلتَّنَازُعِ وَمَعْنَى تَنَازُعِهِمَا فِيهِ أَنَّهُمَا يَحْتَسِبُ
مَتَوَجِّهَيْنِ إِلَيْهِ وَيَقَعُ أَنْ يَكُونَ هُوَ مَعَ وَقَعَهُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ
وَمَعْمُولًا كَمَا وَاحِدُهُمَا عَلَى الْبَدَلِ فِي لَا يَتَوَسَّوْا تَنَازُعَهُمَا فِي
ضَمِيرِ الْفِعْلِ لِأَنَّ التَّصْلُفَ الْوَاقِعَ بَعْدَهُمَا يَكُونُ مُتَقِلًّا بِالْفِعْلِ
الثَّانِي وَهُوَ مَعَ كَوْنِهِ مُتَصِلًا بِالْفِعْلِ الثَّانِي لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
مَعْمُولًا لِلأَوَّلِ كَمَا لَا يَحْتَغِي وَأَمَّا الضَّمِيرُ الْمُتَصِلُ الْوَاقِعَ بَعْدَهُمَا
فَهُوَ مَضْرُوبٌ وَأَكْرَمُ الْأَنَافِيهِ تَنَازُعُ كَيْ لَا يَكُنْ قَطْعُهُ بِمَا هُوَ طَرَفُ
الْقَطْعِ عَنْهُمْ وَهُوَ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ فِي الْأَوَّلِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّ وَفِي
الثَّانِي عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ لِأَنَّهُ لَا يَكُنْ أَضْمَرُ الْأَمْعِ إِلَّا لَأَنَّهُ حَرْفٌ لَا يَصْتَمِرُ

اضماره مع الآلة حرف لا يفتح اضماره ولا بدونه لئلا
العين لانه يفتح في الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له وبراء
المقابلة بالتشديد ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا
بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب
الكسائي يقطع بالمدح على مذهب الغرابة فيعملان معا
واما على مذهب غيره فلا يمكن قطعه لانه طريق القطع
عندهم لا اضمار وهو متع لما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعل
في الفاعلية بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا
فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربت زيدا واكرمت زيدا
قد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم
الظاهر مفعولا فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت
واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية وذلك يكون
على وجهين احدهما ان يقتضى كل منهما فاعلية اسم ظرف ومنه
اسم ظرف اخر فيكون متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضربت زيدا
زيد عمر ولا يسهل هنا ثانيا من التنازع بل هو اجتماع الضمير
الاولي في فاعليتهما ان يقتضى احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والا
منعولم ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف

الفاعلية

الفعلين

هذه الصورة

الفعلين في هذا هو القسم الثالث المتبالي للاولى فتكون
لتحقيق هذه الصورة بالادارة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا
في الفاعلية والمفعولية جالسا كون الفعلين مختلفين في الاصل
وذلك لا بد منه الا اذا كان اسم الظاهر التنازعي فيه واحدا وانما
لم يورد مثلا للقسم الثالث لانه انما يفتعل من المثال الاول
وفعل من المثال الاخر حصلا المثال القسم الثالث وذلك يفرض على
كثير من الضمير وضرب زيدا واكرمت واكرمت زيدا او ضربت زيدا
زيد او اكرمت وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر فاعلا
في كل اركان النجاة البصرية اي اعمال الفعل الثاني لقرب مع مجوز
اعمال الاول ويختار النجاة الكيفية الاولى اي اعمال الفعل الاول
مع مجوز اعمال الثاني لسببه وللحذر ارجح الاضمار قبل الذكر
فلما علمت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبما به لانه المذهب
المتأثر والاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول الاول
او الضمير الفاعل الجواز الاضمار قبل الذكر في العدة بشرط التفسير
واللزام التكرار بالذكر ولا تنافي الخذف على وفق الاسم الظاهر
الواقع عند الفعلين اي على موافقة افراد او شبة وجمعا وتذكيرا
وانما لا بد من مرجع الضمير والمتمم بان يكون موافقا للرجوع في هذه

علمنا ان الضمير قبل الفاعل
 حائز في خمسة مواضع
 الاول في ضمير الشأن مثل ما يورد في
 قاتلوا النصارى فماتوا
 والثالث في ضمير المفعول
 القليلين غفيرة في
 الظاهر في الضمير نحو ضربني زيد

لا يجوز حذف الفاعل الا اذا سرت في
 سنده خلافا للكسائي فانه لا يضر الفاعل لا يحذفه تحت لسان الضمير
 فلا يذكر ويظهر في الخلاف في موضع بني واكرمته الزيدان عند الفاعل
 وضمير بني واكرمته الزيدان عند الكسائي ويجوز اي اعمال
 الفعل النافع اختصار الفعل الاول الفاعل خلافا للفرق فان
 لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل
 لا يلزم على تقدير اعماله اما الافعال قبل الزكر كما هو مذهب
 الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الساسة بل يجب عليه
 اعمال الفعل الاول فانه اقضى الثاني الفاعل اضمرة وان اقتضى
 المفعول حذفه او اضمرة تقول ضربني واكرمته الزيدان ولا
 ح محذور وروي عنه ترك الرفعين او اضمرا به وهو
 كما هو في صورة تأخير الناصب تقول ضربني واكرمته زيد
 وضربني واكرمته زيدا هو رواية المتع غير مشهورة
 وحذف المفعول بحق عن التكرار و ذكر ومن الاضمار
 قبل الزكر في الفعل لو اضمرة ان استغنى عنه والاى وان
 يستغنى عنه اظهر اي المفعول نحو جئت منطلقا وحسب
 زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد من في اي

ولا يجوز

ولا يجوز اضمارة الضمير الا اضمارة قبل الزكر في المنفصلة وان لم تكن
 الفعل الاول كما هو مختار للكوفيين اضمرة الفاعل في الفعل الثاني
 لو اقتضاه نحو ضربني واكرمته زيدا اجعلت زيدا فاعل ضربني واضمرة
 في اكرمته ضمير الجمع الى زيد بتقديمه رتبة فلا محذور فيه لا حذف
 الفاعل ولا الاضمار قبل الزكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز
 واضمرة المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المتأخر ولم
 تحذفه وان جاز حذفه لثلاثتهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير
 المذكور ويكون الضمير راجعا الى الفاعل مقدم رتبة كما يقول ضربني
 واكرمته زيدا الا ان يجمع ما يقع من الاضمار كما هو القول المتأخر
 ومن الحذف كما هو القول الغير المتأخر فظهر المفعول فلهذا اذا
 اشنع الاضمار والحذف لا يسير الا الى الاضمار نحو جئت وحسبها
 منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعلم حسبني فمفعول الزيدان فاعل الى
 صلا ومنطلقا مفعولا له واضمرة المفعول الاول في حسبها واظهر
 المفعول الثاني وهو منطلقين مانع وهو انه لو اضمرة منطلقا خالف
 المفعول الاول ولو اضمرة المفعول خالف الرجوع وهو قوله منطلقا ولا يغني
 عنه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا اخطت المفعول الثاني
 اضمرة الاول على الثاني فان الاضمار في من غير ملاحظة تشبيه

وانزاده والا فالظاهر ان لا تنازع بين الفعلين في النعول الثاني
لانه الاول يقتضي منعولا مفردا والثاني منعولا متعدي فلا يتوجه
الى امر واحد فلا تنازع ولما استدلال الكوفيين على اولوية
اعمال الفعل الاول بقوله امر القيس ولو انما اسعى لادنى
معينة كغاني ولم اطلب قليل من المال حيث قلوا قد رجع
الفعلان اعني كغاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من
المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية
وامر القيس الزى هو افضح شعراء العرب اعمل الاول فلم
لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل يتساوى الا
فلجواب المقي من ظرف البصري وقال وقول امر القيس
كغاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من باب التثنية
لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كغاني ولم اطلب الى الفاعلية
المال لا يستلزمه عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية
قليل من المال وبثوت طلبية المتأخر لكل منهما وذكره لان لو
يجعل من دخول المشتب شرطا كاه او جزء او معطوف فاعلى
متنبا والمتنبي من ذلك مثبنا فعلى هذا ينبغي ان يكون منعولا
لم اطلب محمد وفا اعم اطلب العز والمجد كالمعول الثاني

المتأخر

المتأخر اعني قوله ولكننا اسعى لمجد مؤنثا وقد بينك المجد المؤنث
امثالي مع يستقيم المعنى غير اننا لا اسعى لادنى معيشة ولا كثير
قليل من المال ولكنني اطلب المجد الاين الثاني واسعى لمفعول
مالم يستم فاعلى منعولا فعلا او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم
يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فعل البتة حيث قال
البتة لشدة انشاله بالفاعلية سماه بضم النحاة فاعلا
كل منعول حذف فاعله اي فاعله ذلك المنعول وانما اضيف
الى المنعول للابسية كونه فاعلا لفعل متعلق به واقسم اي
المنعول مقامه مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه
وسرطه اي شرط منعول مالم يستم فاعله في حذف فاعله
واقامة مقامه مقام الفاعل اذ كان عاملا فعلا ان يعبر صيغة
الفعل الى فعل اي الى الماضية الجوهري او بفعل اي الى المضارع
الجوهري لتساوئ مثل انفعول واستفعل وفعول وسفعل
من الافعال الجوهلية المزبونة ولا يقع موقع الفاعل المنعول
الثاني من منعول باب علمت لانه منتهى الى المنعول الاول
استلزاما لاقول اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الاثما
تتم كذا في غير ما علمت كونه كل من الاسناديين

وخ اكدت ما لا ينبغي
فليكن منه غير متاخر مالا
اي غير جامع تقار مالا مؤنثا
ومحمد مؤنثا اي محمدا
اصل كذا في كتاب لغة ابن
الاشبه

ما يختلف الجيد ضرب زيد لانه احد الاسنادين تمام واسناد الفعل
 غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه
 المفعول الثاني من باب علت في كونه منقادا للمفعول له بلا لام
 لانه النسب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فان النسب لا يشترط
 بخلاف ما اذا كان مع اللزم نحو ضرب للتأديب والمفعول معه
 اي كمن المفعول له والمفعول معه كذلك اي كالمفعول الثاني والثالث
 من باب علت واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول
 معه فلا لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها الفاعل
 وهي دليل الانصاف والفاعل كالجرح ولا بد من الواو فانه لم يجر
 ح كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره
 المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعبت اي المفعول به
 اي لوقوعه موقع الفاعل الشدة شبهة بالفاعل في توقف الفعل
 الفعل عليها فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلاضارب
 كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها
 ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد اقامت المفعول به مقام الفاعل
 يوم الجمعة ظرف الزمان اما الموضع في الكلام مع غيره
 مفعول مطلق النوع باعتبار الصفة وفائده وجه الضرب

اما المفعول له فلما
 عرفت

بالسند

بالسند الشبهة على انه الصمد لا يقوم مقام الفاعل بل انما يختص
 اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل على داره جار مجرور شبه بالمفاعيل
 اقيم مقام الفاعل مثلها وان لم يكن ايلم يوجد في الكلام مفعول به يجمع
 ما سويها المفعول به سواء في جوارز وقومها موقع الفاعل والمفعول
 الاول من باب اعطيت اي الفعل التهدي الى المفعول به ثانيا
 غير الاول اولى بان يقوم مقام الفاعل من المفعول الثاني لانه
 فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عايط او جرح نحو اعطيت
 زيد درهما مع جوارز اعطيت درهم زيد وذللا عند الامر من البس
 واما عند عدمه فيجب اقامة مفعول الاول نحو اعطيت زيدا درهم
وسمى السند والخبر وفي بعض النسخ ومنه يعني من جملة المفعول
 او من جملة المرفوع البتة والخبر جمعها في فضل واحد للتأني
 الوقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتركا في الفاعل المفعول
 فالسند هو الاسم لفظا او تقدير ليشاؤن نحو واده تصوة نحو كلم
 الجدة عن العوايل القلبية اي الذي لم يوجب فيه علم لفظي اصلا
 واحذر زهير عن الامم الذي فيه علم لفظي كما سمي ان وكان وكان اراد
 بالفاعل اللفظي يكون يكون مؤثرا في المعنى لا يخرج عنه بحسب
سمى السند اي الذي يوجب الخبر في فاعل السند الخارج عن هذا

الزبدان او جمعي اخرها فاقول الزبدان فانها خبر ليس الا
الزبدان كونه الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلمها مبتدأ خبر
ما بعدها مبتدأ والصفة خبر متقدمة عليه فهي ثالثة من اجزاء
الاقامة الزبدان وتعين ان يكون الزبدان مبتدأ وقيل ان
خبر متقدمة عليه وثانيها اقام الزبدان وتعين ان يكون الزبدان
فاعلا للصفة فاما مقام الخبر والثاني اقام الزبدان يجوز فيه الامران
لما عرفت والخبر هو المجرى اي هو الاسم المجرى عن العوامل اللفظية
لا الكلام في مفعول الاسم فلا يصدق على مفعول في خبر الزبدان
المجرى السند المغير الصفة المذكور لانه ليس باسم السند اي ما يقع
الاسناد واحترز به عن القسم الاول من البدأ لانه مستلزم
الاسند المغير الصفة المذكور في تعريف البدأ واحترز به
عن القسم الثاني من البدأ لانه ان قوله الم المندم الى البدأ او
يعمل الباء بغير الى والضمير المجرى راجعا الى البدأ على التقديرين
يخرج به القسم الثاني من البدأ ويكون قوله المغير الصفة المذكور
الاسند او اقام ان العامل في البدأ والخبر هو الابتداء اي تجدي الاسم
عن العوامل اللفظية ليس الى شيء او ليس الى شيء فنعني الابتداء
عامل في البدأ والخبر رافع لها عند النهرين واما عند غيرهم فقالوا

القسم فانهما لا يكونان الا في السندين او الصفة سواء كان
شبهة كضارب ومهزوب وحسن او جارية بحرهما كضارب
الواقعة بقدره التقي كما ولا والف الاستفهام
كلهما واما من وعش سبب به جوارز الابتداء بهما من غير
استفهام ونفي مع فتح والاختش برى ذلك حسنا وعليه قوله
ففي عن عند الناس بلم خبر مبتدأ وخبر فاعله فلو جعل
خبر عن عن لفصل بين اسم التفضيل ومفعوله الذي هو
باجبى بخلاف ملوك فاعله لكونه كاجزاء واقعة لظاه
او لا يجزى بجزء وهو الضمير المنفصل للثاني يخرج عنه قوله
تعا ارب انت عن الله واحترز به عن نحو اقامان الزبدان
لا اقامان رافع لضمير عا الى الزبدان ولو كان رافعا
لهذا الظاهر لم يجز شبهة مثل زبدان فام مثال القسم الاول من
البدأ واما اقام الزبدان مثال للصفة الواقعة بعد
التقي واما اقام الزبدان مثال للصفة الواقعة بعد
الاستفهام وان طابقت الصفة الواقعة بعد
التقي والاستفهام اسما مذكورا بعد هاتين حالتين
واقائم زبدان واحترز به عما اذا طابقت هاتين حالتين

الزبدان

بعضهم الابتداء عامل في البناء والمبتدأ في الخبر وقال الآخرون
 كما واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكون مبتدأ
 عن العوامل اللفظية وأصل المبتدأ عليه أي ما ينبغي أن يكون المبتدأ
 عليه إذا لا يمنع مانع التقديم على الخبر لفظاً لأن المبتدأ إذا كان والخبر
 حال من أحوالها والذات مقدم على الأحوال ومن ثم كان
 أجل أن الأصل في المبتدأ التقديم لفظاً جاز في لهم في داره فربما
 الضمير عائداً إلى زيد المتأخر لفظاً لتقدمه به لا أصله التقديم
 وأما قوله صاحبها في الزاير لعودة الضمير إلى الدار وهو في خبر
 الخبر الذي أصله التأخر فيلزم عود الضمير إلى المتأخر لفظاً ورتبة
 وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وإذا كان الأصل فيه أن يكون
 معرفة لأن المعرفة مع معرفة المضاف إليها السهم الكثير الوقوع في الكلام
 إنما هو الحكم على الاسم المعينة لكنه لا يقع نكرة على الإطلاق بل إذا
 تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصص إذا بالتحصيل
 بل اشتراكها في تريب من المعرفة مثل قوله تعالى ولقد يؤمنون
 من مشركه فإن العبد يتناول المؤمن والكافر وحيد وصنف
 المؤمن من تخصيص بالصفة فجعل مبتدأ وخبر خبره وبنائه
 أو كذا في الدار أم في امرأة فإن المقام من الكلام

في الدار

في الدار يسئل المخاطب عن تعيينه فكانه قال أي من الأمرين
 العلم كونه أحد هاتين الدارين خبره ومثل قولك ما أحد خبر
 فاه النكرة فيها وقعت في خبر النفي فأفادت عموم الأفراد
 وشملها فوعيت وتخصت فأنه لا يغير في جميع الأفراد
 بل هو أمر واحد وكل نكرة في الإثبات فمصر إلى العموم نحو
 غوة خبر من جارية ومثل قولهم شراباً هو ذائب لتخصيصه بها
 تخصص به الناف على الشرب به إذ يستعمل في موضع ما أخر ذائب
 الأثر وما يخص به الفاعل قبل ذكره هو صفة كونه محمداً
 عليه السلام سند إليه فأنك إذا قلت قام علم أنه لا يكون إلا
 ما يذكر بعده أمر يصح أن يحكم عليه بالقيام فإذا قلت رجل فهو
 فوجه رجل من وصف بصفة الحكم عليه بالقيام وأعلم أنه لا يحد للكل
 بيان بالشياخ المقادير يكون خيراً كما إذا كان جدي جيد مثلاً وقد
 يكون شراً كما إذا كان جدي عدو والمهمل بين غير معتاد
 يتشابه ببقية شراً الخيراً فعلى الأول يصح النقص بالنسبة فيكون
 الغنة شراً عظيماً لا حقيراً ذائب وهذا من باب جعل
 في خبره خبره في جارية ومثل قولك في الدار رجل
 في الدار علم أن ما يذكر

كأن خبرها فكل واحد منها
 تخصص به هذه الصفة فجعل
 مبتدأ في الدار خبره

ألى الخبر ففناه شراً لا خبراً أهذا ذائب
 وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف
 حتى يصح القصص

هذا هو الوجه الثاني في بيان
الوجه الثاني في بيان
الوجه الثالث في بيان
الوجه الرابع في بيان

بعد موصوف بصفة استمراره في الدار وهو في قوة التحفيز
بالصفة ومثل قوله سلام عليك لخصصة بالنسبة الى المتكلم
اذا اصله سلمت سلا ما حذف الفعل وعدل الى الرفع لقصر
الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي
عليه هو المشهور في ما بين النجاة وقال بعض المحققين
مداوخته الاجتهاد عن النكته على الفائدة لا على ما ذكره من
التخصيصات التي يحتاج في توجيهاتها الى هذه التكاليف
الوكيلة الواحيد فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انفق في
لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدم هذا
لقول اقرب الى الصواب ولا كانه الخبر المرفع فيه بل محققا
بالنكته كونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخله فيه لانه
ان شير الى ان خبر المبتدأ قد يكون جملة ايضا لقوله والخبر قد
يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قائم
ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذ كان
الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا يقتضي الارتباط بخبرها
فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ من كونه جملة
بيود ذلك العايد اما من حيث كونه جملة اسمية او فعلية

كاللام

كاللام في نعم الرجل ووضع المظهر في موضع المضمحل والماقة
ما الى امة وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ نحو قل هو الله احد وقوله
العايد اذا كان ضميرا لقائم فانه نحو البر الكبريتي والشمس
منوار منه بزمية ان ياتي البر والشمس لا يستقر غيرهما وما
وقع ظرفا لى الخبر الذي وقع ظرفا او مكان زمانا او جارا
ومحورا فالأكثر من النجاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع
ظرفا مقدما في مؤله بجملة بتدوير الفعل لانه اذا قد في الفعل
يصير جملة بخلاف ما اذا قد فيه اسم ان كان هو مذهب
الافل وهم الكوفيون فانه يصير مفعولا ووجه الاكثوان الظرف
لا بد له من متعلق عامليه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجد
التقدير فالاصول اولي ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر الا
فرد ثم ان الاصل في المبتدأ التثنية وجاز في الخبر كونه قد يجب
لعارض كما استار اليه بقوله واذا كان المبتدأ متحلا على ما
صدر الكلام المتعلقه وجب له صدر الكلام كالاستفهام
فان يجب في تدوير حفظ الصدارة مثل من ابوه فانه من
مبتدأ يستعمل على ما صدر الكلام وهو الاستفهام فانه معناه
ما هذا من ابوه وهذا من ذهب يسويه وذهب

التقدير تنوع ويرى ويأقفا حلق كبرى
مثل بزيد

بعض النجاة الى ان ابواه مبتداً لكونه معرفة ومن خبره الواجب
تقديمه على المبتداً لتضمنه معنى الاستفهام أو كانا اي المبتداً
معرفة متساوية في التعريف او غير متساوية ولا فرق
على كونه احدهما مبتداً والاخر خبراً نحو زيد منطلق أو كانا
في اصل النقص لان خبره حتى لو قبل غلام رجل خبر منطلق
تقديمه نحو افضل منك افضل بينه وفاعل الانشاء أو كانا
فعلالة اي للمبتداً احترازاً عما لا يكون فعلا لانه كما في قولك زيد
قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتداً الجواز قام ابوه زيد
اللتباس نحو زيد قام وحيد تقديمه اي تقدم المبتداً
الخبر في هذه الصور ما في الصور الاولى فلما ذكرنا وانما
الصورة الاخيرة قلنا ليس المبتداً بالفاعل اذا كان الفعل
مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد ليس المبتداً بالفاعل او بال
عن الفاعل اذا كان متعاً او مجزئاً فانه اذا قيل في مثل الزيدان
قاما والزيدون قاما فالزيدان وقاموا الزيدون فاعل
اي يكون الزيدان والزيدون وبلا عن الفاعل والبشر المبتداً
به او بالفاعل الى هذا التقدير ايضا على قول من يجوز ان
والواو حرفا لا على شية الفاعل وجهه في قوله

واذا انعم الخبر المفرد اي الذي ليس بحملة صورة سواء كانت
حسب الحقيقة جملة او غير جملة على ما له صدر الكلام اي معنى
وجب رسم الكلام كاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتداً واين
اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدم الفعل كان
الخبر جملة حقيقة مفردة موصوفة وان قدم باسم الفاعل كان
المفردة حقيقة موصوفة وعلى التقديرين ليس بحملة صورة
واحتوز به عند نحو زيد اين ابوه اذا لا يطل ياخبره صدارة
ماله صدر الكلام لصدوره في جملة أو كان الخبر تقديمه محال
المبتداً من حيث انه مبتداً فتقديمه يمتنع وقوعه مبتداً نحو في الدار
رجل فان الدار خبره تخصيص المبتداً بتقديمه كما عرفت فلو انما
المبتداً كثر غير مخصوصة أو كان لتعلقه بكسر اللام اي او كان
لتعلقه بالفتح له بعبية يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد
نحو على الله عهد منقول خبره كاي في جانب المبتداً راجع الى
ذلك المتعلق اذا لا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى
نحو على التمر مثلاً زيد فقله مثلاً اي مثلاً التمرة مبتداً وفيه
ضمير متعلق بالمر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة و
التمر مثلاً به مثلاً فقله المبتداً أو كان الخبر جازماً ان
فان الخبر

يعني اذا اتصل بالمبتداً ضمير يرجع
الى خبر الخبر وجب تقديمه على خبر حتى
لا يلزم ضمير قبل الذكر فلو قلت
مثلاً زيداً على التمرة لكان متعلقاً بواجبه
في الدار

تعلقه على قوله

المتعجب الواقعة مع اسمها وخبرها الموصول بالجزء مبتدأ الذي
 ما خبره خوف ليس ان المتعجب بالكسوة في التلطف لا يكون
 انه هو من الخبر اول الكتاب مثل عدي انك قال
قد يه اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور لا يكون
 وقد تعدد الخبر من غير تعدد الخبر عنه فيكون اشياء فضا
 وذلك التعدد ما يجب التلطف والمعنى جميعا وليستعمل
 ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وغير العطف
مثل زيد عالم عاقل وما يجب التلطف فظن هو هذا هو
 مع فانها في التحقيق خبر واحد من وفي هذه الصورة
 ترك العطف اول ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوه
 العطف ولا يعدها بانه مراد القى بتعدد الخبر ما يكون خبرا
 لان التعدد بالعطف لاختفاء فيه لاني الخبر والى المبتدأ ولا
 غيرها وايضا التعدد بالعطف ليس بواجب بل هو من غير
 ولهذا اورد في المثال الخبر التعدد بغير عطف ولو جعل
 التعدد اعم فالأقتصار عليه لذلك وقد يتقدم المبتدأ
مخبر الشرط وهو السببية الاول للتاني او الحكم به فلا يرد
عليه وما يكمن من نعمة في الله في شبه المبتدأ في سببية الخبر

لحمها

مفصول قول المفسر

سببية

سببية الشرط للجزء فيفتح دونه النكاح في الخبر ويصح سم دخول
 فيه نظر الى مجر وتقدم المبتدأ مع الشرط واما اذا قصر الدلالة على
 ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الناء فيه واما اذا لم يقصر فلا يجب
 ودخوله فيه لا يجب منه وذلك المبتدأ المتقدم مع الشرط الاول
الموصول يفعل او ظرف اي الذي جعلت صلة جملة فعلية او
ظرفية متقدمة جملة فعلية ههنا بالاقان وانما الشرط ان يكون صلة
فعلا او ظرفا متقدما بالفعل لئلا يشابه الشرط لان الشرط لا يكون
الافعال وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به
او المكرة الموصوفة بهما اي باحدهما وفي حكم الاسم المضاف اليها
مثل الذي يارب هذا مثال للاسم الموصول بفعلا او الذي في التراب
هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله وهم واما مثال الاسم الموصوف
بالاسم الموصوف المذكور فقوله تألفوا الذي تقرونه منه
فانه ملائمكم ومثله رجل تألف هذا مثال للاسم الموصوف بفعلا او
بظرف في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله دركم واما مثال
الاسم المضاف الى المكرة الموصوفة بأحد هما فقولك كل غلام رجل
تألف او الدار فلا دركم وليت وليت من الموصوف بالتبعية بالفعل او
بظرف المبتدأ الذي يخبر دخوله النا على خبره ما يعاد عن دخوله

سببية

عليه لا صحة دخوله عليه انما كان له المشية والمشي
والبراء وليت ولعل زيلان تلك المشية لانها ما يخرجها الكلام
من الجبرية الى الانشائية والشرط والبراء من قبيل الاخبار وذلك
المنع انما هو بالاتفاق من النجاة فلا يقال ليت او لعل الذي ياتي
او في الدار فله دعم فان قيل بآب كان و آب علمت ايضا مانعان
بالاتفاق فوجه التخصيص ليت ولعل قيل تخصيصها بآب لان
وانما هو بين الطرفين المشية لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص
بيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم في سبويه ان الكسبية
بهما اي ليت ولعل في المنع عن دخوله التام على الجبر والاصح
لا يمنع عنه لانها لا يخرج الكلام عن الجبرية الى الانشائية بل يثبت
قوله تعالى الذين كفروا وما كانوا كفارا قلن يعملون في قول الحق
بعضهم ان المنع وكذا ليت ولعل فوجه تخصيص ان الكسبية بالان
قيل بعضهم الذي الحق ان بها هم سبويه فامتنع بقوله وذكره
بعضهم بقوله من سواه ولم يذكره مع ان كل الحق ليس لا يساغي
المراد وكلام النعمان فما يدل على عدم منع ان الكسبية
الناء على البر طبع وما يدل على عدم منع ان المنع وكذا
دخوله الناء قوله تعالى واعلم انما غفر من ذنوبكم فانه الله

وقوله ان

الغناء على طرفة والحد والمقسم

وقوله الشارح في الله ما نزل فيكم والله ما ينقض فيكون وقد
يخلف البنية ليقام قرينة لفظية او عقلية جوارا اي حذفا
جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو قوله
اهل المدي هو اهل المدي وانما يجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل
صفة فقط هيبت لقص المعنى والزم او غير ذلك فلو ظهر المشية
لبيته ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قلنا في نعم الرجل زيدان تقديره
هو زيد كقول السكندر اي المشية المحذوف فبجاء المشية المحذوف
في قطع السكندر البصر لللال الرفع صورة عند اشارة الله
اي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر
بتقدير الى لاله هذه الالة مقصود السكندر عيني بني بالاشارة
والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظر ونوروه كما يراه
وانما ان القسم جريا على عادة المستهلين غالبا ولا يتوهم
الهلال عند الوقف وقد يحذف الجبري جوارا اي حذفا جائزا ليقام
قرينة من غير اقامة شيء مقامه مثل الخبر المحذوف جوارا في قوله
خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما نفع عليه
الكتاب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان
المحذوف من ساء مسددا في وقت خروجي السبع واقف

ان ايق

وقد حذف الخبر لقيام قرينة وجوباً أي حذف فاعلاً جابياً فيما أتت
 أي في تركيب التزم في موضع أي موضع الخبر غيره أي من الخبر
 وذلك في أربعة أبواب على ما ذكره المتن أو لها البدأ الذي
 جعله لا مثلاً لولا زيد كأن كان كذا أي لولا زيد موجود لكان
 لولا لا متناع الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم
 في موضع الجواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والقيام
 قائم مقامه إذا كان الخبر عاملاً وأما إذا كان الخبر خاصاً لا
 حذفه كما في قوله ولولا الشيء بالعلماء يذهب لكانت اليوم اشترى
 ليس هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم هو
 فاعل الفعل متنع أي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا في الرفع
 للاسم الذي بعده وتانيها على مبتدأ كان مصدرها صفة
 أو بتأويل منوباً إلى الفاعل أو بالفعول به أو كليهما وبعده
 جالاً أو كان اسم التفضيل مضافاً إلى ذلك المصدر وذلك
 من رهاى راجلاً وضرب زيد قائماً إذا كان زيد مفعولاً به مثلاً
 زيد قائماً أو قائماً وإن ضرب زيد قائماً أو كذا في الرفع
 مطلقاً وأخطب ما يكون الأمير قائماً قد ذهب إليه من يذهب إلى
 تقديره ضرب زيد حاصل إذا كان قائماً في حذف ما كان

وأي لا حذف الخبر لقيام قرينة وجوباً أي حذف فاعلاً جابياً فيما أتت

منسوباً ببيان

زيد حاصل إذا كان قائماً

متعلقان

متعلقان الظروف نحو زيد عندك فبقا إذا كان في حذف أفعال
 شرط العامل في الحال أو في المقام الطرف لانه في الحال مع الطرفية فالحال
 قائم مقام الطرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائماً مقام الخبر
 الرضه هذا ما قبل فيه وفيه تكلفات كثيرة والذي يظهر من أن
 نحو ضرب زيد بالاسباب قائماً إذا ارتكبت الحال مع المفعول وهو
 زيد لا يثبت قائماً إذا كان من الفاعل أو من المفعول في الحال
 مع قيام القرينة تقول الذي ضربت قائماً زيد أي ضربته ثم حذف
 بلاس الذي هو الخبر البدأ والعامل في الحال أو قام الحال مقامه
 كما تقول راشداً مهدياً أي راشداً مهدياً فحذف هذا يكون
 مستوفى من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره
 ضرب زيد قائماً حاصل جميعاً قائماً من متعلقات البدأ ولولا
 حذف الخبر من غير سند مستند وتفسير البدأ المقتضى
 يدل الاستعمال وذهب الأخفش إلى أن الخبر الذي سوت
 الملا محله مصدر مضاف إلى صاحب الحال أي ضرب زيد ضرباً
 قائماً وذهب بعضهم إلى أن هذا البدأ لا خبر له للقرينة مع
 الفعل إذا المعنى ما ضرب زيد قائماً أو باللفظ كل مبتدأ استعمل
 خبره في المقارنة مع ما يليه مني بالواو التي بمعنى مع وذلك

وأي حذف إذا مع الجملة المضاف
 البنية أو المبتدأ في غير بيد المكان ومن
 العود من ظاهره قوله حاصل أن كان قائماً
 كان التامة قوله حاصل أن كان قائماً
 ظاهره في المعنى التامة ومن قيام الحال
 مقام الطرف في
 حذف المفعول الذي هو ود الحال في
 ضرب زيد بالاسباب قائماً

الذي هو مبتدأ خبر المبتدأ مقدر بعد
 الحال وجوباً ولهذا قال الشاعر
 يجعل قائماً والحال محرم أخذك

مصدر إلى المفعول
 والمصدر من الضمير
 لا يستقيم بعا عليه مع أن مثل هذا لا يسمع
 مع الاستعمال

في القسم الثالث

الضامه أو ما يفيد معناها

الذي هو مبتدأ خبر المبتدأ مقدر بعد

الضعف في اللفظ
كناية عن الضعف في اللفظ

مثل كل رجل وصيغة اي كل رجل متروك مع ضيفته فهذا
واجب الخ في لسان العاوين لعل العجز الذي هو من واد
المعطوف في موضعها يكون مقسما به
جزء القسم ومثل ذلك لعل لا يعطى كذا اي لعلك وقيل
قسمي اي ملخص به فلا شك ان لعلك يد لك على القسم
المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعرف
المرجعين واحد ولا يستعمل مع اللام الا المتوحه لان
القسم موضع التحقير لكثرة استعماله خبر ان واخواتها
اي من المرفوعات خبر ان واخواتها اي اشباهها من
ولما فيج في بيان ما هو المقصود
بالفعل وعامله وما هو المفعول
شعر في بيان ما هو المقصود
وعامله اللفظي من

لا يراى

لا يراى فيها اللفظ او معنى فلا يتقضى التعريف مثل يقوم
في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم هنا من حيث لسانه
الى ان ليس مما يدخل عليه ان بهذا العجز بل انما يدخل على جملة
يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان ايجاب غيبه بانه المراد بالسند
السند الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه استبعاد قوله
بعد قوله هذه الحروف ولا ان ايجاب بانه المراد بالسند
السند يحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبر جملة
مثلا ان زيدا يقوم مثل قائم في آية زيدا قائم فانه السند
بعد دخوله هذه الحروف وامر كل من خبر السند اي حكمه
حكم خبر السند في اقامه من كونه مفردا جملة وكذا معرفة
وفي احكامه من كونه واحدا ومتعددا او متبعا ومحدودا
وفي شرطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عاين وللحذف
الا اذا علم والمراد ان امره كانه بعد ان صح كونه خبرا لو
جوه شرطه واستثناء موافقه ولا يلزم من ذلك ان كل
ما يصح ان يكون خبر للسند يصح ان يقع خبرا بل ان حيز
يرد انه يجوز ان يقال ان زيدا ومن ابوك ولا يجوز ان
يقال ان زيدا من ابوك الا في تقوية اي ليس امره

سؤال في بيان ما هو المقصود

على وجه ما مر من البدأ في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم
 وقد جاز تقديم الجهر على البسوت وذلك لان هذه الحروف ترفع على
 الفعل في العمل فاريدان يكون عليها ايضا والعمل الفرعي للفعل ان
 يتقدم المنسوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنسوب
 فلما اعلنت العمل الفرعي لم يتصرف في معرفتها بتقديم ثابتهما على
 الاول كما تصرف في معجولة الفعل لتقصاها عن درجة الفعل الا
 ان يكون الجهر ظهرا اي ليس ابر كما مر من البدأ في تقديمه الا اذا
 كان ظهرا فان حكمه اذا حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة
 نحو قوله تعالى انما الينا ما يلهم في وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو
 ان من البيان لسحابة من الشعر الحكمة وذلك لتوسعه
 في الظن وما لا يتسع في غيره الا ان كان البني الجبري اي لقي
مستفيذا لا رجل قائم مثالا للقيام عن الرجل لا التي الرجل
هو المستفيذ الى شيء آخر هذا انما الجبر البدأ وخبراته وكلمات
وغيرها بعدد خذ لها اي دخوله الا في شيء سائر الاخبار
والمراد بدخوله ما عرفت في خبره ان فلا يرد نحو يضرب في الارض
يضرب ابره نحو لا كلام رجل ظريف اما بعد ذلك من انما لا ينبغي
 وهو قولهم لا رجل في العاد والاعمال لا ينبغي

اعلمت

نعم ان علينا حسابهم

فانه قد علمنا
 ان من البيان لسحابة
 في الظن وما لا يتسع
 مستفيذا لا رجل قائم
 هو المستفيذ الى شيء
 وغيرها بعدد خذ لها
 والمراد بدخوله ما عرفت
 يضرب ابره نحو لا كلام
 وهو قولهم لا رجل في

فانه قد علمنا
 ان من البيان لسحابة
 في الظن وما لا يتسع
 مستفيذا لا رجل قائم
 هو المستفيذ الى شيء
 وغيرها بعدد خذ لها
 والمراد بدخوله ما عرفت
 يضرب ابره نحو لا كلام
 وهو قولهم لا رجل في

قد مر ان خبره على اسم ان
 قد مر ان خبره على اسم ان

صفة بخلاف ما ذكرناه كلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفة
 على ما هو الظاهر فيها اي في الارض خبر جبر لا ظرف ظرف ولا حال لانه
 الظرف لا يتقيد بالظرف وغوه وانما اني به لئلا يلزم الكذب بتقيد
 كل كلام ولا يكون بنا لا لغوي خبرها الظرفا وغيرها ويجوز لا
 هذه حذفا كثيرا اذا كان العمل كالموجود والماضي له الالة
 التي عليه نحو الالة الالة اي المعجود الالة ويؤيد لا يشوبه
 اي لا يظهر من الخبر في اللفظ فانه المذهب عندهم واجب والمراد انهم
 لا يشوبه اصلا لا لفظا ولا سندا بل يقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال
 انني الاصل والمالا فلا يحتاج الى تقدير الخبر وعلى التقديرين لا يخلو
 ما يري خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة وهو الخبر اسم ما ولا يشوبه
 ليس في معنى التقى والدخول على البدأ والخبر ولهذا يعلم ان عملها هو
 السند اليه هذا شامل للبدأ ولما سنده اليه بعد دخوله ما خرج
 غير اسم ما ولا ما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابره في ما زياره
 قائم من ما زياره في ما ولا رجل فانما افضل منك وانما اني بالنكرة
 بعد الالة لا لا لاي الالة النكرة بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة
 هذا الخبر اصل الجواز واما بنوعهم فلا يشوبه لهما العمل ويعمل الاسم
 خبره في ما ولا رجل في ما ولا رجل في ما ولا رجل في ما ولا رجل في ما

قوله ان الظرف لا يتقيد بالظرف
 فيه لظرف ورفق لعدم تقيد
 الظرف في الدار فان تعدد الظرف
 للدار فيخصص فكونه متعدي لا
 التي لتعدي اخصي سد من
 يسوع وغدام رجل طريق
 دافع من الناس الى الدار
 دافع من الناس الى الدار
 دافع من الناس الى الدار
 دافع من الناس الى الدار

هذا هو السامع في اقسام
 المستند بعد ما ولا لظف التعاقب بهذا اذا عمل
 ما قلنا في انهم لا يملكونها فيقولون قد علمنا

عندهم
 عندهم

ورد الترانة نحو ما هذا بشرأ وهو أي عمل ليس في لادون ما شاء
 قليل لتقصاها ث برهانه لا بليس لانه ليس لتق الحاله ولا ليس كالتالي
 للتق مطلقا بخلاف ما فانه ايضا التق الحاله فيقتصر على الاعلى مورد الترانة
 نحو قوله من صحت من غير ما فانا بن قبح لا ابراح أي لا ابراح لي ولغيري
 ان يكونه لتق الجسه لانه اذا كان لتق الجسه لا يجوز فيها بعد حاله
 ما لم يكثر ولا يقرر في البيت اعلم ان المراد بالسند والسند اليه في هذه الترانة
 ملكه من ادراكه اليه بالاصالة لا بالبعية بقرينه ذكر الترانة في
 فلا يستحق بالتواضع والمواضع من الرفوعات شرع في المنصوبات وقد
 الجوران كثر ترا والحقه النسب فقال المنصوب باص
 ما استعمل على علم المنصوب قد بينا شرحه بما ذكر في الرفوعات والمراد
 بعلم المنصوبية علامته كونه الاسم منفعي للحقيقة او حكما وهو ان
 الفعية والكسرة والالف والياء نحو ايت زيدا وولات والياء وبيد
 اي من المنصوبات او ما استعمل على علم المنصوبية المنصوب مطلقا
 اطلاق صيغة المفعول عليهم من غير تعيينه بالياء او في ارفع واللام
 المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصح صيغة المفعول عليها الا بغيرها
 بواجبة منها فيقال المفعول به او في او معدا وله وهو أي المفعول للملك
 اسم ما فعل فاعل فعل المراد بفعل الفاعل له في قوله بغيره

بغيره في قوله بغيره
 بغيره في قوله بغيره
 بغيره في قوله بغيره
 بغيره في قوله بغيره
 بغيره في قوله بغيره

اطلاق بين

اليه لان يكونه متغيا فيه موجرا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجميع حياته
 وشرف شرافا وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله المفاعل هو المفعول
 من اقم اللفظ وبغيره المفعول كذا من ذكره صفة الفعل وهو ان
 يكون من ذكره بالحقيقة كذا اذا كان من ذكره بغيره ضرا او حكما كذا اذا كان
 ومقدره نحو فقرب الرقاب واسما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضرا وخروج
 صاد اليه لم يذكر فعلها الحقيقية ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد بغيره
 في نية الفعل وليس المراد به ان الفعل كانه بمعنى ذلك الاسم فان معنى
 الاسم بغيره معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتملا على استعمال الفعل على الجور
 مثل تاديبا في قوله لا تضربه تاديبا فانه لانه ما فعل فاعل فاعل من ذكره
 ليس ما استعمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهية في قوله كراهية
 فانه الكراهية اعتبارا بغيره كونه بحيث قامت بفاعله الفعل المذكور
 من افعاله اسد اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتملا عليها في ثانياها كونه
 بحيث وقع عليها فعل الكراهية فان ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قوله
 كراهية كراهية فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعد الاعتبار الثاني فقلت
 كراهية فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه
 بهما الاعتبارين بل هو واقع عليه ووقع الفعل على المفعول به في قوله لا اعتبار
 عن المفعول به على المجد وحاجبا وما غا وتكون المفعول

فانه ان الفعل
 ضربه تاديبا وكرهه كراهية
 اعلم انهما اسمان في اللفظ
 صيغة في اللفظ اسمان
 كراهية تاديبا

فانه ان الفعل
 ضربه تاديبا وكرهه كراهية
 اعلم انهما اسمان في اللفظ
 صيغة في اللفظ اسمان
 كراهية تاديبا

لأن كبره لم يكن في شئ من زيادة على ما ينهم الفعل والتوقع أنه على
 بعض النواع والعقد أن دل على مدده مثل جلست جلوسا كبره
 بغير الجيم النوع وجلست جلوسا المعد فلا أول أي الذي للتأكيد لا يغير
 ولا يجمع لأنه دل على الماهية المفعلة عن الدلالة على التعدد والشيء
 والجمع ينزما ما التعدد فلا يتأجل جلست جلوسا أو جلوسات الآ
 إذا قصد النوع أي العدد بخلاف في الحروف اللذين هما النوع والعدد
 نحو جلست جلوسا أو جلوسات بغير الجيم أو فتحا وقد يكون المفعول
 للطلق بغير لفظه أي بخلاف اللفظ فعليه أن يجب المادة مثل فعله
 جلوسا وأما يجب الباب نحو أتم الله بنا حاجتنا وسيرته بقدر العلم
 من باب أي فعلت وجلست جلوسا والله فست بنا أو فخرنا
 الفعل التامب المفعول لقيام قرينه جوارزا لتو كبره
 من شدة خبر مشتم أي قدمت قد وما خير مقدم فمفعول اسم التامب
 ومصدرية باعتبار الموصوف أو المضان اليه لأنه اسم التامب
 له حكمه أضيف اليه ووجوب أي حذفوا وأجبا سماعا أي سماع
 موقفا على السماع لأقاعدة له يعرف بها نحو شئنا أي سعاد الله
 ورغبا أي رعا الله رعا وخيبة أي جابغيبته ما جابغاب الرضا
 خيبة إذا لم يلما طلب وجهها أي جبعه جبعه والجمع فاعلم

والشيء الأذن والشفقة وحما أي حمد حمد وشكرا أي شكر شكر أو مجبا
 أي مجبت مجبا فانه لم يوجد في كل العلم استعمال الأفعال العاملة في هذه
 المصادر وهذا معنى وجوب المذن سما على عليه قد قالوا حدث
 الله حمد وشكرت شكرت شيئا عجا واحباب بعضهم بأن ذلك ليس به
 كلام النقصاء وبعضهم بأن وجوب المذن إنما هو فيما استعمل باللام
 فحمد الله وشكره وعجبا له وقد يذف الفعل ان صاحب المفعول المطلق
 حذفوا وأجبا شيئا أي حذفوا شيئا بعينه ضابطا كما حذف معي
 في موضع متعدي منها أي من هذه المواضع ما وقع أي مفعول
 مطلق وقع شيئا أو بدأ شيئا لا نفية فانه لو أريد نفية غنى ما زيد
 شيئا لا يجب حذفه بقدر نفي داخل على الاسم لا يكون المفعول المطلق
 خبر عنه أو بعد متعدي نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق
 خبر عنه أي من ذلك الاسم وإنما قال على اسم لأنه لو دخل على فعل
 نحو ما سرت الأسير أو ما سرت مسيرا لا يكون منه وإنما وصف
 الاسم بأن لا يكون المفعول المطلق خبر عنه لأنه لو كان خبر عنه
 نحو ما سرت الأسير شديد كان مفعولا على الخبرية أو وقع
 المفعول المطلق مذكرا أي في موضع المبر من اسم لا يصلح وقوعه
 على كبره وحركت كبره كذا وأما جمع بين الضابطتين

هذا الضابط قد نزل وما غاب
 في الاستعمال وهو المفعول
 المفعول المطلق

مثل قوله تعالى والملك صفا صفا والملك
 متزا وصفا صفا موقوع الخبر ولم يصح
 أن يكون ضميرا بلام

فإنما جعلت الألف في قوله كبره
 لأن الفعل بلام لا يرفع
 لأن الفعل بلام لا يرفع

لا تستر كما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا
 اي سيرا سيرا وما انت الا سيرا سيرا اي سيرا سيرا البر هذا مثلا
 لما وقع مبتدأ بعد من واما او مره مثالا لتبينها على انة الاسم الواقع في
 الخبر ينقسم الى المعرفة والكرة او الياء هو فعل المبتدأ والى ما يشبهه به فعل
 او الى مره ومضاف واما انت سيرا اي سيرا سيرا ما لا وقع
 الفاعل و زيد سيرا سيرا اي سيرا سيرا ما لا وقع فيه كمرط و
 اي من الواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
 ما وقع في موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا لا يترتب مطلقا من قبله
 والمراد بمفعول الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل والمفعول و
 غرضه المطلوب منه وتفصيل الارشاد انواعه المحتملة مثل قولنا
الوثاق فاما ما بعد اي بعد شد الوثاق واما قولنا فقولنا
الوثاق جملة مفعول ما شد الوثاق والغرض المظن من شد الوثاق
 الحق او العدا ففصل الاسماء وتعاهد الغرض المطلق له فاما ما بعد
 واما فاء اي ما تمنون ما بعد الشدة واما فاء واما اي من
 المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق للتشبيه الى لا يشبه
 امر فو احتر زيد عن نحو زيد صوت صوت حسن لا تم بغير التشبيه
 اي الى كونه والاعلى فعل من الواضع ما بعد

الواضع الذي هو
 الموضع الذي هو
 الموضع الذي هو

الاعمال

الاعمال لان الزهد ليس من افعال الخواص بقية جملة احتر زيد عن نحو
 زيد صوت حجاب منبهة على الجملة على اسم كاش بمعنى المفعول
 المطلق واحتر زيد عن نحو صوت زيد فاذا له صوت صوت حجاب
 اي على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به معناه واحتر زيد عن نحو صوت حجاب
 به صوت صوت حجاب صوت حجاب فاذا له صوت صوت حجاب اي صوت صوت
 حجاب من حيث اللفظ صوتا بمعنى صوت صوت حجاب صوت حجاب
 علا جاد جملة هو قوله له صوت وهو مثله على اسم بمعنى المفعول المطلق
 وهو صوت ومثله ما صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له ونحو مثله
 فاذا له صوت حجاب صوت حجاب اي يصيح صراخ الشكلى وهي امرأة مات ولها صوت
 اي من ذلك الموضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع مفعولا
 اي لفظه غير اي غير المفعول المطلق على له على ان درهم اعترافا في اخر
 اعترافا فاعترافا مفعول وقع مفعولا جملة وهو له على ان درهم لا مفعولا
 الاعتراف ولا يحمى له اعترافا ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تأكيدا
 اي نفس المفعول المطلق لانه انما يكلفه ولانه لا امر اعترافا ولو بالاعتبار
 فيهما ما وقع مفعولا جملة كذا لفظه غير اي غير المفعول المطلق نحو زيد
 فيهما ما وقع مفعولا جملة ووجب فيهما مصدر وقع مفعولا جملة
 وهو فيهما ما وقع مفعولا جملة فيهما ما وقع مفعولا جملة وهو فيهما ما وقع مفعولا جملة

ضرب بيان

ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق ثانيا حسباً لغيره لانه من حيث هو
 مخصوص عليه بلغة المصدر بما كرهته من حيث هو مفعول الجملة فالمؤكد
 اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه بغير المؤكد اسم فاعل
 من حيث انه منصوب عليه بالمصدر ويعمل ان يكون المراد انه تأكيد للمفعول
 لينفع وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتأكيد لنفسه انه تأكيد للاجل لانه
 لا يكرر ويظهر حيث يكون التقابل ومنه ما وقع مستى اي على صفة
 التثنية وايه لم يكن للتثنية في التأكيد والكثير والكثير ولا يبتدئ في تتم
 هذه القاعدة من حيث الاضافة اي شيء مضافا الى الفاعل والمفعول الاول
 يرد مثل قوله فان خرج المعركتين اي رجعا مكررا كثيرا وفي جعل الاول
مراد الفرق للافاضة هذه القيد تلك مثل تلك اصلا لانه
 لك البابين اي اقم بخدمتك وامتثال امرك ولا اخرج من مكان الاول
 كثيرة متشابهة في هذا الفعل واقم المصدر مفاده وردة الى الاول
يخذف اي اي يخذف حرف الجر عن المفعول واضيف المصدر
اليه ويجوز ان يكون الاب بالمكان بمعنى الب فلا يكون مخدوعا والمراد
وعلى هذا الفعل سعدك اي اسعدك اسعادا بمعنى اعتبك
ان اسعد يعدى بنفسه بخلاف الب فانه يعدى بالفعل المتصرف
هو ما وقع اي هو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يكن المراد

ليتك سر

في المفعول

تعلقه ببيان

في المفعول المطلق والمتراد بوقع فعل الفاعل عليه تعلقه بم لا واسطة
منه فانهم يقولون في ضرب زيد ان الضرب واقع عليه لا يقولون في
مرب زيد ان المرب واقع عليه بل يبتس بم يخرج به المفاعل الثنية
الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه اوله
او معه والمفعول المطلق بما ينهم من مغايير للفعل الفاعل فانه المفعول
المطلق عنه فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اسناده الى ما هو فاعل حقيقته
او كما خرج به زيد في ضرب زيد على صيغة الجمول فانه لم يخبر لنا وه
الى فاعله ولا يشكل بمثل الطبي زيد وهو فانه يصدق على درهم ان وقع
عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسنادا للفعل اليه فانه مفعول عالم بسم فعله
في حكم ومجاء في الظن فايضا ذكر الفاعل فليرد انه لما قال ما وقع عليه الفعل
كان اخضر من ضرب زيد فانه زيد قد وقع عليه لا واسطة حيث خرج
فعل استبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضرب المشتم وقد يقدم المفعول بم
على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل في مقدما ومؤخر المجوز
من اعيد وجه الحياتية واما وجوب ايضا تضمن معنى الاستنباط او
الشرط ما خفى من رايت ومن تكرم هذا اذا لم يكن ما خ من القديم لوقته
في تقدم القديم من القديم لوقته في تقدم القديم من القديم لوقته
في تقدم القديم من القديم لوقته في تقدم القديم من القديم لوقته

ناعتبر

نذكر

مفعول

اي اضرب زيدا في الفعل القريبة التالية التي هي السؤل او نحوها
 للموجه اليها اي تريد ان يكون في الفعل القريبة الحالية ووجهها في الرفع
 مع تخصيصها بالذكر ليس للمحل لوجوب الخذف في باب الرفع
 المنسوب على الرفع والتميم والترحم نحو خاك اغالا بل لكثرة ما
 بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة
 على امثلة اخرى نحو امر وقته او امره امره وقته
 خير لكم اي انتموا عن التثنية واقصدوا خيرا لكم وهو التثنية
 واهل او سلا اي ائت اهل اي مكانا مأهولا كالمعمورة لا خولا
 او اهلا لا اجل نصب ووطئ سهلا مع البلاد لا حذرا والموضع
 اثنان من تلك المواضع الاربعة المنادي وهو المطلوب ان
 اي توجه اليك بوجهه او قلبه كما اذا ناديت متبلا عليك
 حقيقة مثل اريد او كما قيل يا سارا يا جبالا وارض فانتارت
 او لا منزلة صلاحية النداء ثم ادخل عليه النداء وقد
 غاوها فهي في حكم من يطلب اقباله بخلاف المنادى
 المنوع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التثنية كما ان
 المنادي وقصد ندائه في هذا الموضع

مباحث بيان
 في الرفع
 في الرفع
 في الرفع

اجانب بيان
 جمع اجنب

اورد الحق احكامه بالذكر فيما جدد فيه حكمه فان المنادى ايضا كما
 قال بعضهم منادى مطا اقباله على وجه التبع فاذا قلت يا محمد اه
 فكانت ناديه فتقوله له تعالى فانما مشتاق اليك فالاول ادخاله
 تحت المنادي كما فعله صاحب المنقول وقيل انما هو من كلام سيبويه ايضا
 انه ادخل في المنادي بحرف في ثاب مناب او عوا من الحرف في التثنية
 يا ويا وها ويا والهمزة واحتر من عند ليقبل زيد لغرام وتقديره
 تفصيله لطلب اي طلبا لفظا بان يكون اللفظ لفظية نحو
 يا زيد او تقديره بان يكون اللفظ مقصورة نحو يا سارا او التقدير
 اي ثابته لفظية بان يكون الثابت مطلقا او تقديره بان يكون
 الثابت مقدر كما في المثالين المذكورين اف للمنادي والمنادي اللطفي
 مثل يا زيد والمقدر مثل الايا سجد واي الا يا قوم اسجد واواسطه
 المنادي عند سيبويه على انه مفعول به فثابته الفعل المقدر واسله
 يا ادي زيدا في الفعل حذرا لان ما كثر استعماله ولد لانه في
 النداء عليه واذا دته فادته وعند المبرد بحرف النداء استهتمة الفعل
 وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواته اسماء الافعال فلي هذا
 المنادى لا يكون هذا اللفظ اي مما انتصب المفعول به معلوما واجب
 المنادى في بعض كلامه ان يا واخواته اسماء الافعال فلي هذا

لفظيا بيان

لفظيا بيان

فقد سبب خبر الجملة أي الفعل والفاعل متعلقان وعند
 البرد في النداء قائم مقام أحد جزئي الجملة أي الفعل والفاعل
 متعلقان عند أي على أحد جزئي اسم الفعل والآخر ضمير متعلق
 ويبنى أي المندى قد تم بيان البناء والحذف والفتح على نصب
 لعلها بالنسبة إلى النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب
 بقوله وينصب ما سواها على ما رُفِعَ به أي على الفعل أو الاسم
 أو الواو والياء يرفع في المندى في غير صورة النداء أو الفعل
 الجار والمجرور يرفع به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير إلى الاسم
 ملائم لسوق الكلام إن كان أي المندى متحركا أي لا يكون
 مضافا ولا بشبه مضاف وهو لا اسم لا يرفع معناه إلا بالبناء
 أمّا الية معرفة قبل النداء أو بعده وانما هي الميزة العرفية
 لوقوعه موقع الكاف الاستيمية المثابة لفظا ومعنى كالكاف
 الحسية وكونه مثلهما أفرا أو تغياو ذلك لأن ياريد بعد النداء
 وهذه الية سكاف ذلك لفظا ومعنى وانما فلان ذلك لأن الية
 لا يبنى إلا بكه الخ أو الفعل ولا يبنى لمثله الية الاسم
 ياريد ويرجع هذا مثلا لان ما هو مبني على الفعل أو الاسم
 قبل النداء وانما هي معرفة بعد النداء ويريد حال الية

لأنه يرفع على التقدير
 الأول والثاني لأنه ليس فيه
 ضمير راجع إلى الاسم

ويأريد وثمة مثال للمندى على الواو ويخفض أي يخفض المندى
 الاستغاثية أي يلام بدخوله وقت الاستغاثية به وهي لام التحضيض
 أو على المستغاث دلالة على أنه مخصوص من أمثاله بالنداء
 نحو ياريد وانما فمجتزأ لا يلبس بالمستغاث له إذا حذف المستغاث
 نحو المظلوم أي يقوم فانه لم يفتح لام المستغاث لم يعلم الظاهر
 في المثال استغاث أو مستغاث لم يفتح لام المستغاث في المثال
 واقع موقع كاف الضمير التي يفتح لام المندى نحو كالمستغاث
 لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطف على المستغاث غير باع
 بالزيد ولم يركب لام العطف لانه الفرق بينه وبين المستغاث ليعمل
 بعطفه على المستغاث وان عطف مع يا عطف فلا بد من لام العطف
 ايضا في ياريد وبالمر وانما اعراب المندى بعد دخول لام الاستغاث
 لا تكون بانها كانت مشابهة للاف واللام الجارة من خواصة الاسم
 ضعفت مشابهة للاف فاعربت على ما هو الاصل فيه قبل تحفيض المندى
 بالياء والهمزة ايضا فلام الضمير نحو يا غلام للماء وباللداو
 وللام الهمزة نحو ياريد لاقتلتك فلم اعمل المندى ذكرها وكيف
 قوله في ياريد وينصب ما سواها كلياً واجب بانه لا يبنى على الية
 لام الاستغاثية في المندى مع فاعل مستغاث بالمندى اسم مفعول الجحيم

لام التعليل ولا غيره محرم

المظلوم
 أو المندى

فكانت تلك البصيرة ما في مكان لا يرحى ولا يظلم
 وجوبه فاعجب بك فساد
 سقراط انكارى يعنى وتفضل تعالى فانك عجب
 لا يفتح قوله فيما بعده ان كان لا يعرف بكل احد محرم

وياريد

فتم منه ويستخرج من المخصوص منه وكان المتعجب يستغنى بالمتعجب
 منه لا يجوز فيتم منه العجب ويخلص منه واجب عن لام التعجب
 آخر ذكره المص في الالباح وهو ان المناد في قولهم يا الماء والحمد لله
 على الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اجمعوا الى ان
 ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اجمعوا الى ان
 ولا يخفى عليك ان القول بهذا المناد على تقدير كسر اللام ظاهر وانما على
 فتحها فنسلك الاستثناء ما يقتضيه فتحها كما هو ظاهر مما سبق وبيح ان
 المنادي على التبع للجماع اي الالف الاستثنائية باخرة لاقتضاء
 الالف فتح ما قبلها ولا لام فيخرج لان اللام يقتضي الجمع والالف التبع
 او يربطها تان فلا يفسد الجمع بينهما مثل يا ربنا يا ربنا يا ربنا يا ربنا
 ما سواهما اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادي المزد معرفة والمادة
 المتفان مع اللام او الالف لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيخرج
 لان اللام يقتضي الجمع فنظا او تقدير ان كان معرا فيل دخول حرف التثنية
 لان على نصب وهي المفعولية متحققة فيه وبغيره مغيرة حاله وانما
 المزد المعرفة اما لا يكون مزد اياي يكون مضافا او شبه مضافا
 ما يكون مزد او كذا لا يكون معرفة واما ما لا يكون مزد ولا معرفة
 الاية وهو ما لا يكون مزد الكيفية مضافا الى المضاف اليه

ما لا يكون مزد الكونه شبه مضاف مثل يا طالع ارجو والشمس الثالث وهو ما يكون
 مزد او كذا لا يكون معرفة مثل يا ربنا يا ربنا يا ربنا يا ربنا
 تعرفت له بوجه لا لتبديله لانه منصوب لا يستعمل المعبى والقسم الرابع
 وهو ما لا يكون مزد ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه فلن يا ولهم يا ربنا
 القسم ثانيا اذا جئت انتج انتقاء كل من القيدين بما لا يسوغ تصور انهما
 معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انزاده مع ان المثال الثاني يمكن ان
 يرد بقوله يا طالع ارجو وهذه العبارة اعم من ان يرد بها معين او غير معين
 فانها الالف لم تكن في باسرها وهذه الالف مثلها انما لا تسوء الشفا
 ايضا فلما جئت على ايراد مثال له على حدة وتوابع الماد البنية على ما رقب به
 المزد حقيقة او حكما وانما قيد الماد بكونه ميتا لا يتعارض الماد في
 تابعة لفظة فقط وقيد البنية بكونه على ما يرفع به لانه توابع المتفان
 بالالف لا يجوز فيها الرفع مثلا يا ربنا يا ربنا يا ربنا يا ربنا
 وقيد التوابع بكونها مزد لانها لو لم يكن مزد لا حقيقة ولا حكما كانت
 مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا نصب وانما جعل المزد
 اعم من ان يكون مزد حقيقة باه لا يكون مضافا معنويا ولا شبه مضافا
 لفظيا او شبه مضافا لفظيا فانما لا انتفى الاضافة المعنوية كما لا حكم
 المزد في المضاف الاضافة اللفظية والشبه المضاف لانها كالتوابع

ولا لفظيا
 وحكم مضافا

المردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه
 ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ولا يجوز الحكم الآتي في التوابع كلها
 بل في بعضها ولم يجر فيها جواز فيه مطلقا لا بد في بعضها من قيد
 التوابع الجارية هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال
في التأكيد المعنوي لا تأكيد اللفظي حكمه في الغالب حكم الأول
 وبناء نحو يا زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونحوا وكافة الجواز
 المعنوي ولذلك لم يقيّد التأكيد بالمعنوي والصحة مطلقا وعطف
 اليك كذلك والعطوف بحرف المتبوع دخول يا عليه يعني المعنوي
 باللام خلاف البدل والعطوف في المتبوع دخول يا عليه فانه حكمه غير
 كما يسمى رفع حولا على لفظه الظاهر والمقدر لان بناء المنادى على
 فيه العرب فيجوز ان يكون تابعا لفظيا وتختص على محله لان محله
 المنادى ان يكون تابعا للمحل وهو هنا المنصوب المحل بالفعولية نحو يا زيد
 واجمعين في التأكيد ويا زيد العاقب والعاقب في العينة واقصر على شي
 لان اكثر واشهر واعلام بشر وشدة في عطف الباء ويا زيد والحارث
 والحارث في العطوف بحرف المتبوع دخول يا عليه والحمد لله
 وهو اسناد يهوي في العطوف المتبوع دخول يا عليه بخلاف الرفع
 نحو يا نصيب لانه العطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقيم

ان يكون

ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء وهي الضمة
 او ما ينوب مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اربابا
 فصار رفعا ونحوا بغير قيد العلماء النحوي القاري المتقدم على الجليلي
 في النصب مع تجوز الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة
 اللام لا يكون سادى مستقلا في حكم التبعية وتابع محله ومحل النصب اربابا
 القائلين المورد ان كان المعطوف المنادى كالمعنى اي كاسم المحرف في جواز
 منع اللام عنه فكذلك اي ابو العتمة مثل الخليل في اختيار رفعه لا سادى
 منادى مستقلا يتبع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف المنادى
 كاسم المحرف في جواز منع اللام عنه مثل النجم والقعن في تحايي عن راي
 القعن مثل اي عزم في اختياره النصب لا امتناع جعله مناديا مستقلا والظاهر
 عطف على المردة اي توابع المنادى المنبئ على ما يرفع به المضاف بالاف
 الحقيقية تنف لا تراكب او وقت منادى نصب قصبا اذ او قعت خارج للمند
 اول لانه حرف النداء لا يباشره جازما بغير ملزم في التأكيد ويا زيد والبالا
 في الصنة ويا رجلا ابا عبد الله في عطف الباء ولا يمتنع المعطوف
 المنفوع دخول يا عليه مضافا لانه اللام يمنع دخوله على المضاف بالاف
 الحقيقية والبدل والمعطوف على ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكره في
 وحال منع دخوله يا عليه في غير المعطوف الذي لا يمنع دخوله يا عليه

توابع المنادى

قوله حكم مستند والضمة حكمه
 راجع الى واحد المعطوفين
 حكم افتلاك

قوله حكم مستند والضمة حكمه
 راجع الى واحد المعطوفين
 حكم افتلاك

هذا هو المسمى
بالمنداد الذي
يأتي من
اليمين
والذي
يأتي من
اليسار

أي حكم كل واحد منهما حكم المنداد الذي يأتي من اليمين
لأنه البديل هو المقصود بالذكر والاولى كالنوطية الذكر والمنداد
المقصود منادى مستقر في الحقيقة ولا يمنع من دخول حرف البنداد
فكأن حرف البنداد مفيد فيه مطلقا أي حال كونه كل من مطلقا في هذا
الحكم غير مفيد بحال مع الاحوال سواء كان مفردا أو مضافا
مضافا للمضاف أو مكررا فالبدل مثل يازيد وعمرو ويازينا
عمرو ويازينا والعاجلا ويازينا وجلا صالحا والموصوف مثل يازيد
وعمرو ويازينا وطالعاجلا ويازينا وجلا صالحا
والعلم أي العلم المنداد على الضم أما كونه منادى فلا لأنه
فيه وأما كونه مبتدأ على الضم فلما ينهم من اختياره المبتدأ
عن جواز ضمة فاذ جواز الضمة لا يكون إلا في المبتدأ على الضم
الموصوف بآتي مجيء عن البناء أو مطلق بآتي مجيء عنه ابنه بلغة
وإلغة بين الابن وموصوف كما هو المتبادر إلى الفهم فيجوز فيه
يازينا بالظرف بهمزة مضافا أي حال كونه ذلك الابن مضافا إلى
علم آخر للزة وقوع المنداد الجامع بهذه الصفة والكثرة مضافا
فتمنقوه بالفتحة التي هي حركته الأصلية كونه مفعولا وإذا كان
العرف باللام أي الاء الذي ناهي عن يازينا وجلا صالحا

هذا هو المسمى
بالمنداد الذي
يأتي من
اليمين
والذي
يأتي من
اليسار

فكل علم يكون كذلك يجوز فيه كضم
لما عرفت من قاعدة بناء المنداد
المفردة على ما يرفع كمن يختار فتحة

هذا هو المسمى
بالمنداد الذي
يأتي من
اليمين
والذي
يأتي من
اليسار

مع هذا التسمية بين حرف النداء والمنداد المعروف باللام نحو فاع
اجتماع الاء التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بنو سبط هذا أو يا هذا
الرجل بنو سبط الامم معا والتميم يعز العرب رفع الرجل مثلا وإن كلا
صفة وحفظها جواز الوجهين الرفع والنصب كما ترى لأنه أي الرجل مثلا هو
المقصود بالنداء فالتميم رفعه ليكون حركته التعريفية موافقة لحركته
التي هي علامة المنداد فبذلك على أنه هو المقصود بالنداء وهذا يجوز
التميم من قاعدة جواز الوجهين في صفة المنداد وهو لم يذكر
هناك ما يخرج صفة الاسم البهيم عن تلك القاعدة ونوعا عجيبا
عطف على الرجل أي التزموا رفع نواع الرجل مضافة أو مفردة نحو
أيها الرجل الظريف ويا أيها الرجل ذو المال لأن نواع منداد
وجواز الوجهين إنما يكون في نواع المنداد المبني وقالوا شاعلى
قاعدة مجوز اجتماع حرف النداء في اجتماع امرين بعد الواو اللام
عوضا عن حذف وثانيهما الزوم في الكلمة يا الله لأن أصله الله
حذف الهمزة وعوضت اللام عنها ولزم في الكلمة فلا يخاله في صفة
الاسم لأنه لا يجمع هذان الأمران في موضع آخر اختص هذا
باللام والنداء والاختصاص واما مثل النج والصبي وإن كان اللام
لا يرفع في غير هذا الموضع فذلك لأن اللام في هذه الحالة كانت اللام في

هذا هو المسمى
بالمنداد الذي
يأتي من
اليمين
والذي
يأتي من
اليسار

هذا هو المسمى
بالمنداد الذي
يأتي من
اليمين
والذي
يأتي من
اليسار

یا ابن اخ و یا ابن خال
بل یقال بین

وشرط

تألف مفتوحاً بزيادة الالف
لان الزيادة تنافي الحذف و
كما يذكر المندوب لانه غمير في
المنادى في تحج

على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل لاجل الابداء ايضا
كأنه ناقصا من ثلثة اذ التاء كلمة اخرى براسها ولا يرغم الحرف
منادى لم يستوف الشرط المذكورة الا ما شذخو يصاح في
ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعمال التاء في
مما بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كيفية المحذوف بسبب فقال
فان كان في آخره اي آخر المتادى زيادة كان ثانيا في حكم الزيادة
الواحدة في انهما زيدا معا واحترق من نحو غايمة وجها
فان الياء والنون فيهما زيدا او لا ثم زيت تاء الثابت فلم يزد
سهما الا الآخر كاسماء اذا جعلت فاعلاء من الو سامية الى
كما هو من سبويه لا فاعلاء جمع اسم على ما هو من غير ذلك
ح يكون من باب عماد فمجان او كان في اخره حرف صحيح اي صحيح
اصل تبادره الى الذهن لانه الغالب في الحرف الصحيح الاصل انه
منه نحو مفعلة لانه لا يحدف منه الا التاء وهو اعلم من ان يكون
حقيقة او كما يشترط مثل مرمى ومدحوفات الحرف الاخير متما
الصحيح في الاصله قبله مدة اي الف او ياء او واو ساكنة كما
من جنسها والراد بها المدة الزائدة لتباعد هذه الى الذهن
وكثيرا فيخرج منه نحو مرمى وممدحوفات الحرف الاخير متما

ان ما في اخر

اصرف بيان

ان ما في اخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة من الحرف كصوي وعمر
وسكين لتلا يلزم من حذف حرفين منهم عدم بقاءه على قول ابيهم اللوح
وان لم يأخذ هذا القيد في قوله زائدان في الواحدة لان نحو بون وقون
يرغم حذف زائدة لان بقاء اللطمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفنا
اي الحرف الاخير ان في كلا التسميتين اما في الاولى فلما كانتا في حكم الواحدة
فلما زيدا معا حذفنا معا واما في الثاني فلما لم يزد الا حرف واحد
واصله حذف المدة الزائدة للتلا يرد المثال السائر وحلت على الاسر
ولكن عن التقيد وان كان مركبا فيعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون
مضافا ولا لاجله مثل بعلبك وخمسة عشر علمي حذف الاسم الاخر
فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لنزوله منزلة باء الثانية
فيكون كل واحد منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزاء وان كان غير
ذلك المذكور بالاقسام الفلم حرف واحد اي في حذف واحد
لمصولة الفائدة المقصود في عدم موجب حذف الاكثر نحو يا جاو
ويا مال في يا جارث ويا مالك وهو اي المتادى الترخيم في حكم المتادى الثاني
يجمع الجزاء فيبقى الحرف الذي صدر آخ الكلمة بعد الترخيم على مكانه عليه
فان كان اللطمة فيقال في يا جارث يا جار بكسر الهمزة على مكانه قبل
الشم فيقال في يا جارث يا جار بكسر الهمزة على مكانه قبل

ان ما في اخر

والشرط واحد وانما فتوا الى التقسيمين بلية اي اضمحلاله بناء على
هو تفسيره اي تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه في احوال
الجميع بين الفعل والمفعول وهو اي اضمحلاله على شرطه التقسيم
لا يميز بغيره فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك والبر
ان يلية الفعل او شبهه متصلا به الا ان يكون الفعل او شبهه جزا
الذي بعده نحو زيد اكرم مضرب و زيك انت ضارب متعلق بذلك
او شبهه عنه اي عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي بالعل في ضربه
او في متعلقه اي متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصل
يكون الفعل او شبهه متعلقا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقا
فانما عن الفعل فيه سبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر حيث لا
لمجرد رفع ذلك الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم هو اي احد
الفعل او شبهه عنه او ضارب ما ما يناسبه بالترادف او
لنفسه اي لنصب احد هذين الامرين الاسم بالفعل كما هو
المبادر فينبغي الاشتغال بالضمير او بمتعلقه خرج نحو زيد
وبقي النزاع عن العمل في وجه ذلك الاشتغال خرج زيد في قوله
فان المانع عن عمل ضربه في زيد ليس بوجه اشتغاله بضميره
العمل مع الاستعداد فيه ووجهه اي لا يمتنع مع ذلك

شبهه

المفعول

بالمفعول يخرج خبرا في نحو زيد اكرم اي ووجهه الموضع الذي
اشتغال الفعل بالضمير بتدبير سلبه عنه والثانية اشتغال الفعل بالضمير
مع تدبير سلبه ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل بالضمير
مع تدبير سلبه ما يناسب الفعل بالترادف والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق
ولا يتصور مع الاستعداد سلب الفعل المناسب بالترادف ولهذا اورد المصنف
اربعة امثلة ثلثة منها المتعلق بالضمير باقسامه الثلاثة وواحد
المتعلق والآخر في ترتيبها ثاخر المثال المتعلق بالمتعلق كما لا يخفى وجهه
نحو زيد ضربته مثلا الفعل المتعلق بالضمير مع تدبير سلبه عنه و زيد
فانما بعد تعديته بالياء مراد في مجاوزته و زيد ضربت غلامه مثلا
الفعل المتعلق بالمتعلق و زيد ضربت عليه مثلا الفعل المتعلق بالضمير مع
تدبير سلبه ما يناسبه بالترادف فان حين الشيء على الشيء لا يرد
الحجج اليه ينصب زيد في هذه الامثلة بفعل نفسه ما بعده اي ضربت يعنى
الفعل المفعول الثاني بزيد في زيدا ضربه ضرب المتعد فانه الاصل فيه ضرب
زيد ضربه اضربه الاول لوجود مفسره اعني ضرب الثاني وعلى هذا
المفهوم مجاوزته فانه مفسر ما يرد فيه اعني ضرب به واهن فانه مفسر
ما يستلزمه من ضربته فانه ضرب الغلام مستلزم اهانه مستلزم

تدبير

المفعول

مُطَابَقَاتُ

خبر وهو لا يحذف الأتباع ولا يولد منها ما يقع غير الطلب إذا الواقع على
 الاسم المذكور للمناجاة في كون من اقوى الغرایب مثل خرجت فلا زيدا
 يضربه عرو فان المناد فيه الرفع فانه اذا للمناجاة لا يدخل الاعلى
 الجملة الاسمية غالباً وما وقع في تحت الظرف من ان اذا للمناجاة
 يلزم بعد الاسمية فالمراد يلزم الاسمية عليه وقوموا بعد هذا
 فلا تناقض ويختل الغيب في الاسم المذكور بالعطف بسبب عطف
 جملة هي فيها على جملة فعلية مقدمة للتناسب أي لوعاية التناوب
 بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف فتسليها في كونها فعلية نحو خرجت
 فزيد القيد بعد حرف النفي لا يحذف والاولى وليس لم يولد ولا من
 هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقيد معروفاً بالضعف في العلم على
 زيارته ولا زيارته ولا امر وان زيارته الانا بيا بعد
 حرف الاستفهام نحو ان زيارته وانما له حرف الاستفهام لانه محمول الرفع
 في الاسم الاستفهام كانه كرسه ولم يولد هذه الاستفهام يشبه مثل هذا زيدا
 ضربه فانه يجوز وان استجبه النجاة لا قضاء لفظ الفعل لانه يجمع
 في نفسه فلا يكون في تقديره بعد اذ كرسه الله على المجازاة في الزيادة
 في قوله الله لم يولد فكرمه بعد حيث الله على المجازاة في الكرامة
 حيث لم يولد كرسه في قوله الله لم يولد فكرمه بعد حيث الله على المجازاة في الكرامة

فلا يقع الاسم المذكور
بعد له وما ولي شريف

في تقدير كل ضربت زيدا
هزينة
او لا يجوز قد زيدا
قينة السلام

قوله في قوله تعالى
فمنهم من آمن به فليولوا له

المذكور قبل الامر والشيء مثل انما اخبره ونحوه لا يضره وانما اخبر
 في هذه المواضع اي ما يحذف الاستفهام والشيء واذا الشرطية
 وما في الامر والشيء النسب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع
 الفعلية اي مواضع وقوع الفعل فيها انما انصب الاسم المذكور في
 الفعل تقديره والافلا وكذلك بخلاف النسب في الاسم المذكور عند خبره
 بالصفة اي بالشيء ما هو مفسر في حال النسب لكون لا من حيث هو مفسر في هذه
 الحال لا من حيث هو في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر من الاسم المذكور
 في حال الرفع مع موافقة المعنى المقصود او صفة له مع مخالفة المعنى المقصود
 فالأصل انما هو خبرية ذات فاعين مفسر على تقدير النسب وهو
 لا يبين بصف القسبر وبني الصفة فانه لا يمكن ان يكون معاملة قوله
 انما في بني خطاه بقدر انصب على الاضمار بشرطه التفسير ولورفع بالا
 وجعل خلفه خبرا له كان موافقا للنسب في ادلة التصديق كخلف
 بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبر او هو خلاف التصديق فان التصديق
 الحكم على كل شيء بانه مخلوق لما قبله الحكم على كل شيء مخلوق لما قبله فانه يوم
 كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق لك كما هو مذهب المعتزلة والافعال
 الاغتيال للعباد في امور الامرين الى الرفع والنسب فالمتمم ان خبرا واد
 منها بلا غاوى في شرايعه فاقم خبرا في شرايعه فاقم خبرا في شرايعه فاقم خبرا في شرايعه
 ومعنى مثل يعني له مذكور انه واقع اولان جملة ذات وجوب اولان
 عليه عطف اولان يوده

لا يبع العطف على الصغرى لعدم التفسير في شرايع الامرين في الامرين
 الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجوب اي جملة اسمية
 جملة فعلية فيقع رفعه بالابتداء ونحوه بتقدير الفعل والوجهان متساويان
 لمصداق التناسب فيهما في الرفع لكون استيعابه في جملة التي هي اسمية في
 النسب يكون فعلية فيعطف على الصغرى في فعلية فان قلت السلامة من الحذف
 من جملة الرفع قلت هي معارضة بقرب العطف عليه فان قلت لا تفاوت في الرفع والبدل
 فيهما اذ الاكبر ايضا قريبة من متصلة عن اوله هذا اعتبار النسب وانما اعتبار
 فالصغرى اذ في النسب اي النسب في الاسم المذكور عند خبره الشرط والمورد في قول المصنف
 ولو كان انما كان من مرفوعه الشرط في حكمه ما سبق من اخبار الرفع
 مع غير الطلب واختار النسب مع الطلب كذا يجب تصحيحه من التخصيص وهو
 والاول لا ولو ما واما وجوب النسب بعد الوجوب في الجملة على الفعل النفا او
 عند بلحا ان يرفع بغيره فربما مثالا الخ النفا والاولا خبرية مثالا الخ
 التخصيص وليس له ان يرفع بغيره اي من باب الاضمار على شرطه التفسير فان علمه بليس
 زيدانية وان كان يظن في احدى النظريتين ما اضطر على شرطه التفسير والاختار
 في النسب لوقوع الاسم المذكور فيه يعرف الاستفهام لكون يظن بعد تحقق
 التفسير متناه وان صدف عليه انه اسم بغير فعل متعلق به خبرية لكنه الخبرية
 لا يسلط على خبرها وانما هو خبرية لا يسلط على خبرها وانما هو خبرية لا يسلط على خبرها

بينهما ما في
 انما في الصغرى والكبرى

بمعنى تطويل

شأنه بالزجاء به

فان قلت لا ينحصر المناسبات في اذهب فيقدر مناسبات اخرى ينصبه مثل
يلاسن واذبح على صفة المفعول بتقدير لا يلاسن ولا يذبح لاسباب الذهاب او
لأصلها المراد بالناسب ما يرد في الفعل المذكور او ملازم مع اتحامل
هذا البر ولا اتحاد فيما ذكرته منقوذة واذا كان الامر كذلك فالرفع ارفع
الشارع واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعول في باب الالف على
شرعية التفسير فكيف يكون مما يجتزأ في النصب وكذا ايضا ازيد في قوله
كل شيء فقلوه في الزيادة في صيغته اما الهم فهو كما هو في باب الالف على
شرعية التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فقلوه كل شيء في الزيادة
في الزيادة كان متعللا بفعلها فسد المعنى لان صيغته اما الهم ليست بحالة
لا تهم لم يقعوا فيها فعلا في الكلام الكاسي او فقلوه في كتابة افعالهم وان
ادخلوا في صفة ليس مع انه خلاف في الالف فانه المعنى المنقوذة كل شيء هو مفعول
لهم كائن في الزيادة في باب الالف فقلوه في باب الالف على
كل شيء كائن في صيغته اما الهم مفعول للرفع لانه على ان يكون كل شيء
مبتدأ والجملة الفعلية صفة ليس في الجمل والمجوز في محل الرفع على انه خبر المبتدأ
تقديره كل شيء هذا مفعول لهما في الزيادة لا يغادر صفة ولا كثره
والعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المتعدي عليه متعلقا
بما هو في المناسبات في المناسبات والالف في باب الالف على
صحة كان

اذ المقصود بيان صفة ليس مع انه خلاف في الالف فانه المعنى المنقوذة كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزيادة في باب الالف فقلوه في باب الالف على كل شيء كائن في صفة ليس في الجمل والمجوز في محل الرفع على انه خبر المبتدأ تقديره كل شيء هذا مفعول لهما في الزيادة لا يغادر صفة ولا كثره والعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المتعدي عليه متعلقا بما هو في المناسبات في المناسبات والالف في باب الالف على صحة كان

منها

تتحولوا بها

منها داخل تحت هذه القاعدة مع ان التثنية انما تنقل الى الرفع الا في رواية
شاذة من بعضهم فاعلموا انما هو في باب الالف على
لما يلزم اتفاق القراء على المناسبات فاشارة الى ما يتعلق بالخراجة على
فقالوا في الزيادة في الزيادة في باب الالف على
عند الهم في كونه الالف واللام في الزيادة والالف مبتدأ لهما في باب الالف على
وام اسم الفاعل الذي هو صلة الشرط في باب الالف والالف الدخول
شرط بالشرط لانه على سبيل المعنى ومن هذا الباب لا يعمل ما في قوله
فامتنع تسليط الفعل المذكور جعلا على ما قبله فيعين في الرفع والالف مبتدأ
مستقلان عند سبويه في الزيادة مبتدأ عند وف الصفا في الزيادة على
والجزم عند وف اي حكم الزانية والالف في باب الالف على
جملة ثانية لبيان الحكم الموقوف في القاعدة ايضا لبيان ان ثبت زفاهما جازما
وقيل زائدة او التبر وجز الالف على في جملة اخرى فيتمتع التسليط
فلا يدخل في الضابط فتعني الرفع والالف في باب الالف على
وخلطت تحت الضابط فالمناسبات في باب الالف على اختيار النصب بالاتفاق
الرفع على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الالف جملة ثانية
الرفع الرابع مع ذلك الموضع انه واجب عند ناصب المفعول به في باب الالف على
والفاء واجب عند الفعل في باب الالف على في باب الالف على في باب الالف على

الجملة به وهو فاجله

تسليط الفعل المذكور

الرفع الرابع مع ذلك الموضع انه واجب عند ناصب المفعول به في باب الالف على

ما بعد ای بیان

المعطوف بيان

ش

[illegible]

في المطابقة نجد اعجبني حلو من زبد اهل الامين
 متعدي فيه الجلو من
 يراد من المطابقة في المطابقة
 ويراد من اعجبني ان فقد
 عامل المفقور فيه
 مثال الفعل المذكور في كذا
 خلت المسجدة قال امين جلية
 مثال الفعل المذكور جلية
 خلت المسجدة

فانه مفعول في الجملة لا يكون له افعال في الجملة فلو لم يكن له افعال في الجملة
لجئنا الى المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه
فعل مذكور في جملة هذا المثال منه فانه ذكر يوم الجمعة فيه ليعلم ان
حيث انه فعل فيه فعل مذكور من حيث انه وقع عليه فعل مذكور
ولا يلحقه انما على تقدير اعتبار قيد الحسية لاحاجة الى قوله مذكور
الا لزيادة تصوير الحق وقوله من زمان او مكان بيان لما هو
او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيداً لبيان حكم كل منهما
وهو ان المفعول فيه زمان ما يظهر فيه في الجملة وهو مفعول فيه في
منصوب المفعول فيه زمان ما يظهر فيه بتقدير ما في وهذا
خلاف اصطلاح التوفيق فاتهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب
بتقدير فواتها الى زمان ما يظهر فيه به بواسطة حرف الجر لا المفعول
وحالهم المفعول فيه المفعول فيه المفعول فيه المفعول فيه المفعول فيه
اي ان المفعول فيه قد يربى اذ التلخيص بما يوجب المفعول فيه الزمان
كلها منها الزمان او احد ودان قبل ذلك اي قد يربى لان المفعول
منها جزء من المفعول فيمنع ان يباينها واسطة كما في المفعول
منها مفعول على المفعول لا يربى في الزمان في المفعول في المفعول
وافترت اليوم وطرفها المفعول ان كان المكان منها قبل ذلك

والفعل في قوله المفعول فيه
حيث انه مفعول فيه
فعل مذكور

حالا على الزمان البهم لاشتهارهما في الايام نحو جئت خلتك ولا اى واه
لم يكن مفعولاً يكون محذوفاً فلا يقبل تقدير في اذ لم يكن جملة على الزمان
البهم لاختلافها اذ انا وصفت نحو جئت في المسجد ومصر البهم من المكان
بالجاءات السمية وهي ايام وحلف ودين وشمال وقوف وتحت وفي
معناها فانه ايام زيد مثلاً ينادى ليعبر بها الى انقطاع الارض
فيكون مفعولاً والام تبادله ليعبر بها عن المكان في الكافية الجارية
بمعناها فانه ايام على النعم المفسر الجاهل في قوله الذي في قوله
نحو دون وصوى لا يباينها الى ايام عن اوله ولم يربى كونه في الجملة
عليه لانه حكمه حكمها وفي بعض النسخ لا يباينها كما هو الظاهر وكان
حمل على البهم من المكان لفظ المكان وان كان معينا نحو جئت
للقوة في الاستعمال مثل الجاهل السب لا يباينها وكذا حمل على
ما جئت خلت وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرة في الاستعمال
لا يباينها على الاصح اي على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى
انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله في الجملة
لانه حذف لكثرة استعماله وهذا محل تأمل فانه المفعول لا يطلب
المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى المفعول لا يطلب
الدار وتمام معناه ما يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار

والفعل في قوله المفعول فيه
حيث انه مفعول فيه
فعل مذكور

والفعل في قوله المفعول فيه
حيث انه مفعول فيه
فعل مذكور

والفعل في قوله المفعول فيه
حيث انه مفعول فيه
فعل مذكور

والفعل في قوله المفعول فيه
حيث انه مفعول فيه
فعل مذكور

في مقابلة

619

واحد نحو زيد أو مكان واحد نحو لو تركت الناقص في فعله
فلا يتحقق بالذكرة جدا الواو العاطفة نحو جاء زيد وعمرو فانها لا
على المشاركة في أصل الفعل دون المصاحبة اعلم ان مذهب جمهور
ان العامل في المعنى مع الفعل او معناه بتوسط الواو التي بين
واتما وضعوا الواو موضع مع كونها اخيرا واصلا للواو والعطف
فيها معنى الجمع فثبت معنى المعية فان كان اي وجه الفعل اي
على الحدث فيم الفعل واسم الفاعل والمفعول والصيغة المشبهة ونحوها
لتقاء وجاز اي لم يجز العطف ولم يمنع فلا يستقيم بمحض زيد
لوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب على الفعل
نحو حيث انما وزيد بالرفع على العطف وزيد بالنصب على الفعل
وان لم يجز العطف لم يمنع تعيين النصب بل حيث وزيد فان العطف
يمنع لعدم الفاصلة لا بتأيد المتصل بالمتصل والابغور وان كان
مفعول اي امر معنويا مستتبنا من اللفظ وجاز اي لم يمنع العطف
العطف حيث لم يجز على العامل المعنوي بل حاجته مع جواز وجه
وهو العطف نحو زيد وعمرو والاي وان لم يجز العطف بالمتعقبات
حيث لا وجه سواء نحو كذا وزيدا وما شاك وعمر وان منع العطف
لا ان العطف على الضمير المحذوف لا يعود الى الضمير المحذوف

اذ السوال

اذ السوال عن شأنا لا من شأن احد هما ونفس الآخر وانما احدهما
معنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى كما يقع وما يات به فمعنى شأنا
وزيدا ما صنع وزيدا ومعنى مملوك وزيدا ما صنع ونحوه ومعنى مال زيد
وعمر وما صنع زيد وعمر المال لا يخرج من الثابت في المعنى في المثالين
وهو ما يلحق به صيغة الفاعل والمفعول به اي من حيث هو فاعل او مفعول
اي هو الفاعل وبكر الية يخرج ما يبيح الذات كالتميز وباضافة الى الفاعل
او المفعول يخرج ما يبيح صيغة غير الفاعل او المفعول كصفة البنية نحو
زيد العالم اخوة وبقيد الخبيثة يخرج صفة الفاعل او المفعول فانها
لوجوب العطف فيه لا لوجوبه اي العطف والنصب على الفعل
نحو حيث انما وزيد بالرفع على العطف وزيد بالنصب على الفعل
وان لم يجز العطف لم يمنع تعيين النصب بل حيث وزيد فان العطف
يمنع لعدم الفاصلة لا بتأيد المتصل بالمتصل والابغور وان كان
مفعول اي امر معنويا مستتبنا من اللفظ وجاز اي لم يمنع العطف
العطف حيث لم يجز على العامل المعنوي بل حاجته مع جواز وجه
وهو العطف نحو زيد وعمرو والاي وان لم يجز العطف بالمتعقبات
حيث لا وجه سواء نحو كذا وزيدا وما شاك وعمر وان منع العطف
لا ان العطف على الضمير المحذوف لا يعود الى الضمير المحذوف

الضمير المحذوف لا يعود الى الضمير المحذوف
الضمير المحذوف لا يعود الى الضمير المحذوف
الضمير المحذوف لا يعود الى الضمير المحذوف

ومثال صفة الفاعل نحو
جاء زيد عالمه رشيما

هذا هو الضرب الثاني
من الضربين المذكورين

فانه بعد احداث الضرب المذكور وكذا يدخل في هذه الحالة من المضاعف اليه
كان المضاعف فاعلا او مفعولا لا يصدق فيه وقيام المضاعف اليه
الفاعل او المفعول نحو قوله تعالى ابراهيم خضيا وان يا ابراهيم
فان يفتح انا يفتح ابراهيم مقام بل عليه ابراهيم وان يا ابراهيم
يا ابراهيم او كان المضاعف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاعف
فكان الحالة من المضاعف اليه هو الحالة من المضاعف وان لم يفتح قيامه مقامه
في قوله تعالى ابراهيم لا يقطع مصححي فقولهم مصححي حال عن قوله
باعتبار الالف المضاعف اليه جزء وان الالف التي اصله والالف منقطع
يتم فاعله باعتبار الضمير المستكن في المقطع فكانت حاله عن
ما لم يتم فاعله ولو قرئتين على صيغة الماضى المعلوم من باب الضمير
يبنى على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار مستند
به لا بالمفعول دخل فيه الحالة من المفعول او المفعول المطلق
الى تمام الفاعل والمفعول الا بدخول ما يقع حالا من المضاعف
مثل ضربت زيدا فانما مثله لفظي المفعول حقيقة فان فاعلية ياء
ومفعولية زيد انا هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير
اخر خارجي هو المفعول لان حقيقة وزيد في الدار فانما مثله لفظي المفعول
حكا فاعلية الضمير المستكن في ظرف انا هي باعتبار لفظ هذا الكلام

ان راس

ومنطوقه

منطوقه من غير اعتبار خارج عنه والضمير المستكن منطوقه وهذا
لأن مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام و
منطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التثنية التخييلية من لفظه هذا او لا
لأن انا ليسا مما يقتضيه التكم الاخير بهما من تثنية حتى يندرج في نظم الكلام
او تثنية ويصير زيد فيه مفعولا عظيما بل مفعولية انا هي باعتبار معنى اشد
او تثنية الخارج عن منطوقه هذا الكلام المعبر عنه لعمدة القائل حاله في معنوية
اللفظية في عاقله اي عاقل الحالة اما الفعل المنطوق والمقدر نحو ضربت زيدا
فانما وزيد في الدار قائما ان كان اللفظ متقدرا بالفعل او متبوعا وهو ما جعل الفعل
هو تركيبة كاسم الفاعل نحو زيد هب راكبا وزيد في الدار قائما ان
ان كان اللفظ متقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما
والصفة التثنية نحو زيد حارسا حكا او معناه المستند من قوله في الكلام من غير
تصريح ببدأ وتثنية كالاشارة والتثنية في هذا زيد قائما كالمتر وكالمندوف
والنحو والتثنية في نحو زيد قائما وليست عندنا مفعيا ولعله في الارقا
وكانت اسند صا لا وشرطا لاجل ان يكون نكرة لان التثنية اعملا والغرض من هذا
هو تعيين المذهب المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زيدا على الغرض وان كان
صاحبها موقفا لانه محكوم عليه في الغرض فلا اله الا صفة التعريف غايها اي ليس
مستورا كونه صاحبها موقفا في جميع موادها في غالب موادها اي اكثرها
حكا فاعلية الضمير المستكن في ظرف انا هي باعتبار لفظ هذا الكلام

حكا

اومغنیہ بیان

الاستفقاء الخوف
والشفاص والنفس
بالصاد الملهة والفن
المعنى المنقوص حريم
من نفس الكحل
اي لم يتم مراده

عصر صوبہ قندھار

١٢١

وتأوي هذه المسألة

ضعفه بيان

صلواته على سيدنا محمد وآله
والسلام

المشايخ

لغة على المخرج المثلث الواقع حال السند ^{بمعنى} على قرب زمانه الى زمان ^{بمعنى} حصر
 الفعل من ذي الجاه او وضعه عليه بجوز الان ^{بمعنى} المشا ومن الماض المثلث
 اذا وقع حاله ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل ^{بمعنى} على ما في زمانه
 يتبعه اليه ففانته وهذا بخلاف من ذهب الكوفيون فانهم لا يجوزون
 ظاهرة ولا مستدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ ^{بمعنى} خرجا في غير ذلك
 غلاما ومفردة منوية تخوفه ^{بمعنى} فاقوا لم حضرت اي قد حضرت وخرجت
 من ذهب يويه والمبردة فانهم لا يجوزون حذف قد يسيو به ^{بمعنى} في قوله تعالى
 فخرجت من بيتهم فخرجت من بيتهم ^{بمعنى} فخرجت من بيتهم فخرجت من بيتهم
 وهو كمال والبردة جعله جملة دعائية وانما يشترط ذلك في المنفى لا استمراره
 لا قاطع في زمان الفعل وهو حذف العامل في المال لتمام قريب حاله
 كقولك انما انما في السفر او المستقر ^{بمعنى} فخرجت من بيتهم فخرجت من بيتهم
 منه يا بقرينة حال الخطاب وقوله مذهبنا فخرجت من بيتهم فخرجت من بيتهم
 كقولك انما انما في السفر او المستقر ^{بمعنى} فخرجت من بيتهم فخرجت من بيتهم
 اوجب الاشياء ان لا يمنع غطائه بل قادريه اي بل جمعها قادريه ويجب
 العامل في بعض الاحوال الموكدة وهي اي الاله الموكدة مطلقا في الاله لا في
 صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنقلة والمشتتة ^{بمعنى} في العلم والاعمال
 الموكدة مثل زيدا موكدة ^{بمعنى} فخرجت من بيتهم فخرجت من بيتهم

قد يقع حاله مستدرة ودخل
 قد يقع حاله مستدرة ودخل
 قد يقع حاله مستدرة ودخل

الامر اي احقته بنوع الكثرة او ضمها ما حقت الامر بحقيقته ^{بمعنى} وحسن فيه
 او من احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اشبهه اي حقت اليه كذا ^{بمعنى} وحسن
 منها على يقين او استعاضا ^{بمعنى} فخرجت من بيتهم فخرجت من بيتهم
 عطف او شرط اي وشرط وجوب حذف عاملها ^{بمعنى} فخرجت من بيتهم فخرجت من بيتهم
 جملة احترز به مما يرد بعض اجزاها كالعامل في قوله تعالى وارسلناك رسولا
 للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية ^{بمعنى} فخرجت من بيتهم فخرجت من بيتهم
 لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى فاما القسطا ^{بمعنى} فخرجت من بيتهم فخرجت من بيتهم
 من فاعل شهد فلا بد منها من قيد اخر وهو ان يكون عند الاله اسمية ^{بمعنى} فخرجت من بيتهم فخرجت من بيتهم
 لا يصح العمل فيها والا تكاد عاملها مذكور ^{بمعنى} فخرجت من بيتهم فخرجت من بيتهم
 والله شاهد قائما بالقسط ^{بمعنى} فخرجت من بيتهم فخرجت من بيتهم
 عن البديهة فانه المبني منه في حكم التحيمة ^{بمعنى} فخرجت من بيتهم فخرجت من بيتهم
 تركه منهم ولا يراد معنى المستند ^{بمعنى} فخرجت من بيتهم فخرجت من بيتهم
 ان موضع له فان السند وانما كان يجب اللغة هو ان ثبت مطلقا ^{بمعنى} فخرجت من بيتهم فخرجت من بيتهم
 معروف الى الكلام وهو الوضع واحترز به عن نحو رأت عينا جانية ^{بمعنى} فخرجت من بيتهم فخرجت من بيتهم
 جارية يرفع اليها قوله عينا كذا غير مستند ^{بمعنى} فخرجت من بيتهم فخرجت من بيتهم
 لم يتركه الوضع له وكذا يقع في الاجتزال ^{بمعنى} فخرجت من بيتهم فخرجت من بيتهم
 فانه هو الوجه وانما هو ما هو ^{بمعنى} فخرجت من بيتهم فخرجت من بيتهم

شهد الله انه لا اله الا الله
 فاما بالقسط لا اله الا الله

اول جزئ منه والاهام في هذا المفهوم الذي ولا في واحد واحد جزئ
بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فوصفه بالاهام
يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع
من حيث انه موضوع له وكذا يتبع به الاحتمال او عن عطف البيان في مثل قوله
ابو حنيفة عن وفان كل واحد من ابى حنيفة وعمر موضوع لشخص معين
لا الابهام فيه كما كان على اشتقاق ذكره الخفاء الواقع في ابى حنيفة لعدم
الابهام الوصفى عن ذات لا عن وصف واجتزأ به من النعت والمادة فانه
يرفع الابهام المستتر الواقع في الوصف في الذات وتحقيق ذلك ان
لا موضع الزلل مثلاً لنصف من فلا شك ان الموضوع له محقق بتقدير
اقول من النصف كالرفع وعما هو اكثر منه كمن ومثله ولا الابهام فيه
حيث ذاته او جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الموضوع انه من جنس العلم او
او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الموضوع انه بحد ذاته
او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوصفى الثابت فيه بحسب الموضوع اتبع
او حلاً فيقال بطل بحد ذاته واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل بطل
يرفع الابهام المستتر في الذات لا النعت والمادة فانه بطل بحد ذاته
عن الوصف بل هو او مقدر صفاته ذات اشارة الى العلم بالذات
غور طار والمفرد في قوله بطل بحد ذاته في قوله بطل بحد ذاته

بطل بحد ذاته

بطل بحد ذاته

الزبد ونفس برفع الابهام عن ذلك الشيء المفرد فيه فالاول الى العلم الاول
من التميز هو ما يرفع الابهام عن ذات من كونها بحد ذاته وتجزئتها ما يقابلها
وتبنيها والمضاف مع الابهام المفرد وهو ما يقابلها الشيء الذي يعرف به بحد ذاته
ويبقى غالباً او في غالب المواد وكثيراً ما يرفع الابهام بطل بحد ذاته في ضمن هذا الرفع
الحقيقي في كثير من المواد وذلك لانه الابهام فيه اكثر والمقدار اما تحققة في ضمن عدد
نحو من في دونهما وسياخذ كثر من العدد ويثبته في باب اسراء العدد واما في
ضمن غيره ان يكون العدد كالوزن نحو قوله الابل نصف الابل نحو من
سما والكليل نحو قتيبة او كذا الذي لا يوجب ثوباً ولا كذا الذي لا يوجب ثوباً
زبدا والمراد بالمقارن في هذه الصورة هو المقارنات لان قولك عند عشر
درهما وطل بحد ذاته وراعي ثوباً وعلى الثمرة مثلاً زيد المراد به العدد والمورد
والذوق والنفس لا غيرهما انما اقتضاها على الامثلة الثلاثة لانه كان مطلقاً
يظهر بطل بحد ذاته على بيان ما يتم به المفرد وهو التكوين كافي بطل بحد ذاته او
النون كافي عنوان سناً او الاضافة كافي على الثمرة مثلاً زيداً ولهذا لم يستوف
اقسام المقارن وكثيراً ما يرفع الابهام عن تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن الاضافة
معها والاسم مستعمل الاضافة مع التكوين ونحو التثنية والجمع ومع الاشكال
المضائق لا يضاف ثابته فاذا تم الاسم بحد ذاته هذا الاشياء شياء بحد ذاته
او انما المقارن وصار به طاراً انما اقتضاها التميز الذي يوجب المنعول الذي يرفع تمام

بطل بحد ذاته

بطل بحد ذاته

بطل بحد ذاته

بطل بحد ذاته

الاسم كما انه المنفرد حقيقة ان يقع بعد تمام الكلام فتعبر في ذلك الاسم التام قبل
التي تسمى بها الاسماء ^{التي تسمى بها الاسماء} لثلاثة اشياء ان لم لفاعله وهذه الاشياء ما عاقلست مقام الفاعل للكون
في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا يرى ان الاسم التعريف الراجح على
اوله الاسم وان كان يتم به الاسم فلا يضاف معناه لانه لا يتعبر في تعيينه فلا يضاف
عنه التام خلا فغيره اي التميز وان كان الاسم التام منه او مجموعا كان
التمييز جنسيا وهو ما يشابه اجزا يقع بعد تمام الاسم على القطر والكثر
فلا حاجة الى تنبيه وجوه كالملة والتم والذيت والضرب بخلاف ما جاء في الاصل
الا انواع اي مانوف النوع الواحد فيسمى التميز ايضا لانه لا يبدل لفظ الجنس
عليها فلا بد ان يميز او يجمع فيلزم ان يختصر قصد الانواع بالاشياء المنفردة
كما جاز ان يقال طلب زيد جليبي للنوع جاز ان يقاطع به جليبي
ويمكن ان يعاب عنه بان المراد بالانواع المختص بالجنس سواء كانت بالخصوص
الكلمة او الشبهة ويجمع اي يورد التميز على ما فوق الواحد جوارا
يقصد الواحد في غيره اي غير الجنس نحو عندي عدد ثوبين او ثوبا ثم ان كان
المراد المقدار تاما ثوبين او ثوبين التميز والمعناه وجد التميز
بتوبين المفرد او بتوبين التميز فانه لا يتم الاسم فيما اقتضى التميز
اي اضافة المفرد المنظر الى التميز اضافة بانية باستطاعة التميز
جوارا اشياء كغير الجنس ^{المراد} وهو رفع الابهام لما كان التميز
مقتضيا لاجازته

في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا يرى ان الاسم التعريف الراجح على اوله الاسم وان كان يتم به الاسم فلا يضاف معناه لانه لا يتعبر في تعيينه فلا يضاف عنه التام خلا فغيره اي التميز وان كان الاسم التام منه او مجموعا كان التمييز جنسيا وهو ما يشابه اجزا يقع بعد تمام الاسم على القطر والكثر فلا حاجة الى تنبيه وجوه كالملة والتم والذيت والضرب بخلاف ما جاء في الاصل الا انواع اي مانوف النوع الواحد فيسمى التميز ايضا لانه لا يبدل لفظ الجنس عليها فلا بد ان يميز او يجمع فيلزم ان يختصر قصد الانواع بالاشياء المنفردة كما جاز ان يقال طلب زيد جليبي للنوع جاز ان يقاطع به جليبي ويمكن ان يعاب عنه بان المراد بالانواع المختص بالجنس سواء كانت بالخصوص الكلمة او الشبهة ويجمع اي يورد التميز على ما فوق الواحد جوارا يقصد الواحد في غيره اي غير الجنس نحو عندي عدد ثوبين او ثوبا ثم ان كان المراد المقدار تاما ثوبين او ثوبين التميز والمعناه وجد التميز بتوبين المفرد او بتوبين التميز فانه لا يتم الاسم فيما اقتضى التميز اي اضافة المفرد المنظر الى التميز اضافة بانية باستطاعة التميز جوارا اشياء كغير الجنس وهو رفع الابهام لما كان التميز مقتضيا لاجازته

في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا يرى ان الاسم التعريف الراجح على اوله الاسم وان كان يتم به الاسم فلا يضاف معناه لانه لا يتعبر في تعيينه فلا يضاف عنه التام خلا فغيره اي التميز وان كان الاسم التام منه او مجموعا كان التمييز جنسيا وهو ما يشابه اجزا يقع بعد تمام الاسم على القطر والكثر فلا حاجة الى تنبيه وجوه كالملة والتم والذيت والضرب بخلاف ما جاء في الاصل الا انواع اي مانوف النوع الواحد فيسمى التميز ايضا لانه لا يبدل لفظ الجنس عليها فلا بد ان يميز او يجمع فيلزم ان يختصر قصد الانواع بالاشياء المنفردة كما جاز ان يقال طلب زيد جليبي للنوع جاز ان يقاطع به جليبي ويمكن ان يعاب عنه بان المراد بالانواع المختص بالجنس سواء كانت بالخصوص الكلمة او الشبهة ويجمع اي يورد التميز على ما فوق الواحد جوارا يقصد الواحد في غيره اي غير الجنس نحو عندي عدد ثوبين او ثوبا ثم ان كان المراد المقدار تاما ثوبين او ثوبين التميز والمعناه وجد التميز بتوبين المفرد او بتوبين التميز فانه لا يتم الاسم فيما اقتضى التميز اي اضافة المفرد المنظر الى التميز اضافة بانية باستطاعة التميز جوارا اشياء كغير الجنس وهو رفع الابهام لما كان التميز مقتضيا لاجازته

زيت ونواحيه ^{ولا} اي ان يكون بتوبين او بتوبين التميز بان يكون
الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة الا بعلية في كون الجمع نحو ثوبين
اتاني الاضافة فليلا يلزم اضافة المعنا وما في ثوبين الجمع فلا يضاف
يضاف الى التميز نحو ثوبين وعشرين ومائة بالاتفاق كقوله الحاجة اليه
فلواضيف الى التميز لزم الاتباس في بعض الصوء لانه لا يعلم شلوكه
اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد اليق
عشرين من رمضان فلا يضاف في غير صوم الاتباس ايضا الا على
ليكون الباب اقرب الى الاطراف وعن غير شلوك عطف على منزه مقدر
الاول كما يرفع الابهام عن المراد مقدار ذلك برفع عن منزه غير مقدر اي
الاول ما ليس بعدد ولا في ذره ولا ذراع ولا كيل ولا مئيل عن تمام حديث اخافه
التمام بهم باعتبار الجنس تاما بتوبين فاقصر فمزا ^{المراد} والقصير
باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا لخصول الفرض مع التميز والقصير
غير المقدر على طلب التميز لان الاصل في المبهمات المقادير وفيها التميز
الخاصة الثاني اي القسم الثاني من التميز وهو ما رفع الابهام عن ذات
مستقرة برفعه عن نسبة كانه الظاهر ان يقول لعمري ذات مقصرة في نسبة
في جملة كذا لانه لا يلام في ظرف النسبة يستلزم الابهام في ما رفعه عنها
يستلزم الرفع عنه فالمراد نسبة مقصرة على ما علم ان مقادير ما في ظرف

القسم للفرد المذكور في القسم الاول انما هي مجرد النسبة لا غير في جملة
 او نسبة خاصة في جملة او ما ضاهاها اي ما شابهها عطفت على جملة وهو
 اسم التاعل نحو الموصى تولى ماء او اسم المفعول نحو الارض منجرة بحجر او
 المشقة نحو زيد حسن وجه او اسم التمييز نحو زيد افضل ابا او المصير نحو
 طيبه الكناهي ما فيه معنى الفعل نحو جسد زيد رجل نحو طاب زيد
 للجملة والتبذير فيه خاص بالمتعجب عنه وزيد كيت ابا مثالا لما يشبه الجملة
 التمييز في جملة ان يكون لما انتجب عنه ولتعلقه وحيث لا فرق في التمييز
 بين الجملة او ما ضاهاها فهذه الثلاثة في قوة اربعة اشياء فاعلم
 طاب زيد وزيد طيب نفسا واما قوله وادارة وادارة عطفت على
 واما يجب المعرف فمما ظهر الى كل من المتالين المذكورين ان غير متعلق بالاجزاء
 بحسب الحقيقة او وادارة من التميز الواقع في الجملة او ما ضاهاها اشارة
 فالتمييز من غير اضافي خاص بالمتعجب عنه والادارة غير اضافي وهو متعلق
 بالمتعجب عنه والاب من اضافي وهو متعلق بالمتعجب عنه والاب من اضافي
 يحتمل لها والابوة مرضه اضافي والعلم مرضه غير اضافي وفيها متعلق
 او في اضافته عطفت على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل عبيد طيب
 لانه اظهر التميزات ولا اخفاها واما وادارة وادارة عطفت على قوله
 على وفق سابق وادارة عطفت على قوله وادارة عطفت على قوله

فلو كان صفة متعلقة وايضا كما اورد صاحب المنهاج مثالا لتمييز المفرد على ان يكون
 الضمير فيهما كغيره رجل ويكون فارسا غير اعمى او اعمى يتيه على ان يطلع
 ان يكون غير اعمى من جهة على ان يكون الضمير محليا معلوما والابهام يكون في نسبة الارض
 اليه والتميز في الاصل اللغوي فيه خير كثير المعرب فارس به المخرى لا غير
 فارسا والغاير اسم فاعل من الفارسية بالفتح مصر فربن بالضم اي حذف الجاء
 واما التماسه بالاسم من التفرقة ثم ان كان في التميز بعد ما لم يكن متعلقا بالشيء
 اسما لاصفة فيجوز ان لا انتجب عنه والبراي جعل الملاحظة على التمييز
 جاز ان يكون ذلك التمييز تارة له اي المتعجب به ان يكون تميزا برفع الابهام
 وتارة متعلقة بان يكون تميزا برفع الابهام عن متعلقه وذلك عجب العجائب
 والاحوال مثلا ما في طاب زيد ابا فان يسمع ان جعل عبارة عن تميز ازان
 تارة تميزا عن زيد اذا اردت اسناد الطيب اليه باعتبار التعجب منه او
 وجاز ان يكون تارة تميزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مستند الى متعلقه
 وهو ابو جاد والاسم وان لم يكن التميز جعلا كمن نصبا في التعجب
 جعله انتجب فهو متعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوه وعلما وادارة
 هذه الاسماء ليست نصبا في التعجب ولا يصح جعلها لغير التعجب
 فهي متعلقة بغيره هي الترات المتعجب عنها التمييز النسب الى زيد
 التمييز فيها افعال جاز ان يكون متعلقا بالمتعجب عنه وان نصبا في او محتملا

متعجب منه
 متعجب منه
 متعجب منه
 متعجب منه

فاعلم ان في جميع الاوقات يكون جنبا
 يقع على القليل والكثير فيفرق
 لما مر من طاب زيد على الاداء
 بقصد الانواع

ولمختصه فيهما تحقق لعلقه بالصدق من وحدة التميز وتبعية وجميع
 سواء كانت لواقعة لما انصب عليه غوطاب زيد ابا والتميز ابو وي والتميز
 اياه والتميز نفسه مثل قولك غوطاب زيد ابا اذا اردت اياه فقط وطل
 زيد ابو وي اذا اردت ابا وجهه له وطل زيد ابا اذا اردت ابا وجهه له
 فعل من المتشابه اذا قصد وحدة التميز او من واحد او قصد تبعية
 او من تبعية واذا قصد جميعه او من جميعه فانه صيغة المنزه لا يبعث
 على التميز والتميز الذي هو التميز جنس يقع على القليل والكثير فانه اذا
 قصد تبعية او جميعه لا يلزم ان يسمي ذلك الجنس او جميعه بل يكتفي
 بوجه من وجهه اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تبعية وجميعه
 نحو طلب زيد علما والزيدان علما والزيدان علما الا ان يقصد بالتميز
 الذي هو الجنس الانواع من حيث امتيازاتها النوعية فانه لا بد حين
 من تبعية وجميعه نحو طلب الزيدان علما والزيدون علما اذا اردت ان
 الملك من الزيدان او الزيدان من نوع آخر من العلم فان صيغة المنزه
 لا يبيد ذلك المعنى وان كان التميز صيغة مشتقة من اللزوم فاما
 او ما وكونه بغيره كزيد رجلا فان معناه كمالا في الجولية كانت
 الصفة صفة له او لا انصبحت للتعلم لانه الصفة يستلزم
 والمذكور او لا بموقفية فاذ قيل طلب زيد علما كان الالزام

فان قيل
 انما هو التميز
 الذي هو الجنس

ان يكون والوجه بخلاف الاسم خوفا وطبقة الواو مع والطلب محسوس
 بمعنى المطابقة ان كانت الصفة صفة له مع مطابقة اياه او مطابقة اياه
 ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت ان كانت
 صفة له ومطابقة اليه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الالزام والتبعية
 الجمع والتذكير وان ثبت كونه تاما لضمير واحتمل ان الصفة المذكورة
 المذكورة الحالة ايضا لا يستلزم التميز على الحال نحو طلب زيد فارسان
 من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيه نحو الله دة
 من فارس وقولهم عز من قائل يدي التميز لان من تباد في التميز لاني
 الحالة وايضا المقصود مدح بالفرسية لاحالا الفرنسية اذ قد عرفت
 حال الفرنسية بغير هذه الصفات ولا يتقدم التميز على ما عليه اذا كان
 اسما تاما بالاتفاق فلا يمانع من غيرها عشرة ولا فارقا له لانه
 اسم جدير بضعف العلم مشابه للنقل مشابهة صفة كما ذكرناه فلا
 يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح ان اسم المذهب ان لا يتقدم التميز
 عليه فيه من الفعل الصحيح او الغير الصحيح كونه من حيث المعنى فاعلا للفعل
 بغير غوطاب زيد ايا ايا طلب ابو او فاعلا له التميز اذ جعلت لانا
 بغيره ايا انجرت معناه او اذ جعلت معناه بغيره ايا انجرت معناه
 ايا ماله الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فانه بغيره ايا انجرت معناه

فان قيل
 انما هو التميز
 الذي هو الجنس

فان قيل
 انما هو التميز
 الذي هو الجنس

فان قيل
 انما هو التميز
 الذي هو الجنس

بحث وهو امة الماء في قوامه اشلاء الاناء ماء من حيث المعنى فاللفظ
 المذكور من غير حاجة الى جعله متعد بالان العلم لما قصد اسناد الاستدلال
 الى بعض تعلقات الاناء ولو على سبيل التجويز وقيد وقع الكلام في
 الاجرم يتوقف قوله ما وقع في معنى اشلاء ماء الاناء فالجاء في المعنى
 وفي لا يعينه شرفك بفتح زير تجارة فاة التجارة تميز رفع الابهام عن
 منسوب الزير وهو التجارة فالجاء في قصدك هو التجارة لا الزير
 وان كان اسناد الرفع اليه حقيقة واليهما مجازا وهذا يرفع ما يوجب
 على قاعدتهم المشهورة وهي ان التميز عن النسبة اما فاعلى في المعنى
 او مفعول من افعال التميز في هذا المقام وبما له لافاعا ولا يفتقر
 فلا يطر ذلك القاعدة خلافا للمازلي والمجيز فانها يجوز ان تعد
 التميز على الفعل الصحيح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظر الى قوة العلم
 بخلاف المعامل العينية المشبهة واسم التخصيص والمصدر وما يقيد
 الفعل لضعفها في العلم ونسبها في هذا التجويز قول الشاعر
 بالفرق جيبها وما كان لنا بالفرق نطيب على تقدير تأنيث الضمير في
 نطيب فانه يكون في جوارض الشافعية كونه ويعود ضمير نطيب الى
 وكونه نفسا تميز عن سببه نطيب اليها بقدر ما عليها في ما على تقدير
 تركيز الضمير فمضمر كاد للجبين وحاشا تميزه كاد اليه كاد اليه

وانما قار على سبيل التميز
 لان الاناء لا يلائم بنفسه
 بل جازم الا انما على
 وهو في غير ذلك على
 واردة انما كذا في
 وسال الميز وهو
 وتعار هذا على انما جازا
 مرسله

تجويز تقديم التميز عليه

في نسخة
 في نسخة
 في نسخة

المجيب

في نسخة
 في نسخة

المجيب فما يطلب فلا تحسك وما قيل جعل انما جعل البت على تقدير
 تأنيثه ايضا على هذه الوجه بان يكون تأنيث الضمير الراجع الى المجيب في نطيب
 باعتبار النفس او اللغة وما كاد في نفس المجيب فتعلق ونفسه في
 في التمسك التي لا يخالق عليه لفظ المشتق في اصطلاح النحاة على تسمية
 ولما كاد معلقا عليه بهذا الوجه الضمير الراجع الى التعريف كما فيه في نفسه
 قسمة الى تسميى وعرف كل واحد منهما لانه كل واحد منهما احكاما خاصا
 كما كاد انما عليه لا بعد معرفته فاما مشعل ومنقطع والمتصل هو المخرج
 اي الاسم الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج كجذبات المشتق المنقطع
 من متغيره وجذباته نحو ما جاء في احد الآراء واجزاء من اشتريته
 العبد الا نفسه سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي مطلقا نحو جاني
 القوم الا زيدا او متغيرا اي متغيرا نحو ما جاء في الآراء اي مجازا في الآراء
 بالاعين الصفة واخواتها واحترز به عن مجازي القوم لا زيدا وجازا
 القوم كذا زيدا وجازا والمشتق المنقطع هو المذكور بعدها اي غير الا
 اخواتها غير مخرج عن متعدد كما فاحترز به عن جذبات المشتق المتصل
 فالمشتق الذي لم يكن واخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان
 من جنس كذا جاء القوم الا زيدا مشبرا بالقوم الى اجماعه خالية
 عن زيد او لم يكن من جنس القوم الا زيدا وهو ان المشتق مطلقا حيث

المشتق

في نسخة
 في نسخة
 في نسخة

في نسخة
 في نسخة

في نسخة
 في نسخة

قوله في كلام موجب بنفاه
هذا هو المعنى الاصطلاحي
للموجب غير الموجب بدم

اولا يستقر بها

منصوباً کا بیان

وَأَمَّا قَسْدُ الْبَعْضِ لِنَازِلِهِ

بعض على القوم

جواب عن سؤال المقدس في كتاب
وقوع الماضي التفت في قدر

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, showing several lines of text.

هو وقيل مصدر بمعنى الخلق
الذي كان خلقه يعصمهم او علم
الحاشي زيدا سيد

سلام بشت قولا
الافقش

البركة والبركة

اول الاسم الفاعل من او الى بعض مطلق من المستغنى عنه والتقدير

القوم عدا ومنهم من يراى الجاني منهم اى بعضهم زيدا وهما فى قوله

على الحالية ولم يظهر معها قد يكون اسنه بالآتي في الامور والاشياء

في الاكثوار النصب بها انا هو في الت استعمال لانها فقول

صيان لما عرف وقد جوبج بيا على الله عز وجل

منسوب ايضا وجواب اذا كان بعد ما خلا واما بعد الا ان ما فيها من

مختصة بالافعال الغريبة في القوم ما خلا زيدا وامرؤا وتقديره قوله

وعد وعمر والنصب على القرية بقدي مضاف الى وقت خلقهم اولا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى بن جعفر

بجاء اسم الفاعل اجازوا خاليا بعضهم او جميعهم

ويعلمهم علمي روافد الحقة انه اجابوا على ما علموا به ما علموا به

منقول بعد ليس يخرجوا في القوم ليس زيد أو بعد لا يكون عن

اهل لا يكون بنراً وانما يكون القصب بعد هذا انهما من القول

الناحية للخر و يدم اضما اسمها في باب الاستثناء وهو

الى اسم الفاعل مع فعل المذكور او الى بضم السين مع اسم مطلق واما

103

فَمَعَالِيبُ عَلَى الْحَالِيَةِ وَأَعْلَمُ أَنَّهَا سَيَعُودُ هَذِهِ الْأَفْعَالُ إِلَى الْمَسْتَبْعَةِ الْمَعْنَى

عن الشيخ ولا يتعرف فيها الا بها فانه مقام الاوهم لا يتعرف فيها وعرفه

اي في المستحق النقيب على الاستثناء او بخلاف البنية عن المستحق من قبلها

بعد الاعمال من الضيق المجرى الى جلا كونه السمين وادعاه الى كل كونه

منه على الأجر والعلو الذي في يد سائر دواب الأسماء من هذه
 خلا وغرضه في كلامه عنه موجب احده ان اعلو اذ او تو وكله حيا
 فانه

منصور ونحو الكائن والحال ان قد ذكر المستثنى منه اعني اذا الم

يذكر المشتق منه فانه يعرب على حسب العامل وفي بعض النسخ ذكر

المستثنى منه غير واحد على انه صفة الكلام غير موجب اي كلام غير من حيث

المستقي من غير ان ينقطع اه لا يكون ينقطع والامد على المستقي من

عالم الدنيا والآخرة ^{بالحسن} النصب ^{بالحسن} الاستثناء ^{بالحسن} مغايرة ما رت احد الامور

على البدلية والأزديا بالنصب على الاستثناء وما دأبت أحد الأزدية بالنصب

الطريق البدئية وهو المختار والطريق الاستتار وهو غير المختار

او بطلان الاستثناء وهو عارض غير متعارف وانما اختاروا البطلان في هذه

الصوم لان النصب على الاستسنا وانما هو سبب التقييد بالنعو لا بالمال

والتاريخ والاعمال وغيره واسطة وغیرہ ای

11

لكن واو فعله بياني

ما من حاصل البذل معلوم و ما حاصل الاستغناء
غير معلوم



على حسب العقول ايها يقتضيه العالم من الرفع والقطب والبرق
 المستثنى منه غير من كونه ويقتضى ذلك المستثنى باجماع المخرج لا يخرج
 العلم من المستثنى منه فالمراد بالمخرج المخرج له كذا والمخرج له كذا
 فيه وهو ان الحاد ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واستثنى
 ذلك لغيره فانه يصح ان يخرج من الازيد اذ يصح ان لا يغرب المستثنى
 الازيد في ضربي الازيد لا يصح ان يغرب كل واحد العلم الازيد في
 المعنى به يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل
 فله الاسفل عند الموضع الا ان الساج او يكون هناك قوسية والحد
 المراد بالمستثنى منه بعض معي يحد في المستثنى قطعا من فوات
 كذا اي او قعت الزاوية كايوم الا يوم كذا الظاهر انه لا يرد
 ايام الدنيا بالايام الاسبوع او الشهر او سنة ذلك ولما كان ذلك
 الحق على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض اليوم واما الاستثنى
 على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب ايضا نحو ما لا يزيد
 في غير ما في غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يخرج من فوات
 يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايامه لا اسبوع مثلا فيكون ذلك
 في ضربي الازيد باه تحصى المستثنى منه في احد من جملة المستثنى
 اذا كان هناك قوسية فلا فرق بين هاتين المعنيين في كونهما

فهي مستثنى من غير في حيز الكلام
 اذ لا يغرب على حسب العموم
 في الموجب وقائمة الاوقات الا ان
 يستقيم المعنى

جواز

جواز مع الزينة وغير جازية بدونها واجيب به العقب وهو الغالب
 في الاجاب عدم استقامة المعنى على الصم العموم وفي الثاني كسبه لانه استثنى
 جميع المراد المعنى في استثناء تعلق الفعل بها وعلى الفة واحد الا انها في ذلك
 مما يتوهم ويغلب واما استثنى الكفا في تعلق الفعل بها وعلى الفة واحد الا انها في ذلك
 هذا المثال المذكور وقاية الفرق بين قولك واث الا يوم كذا وقوسية الا ان لا يغرب
 ان يظهر وتبين ذلك على بعض معي من المستثنى منه مقطوع دخوله في
 في الا ان عدم ظهوره في الثاني فلو قام بالثاني ايضا وتبين ظاهرة الدلالة على
 بعض معي كذا اذ قيل من ضربك من التوم اي التوم الداخلي فليكن ذلك
 ضربي الازيد فالظاهرة ذلك ايضا ما يستقيم فيه المعنى كذا الغالب
 وجعلت قوسية كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى
 ومن ثمة ان في لبيان المخرج لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يخرج من
 ما لا يزيد الا على ما اذ معنى لما اذ ثبت لانه تقي الثبات فيكون المعنى
 ما على جميع الصفات الاعلى صفة العلم فلا يستقيم وقال شاعر الرضوي
 ثل الصفات على ان يكون زينة عليها لا يتناقض ويستثنى من جملة
 العلم بجملة ذلك على المبالغة في ثمة صفة العلم كذا قلت ان المعنى يحصل فيه
 جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين ينبغي في صفة الاستقامة وتقي
 على المقتضى ان يكون هذه الصفات ارجح جميع المواد لا يجازيها عن الا
 في الموجب

في ذلك بيان
 تعلق على ان المعنى
 لانه لا يجوز عدم ذكر المستثنى في الموجب لم يخرج
 بقدر ما زال الا على ما لان دال المعنى فيكون ما زال
 للاستثنى لان المعنى اذا دخل على المعنى افاودة الاشياء
 فمعناه سبب زينة الاعمال

لان استثناء الموجب لانه في المعنى
 وتقي المعنى ثبات فيكون المعنى لا يتناقض
 على جميع الصفات الاعلى صفة العلم فلا
 يستقيم المعنى

فيكون زينة عليها او على المبالغة في ثمة صفة العلم
 في الموجب

المصنوع الاستقامة كما يقال مثلاً في قولك ضربني الآزب المراد كمن يصنع
 المضرب من معارفه من أو المصنوع منه البالغة في خلق المصنوع على
 وإذا قدر البذل من حيث حمل على اللفظ أي لفظ المستثنى من قولك
 يحمل على موضع المستثنى منطوقاً على لفظه عملاً بالمتعارف قد مر الامكان
 ما جاء في من أحد الآزب من يد بغيره في موضع واحد لا يجوز
 على لفظه ومثل ما لا أكد فيها أي في الذكر الآخر فعموم حمل على حمل
 لفظه ومثل ما لا أكد فيها أي في الذكر الآخر فعموم حمل على حمل
 حمل على شيء لا متضمن على لفظه في قوله لا يعاد به ليس في كثير من
 وعلى ما وقع في بعض ما فيه صفة شئ المستثنى قبله أنا وصفة به لفظ
 الشئ من نفسه ولا يخفى أنه لو جعل المستثنى منه شيئاً آخر من الآزب
 صفة غير الشئ أو لا وحصل المستثنى بما لا يوجد عليه صفة غير الشئ
 كما هو أدق والطف وإنما بعد البذل على اللفظ في معنى الأول
 الاستغرافية لا تؤكد اتفاقاً بعد الأثبات أي بعد ما حصل الكلام
 لا تنقض الشيء بالآثار كما أكد الشئ ولا تنقضه لا تنقضه
 اللفظ وقيل ما جاء من أحد الآزب بالجر على ما في قوله لا يجوز
 فليز من زيادة في الأثبات وذلك غير جائز في الصق
 على اللفظ وقيل لا يجوز فيها الآزب باللفظ لا في جهة
 في الدار

ناصر
 الآخرتين

لا أنها حصلت لظنة لا فيه كالفن بالعامر فلا بد من تقدير اللفظ
 الحقيقة أو حكمها في هذا العلم وذلك في قوله ما من شئ إلا شئ
 لو حمل المستثنى منه على من شئ من ذلك ليعمل فيه ومثل ما لا يجوز
 الحقيقة الخ لم يبدل الأثر في العالم أو حكماً أو الشئ به قوله المبدل
 منه واعتبر من يحمله إليه فانه في قوله التقدير كما لو كانا على ما في
 المستثنى المحل على البذل أي بعد الأثبات يجر مجزاً جازاً والظاهر
 الانتقاض الشئ بالآثار أي ما لا علمنا للشئ وقد استقصى الشئ بالآثار
 تقدير في هاتين المصنفين البذل على اللفظ حمل فمرفوع على أنه محمول
 أحد وهو الرفع بالابتداء وشئ مرفوع على أنه محمول على شئ وهو الرفع
 بالخيرية فإن قلت لماذا في هذا المثال حمل من الأعراب على قريب وهو
 بحمله لا وحمل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبر واحمله على محله البعيد
 فلان حمل القريب إنما هو لعل الأثر لفظي الشئ وقد استقصى بالآثار
 البعيد فانه لا دخل لعملي فيه بخلاف ليس بـ شئ إلا شئ مع أنه استقصى
 الشئ فيه أيضاً لأنه لا ليس عملك للتعليق لا الشئ فلا أثر للتعليق
 الشئ في علم البناء الأمر العام هو أي ليس لأجله أي لا جواز ذلك الأمر هو
 التعليم دون غيره أي ومن أجل أن عمل ليس للفعل لا الشئ وعمل ما لا بالعكس
 جاز ليس من الآثار كما علم لا ليس في قاعاً فإنه استقصى نفسه بالابتداء

اللفظ
 المستثنى على لفظه

فعلتها واستمع ما زبنا الا ثانيا كما قال ساقا ثالثة عملها فيه انما هو
وقد انتفى بالاول المستثنى من قول اي يجوز في غير موضع وسوى مع
او ضمها مع القدر سواء يفتح السبب وكسر هاء مع المد لكونه مضافا اليه
حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في الكثرة استعمالهم ولجاء بعضهم
بها على انها فعل متعد فاعله مضموم ومعناها بتولية المستثنى عما نسب اليه
المستثنى منه نحو ضرب القوم او حاشا زيدا اي بركاء الله عن ضرب
واغراب غير فيه في باب الاستثناء وانه الصفة او هو مع العرب
كأغراب المستثنى الا على التقدير المذكور فيما سبق فانه لما اخرج به المستثنى
انتزع اعرابه اليه وعبر اي كماله غير في الاصل صفة له لا لتعلقه بالمتن
باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان يقع صفة تحتها جاد في
واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حركت على الاول واسم
مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراكها في مغايرة ما بعد
لما قبله بحركات الاعلى اي على كلمة غير في الصفة لكن لا يحل الاعلى لها
غالب الا اذا كانت اي لا تابعة لمجمع اي واقعة متعده فوجب ادراكها
مذكورا لا مستترا كما قد يكون متعديا في غير موضع جاء في غير موضع
يكون متعديا ليوافق حالها صفة حالها اداة استثناء اذ لا خلاف في الاستثناء
من مستثنى منه متعده فلا يتصل او الصفة جاء في الاول والفتحة

يكونا جميعا لفظا وجملا او تقدير القوم ورجل وان يكون مستثنى من غير فيه
لما جاء رجلان الاول فيكون اي مستترا لا يعرف باللام حيث يتركبه العهد والاشفاق
نوعا للتشابه قطع على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشابه الجماعة يكون
زيد منهم نفلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول قطع على تقدير ان
يشابه الجماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور
نوعا لما اقبل المستغرق غولاه فرجل او جملة واما بعض من معلوم العدد فغوله
على تقدير ان يرد عشرين وانما اشترط ان يكون المجمع محصورا لانه ان كان
محصورا على احد الوجهين وجب غوله ما بعد الاقيه فلا يتعذر الاستثناء
غوله رجل الا ان ياتي في قوله على عشرة دواهم الادوية وانما يماضي وجوه
هذا الشرح الى جملة الاعلى غير يتعذر الاستثناء عند وجوده في غير ذلك
حملها على غير واما قلنا في صدر هذا الكلام ان الاعلى على الصفة غالباً
فقد ناه بقولنا غالباً لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو ما جاء في
ما ياتي رجل الا زيد ولا يتعذر في غير المحصور ملجاء رجل الا واحد والآخر
والاحد ولكن لا كانه ذلك نادرا لم يفت المصنف اليه في بيان هذه القاعدة
فقد كان فيها اي في السماء والارض الهة جمع اله ولا دالة فيها على عدد
محصور الا الله اي غير الله فسرنا اي لخرجنا من الانظمة فالل في الآية صفة
لها تابعة لمجمع منكون غير محصور هي الهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله

والله يبقى فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الآية مانع آخر من
الاعلى الاستثناء وهو انه لو حمل عليه صار المعنى ان كان فيها الله مستثنى
عن الله لفرنا وهذا لا يتصور الاعلى انه ليس فيها الله مستثنى عن الله
لا يشبه واحد منهم لوزان ان يكون فيها الله غير مستثنى الله عنها لان
ما ذاك كانت الصفة بمعنى فانه يدل على انه ليس فيها الله غير الله والله
لم يكن فيها الله غير الله يجب ان لا يتعدوا الآلهة لانه لا يتعدى يستلزم العلم
ومنع حرم الاعلى عن غيره اي في غير جمع منكر غير محمول
الاستثناء ومنه ذهب يسويهم جواز وقوع الاصفة مع صحة قاله
فولك ما اكلف احد الا ان يكون الاثر برصنة وعليه اكثر التاخير
نستعمل قوله وكل اخ مفارقة اخوه لعمري انك الا ان قرأنا
صفة لمواج لا استثناء منه والاوجب ان يقال الفردي بالانصب
ذلك على الشرذمة والاسم يستند وذات اخر ان احدها ومنه
المضاف اليه والمشتبه ومنه المضاف اليه اذ هو المقصود في كل الالاف
فقط وثانيها الفصل بالخير بين الصفة والوصف وهو قولنا والاعراب
سواء انصب على الظرف اي بناء على ظروفيها لانك اذا قلت جازا
او سواد زيد فكذلك كان زيد على المذهب الامح وهو منزه
فهما عند لازم الظرفية ويحتمل ان يكون في غير وجهها عن الظرفية

فيها

فيها وفيها ونسبها وجه انفس منسوبة من الشاعر ولم يبق سوى العدول اليها
كما اننا ونعم الانفسه ان سواد اذا خرجوا عن الظرفية ايضا نسبوا استند
الوجه فيقولون جازا سواء في والذات سواء في وفي هذا الاستناد
الرفع في اغلب انصابه على الظرفية قوله سواء انصب ينصب بالانصب والاعراب
وسواء في الفعل ان شاء الله تعالى هو السند بعد دخول اي دخوله كاد
او احدها اخواتها والوارد بعد في السند لرخي لها ان يكون اسنادا الى اسمها
واقعا بعد دخولها على اسمها وخرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد عز
الاسم والاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على فته لا يكون بعد
دخولها بل يكون قبله فلا ينتمى النقص على كاد في ينصب ابو والفتى لان
زيد ابو قائم بان يقال يصرف على ينصب وقائم في هذا المثال الى الموقوف
من افراد العرف ويكفي ان يقال في جواب هذا النقص ان المراد بدخولها وروها
للعلم فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبره وانما كان زيدا
قائما وامراه اي امر خيرا كان واخواتها كما مر في المبدأ في ان
على اسبق في المبدأ والخبر ولكنه تقدم على اسمها حال كون معرفة
حقيقته او كما ذكرنا المخصصة لاختلاف اسمها وخرها في الاعراب والاسم
اجمعها بالافز وذلك اذا كان الاعراب فيهما وفي احد هما القليلة نحو
المنطق زيد او كاد سواء انصب سواء انصب سواء انصب سواء انصب

للفرقة لا تعلق فيها بالابتداء من قرينة واقعة للبس وكذلك اذا انشأ في الاعراب
 في اسم كان خبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو هذه الفقة هذا
 ويعرف عامله اي عامل خبره وهو كانه اجزاه واخواتها لانه لا يعرف من
 من هذه الافعال الا سبحانه وانما اختص هذه الازد في كثرة استعمالها
 في مثل الناس عزيرين باعمالهم ان يحول خبر وان شئت فقل ويجوز في مثلها
 اي في مثل هذه الصيغة وهي ان يحول خبر ان ستم ثم فاء بعده اسم اربعة او
 نصب الاول وفتح الثاني وهو اقوالها نحو ان خبره اي ان كان عمله خيرا
 في نفسه خيرا ونصبها نحو ان خبره خيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان خبره خيرا
 خيرا فرفعها نحو ان خبره خيرا اي ان كان في عمله خيرا فزاد خبره خيرا وعكس
 الاول ان خبره خيرا اي ان كان في عمله خيرا فكان خبره خيرا وهو هو الوجه
 وضعفها بحسب فله الازد وكثرة وحسب الازد اي حذف عامله هي
 كما في مثل اما انت مطلقا انطلقت اي لانه كنت مطلقا انطلقت فاصلا اما انت
 لانه كنت حذف اللام قياسا ثم حذف كلمة كان اختصارا فان قلت الغير
 المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد في موضع كان عوضا منه لو اذنت
 النون في الهم واجب الجرح على حاله فصارت اما انت مطلقا انطلقت وهذا على
 تقدير وفتح الهمزة واما على تقدير كسر فالتقدير ان كنت مطلقا انطلقت فحل
 به ملحق بالاول من غير فرق في حذف اللام ان اللام فيه واقعة في قوله الاول

الاول لانه اشهر اسم ان فاعوانها وسبق فيها في قسم المدف انشاء الله
 ثانيا هو السند اليه بعد دخولها في دخولها واحد اخواتها ان وتوابعها
 وعلمت من معنى البعديته والتخول فيها سببا اندفع التناقض هذا الترتيب ههنا
 ايضا على اوجه في ان ذريرا ابو في ان زيد ابو قائم المنصوب بلا الذي للغير سواي
 المنصوب بعينه وحكمه وانما يقال اسم لانه ليس كالكثرة من المنصوبات ولا يحج
 جعله مطلقا من المنصوبات لاجل حقيقة ولا يجازي بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد
 من التمييز عنه بالمنصوب بل بخلاف ما عداه من المنصوبات فاه بعضهما وان لم يكن
 كلمة من المنصوبات لكن الكثرة منه فاعطى لا يترك حكم الكثرة منها جرحا والى بعد
 الا يقال اسم لاهو المنصوب بالانطلاق المضاف وشبهه او محلا كما هو مبني على
 النسخ واما ما هو مرفوع فليس اسما لانه عدم عملها فيه هو السند اليه بعد
 دخولها محرم به مثل ابو في الاغلام رجل ابو قائم لما عرفت ولهذا القصر في
 في حذف اسمها مطلقا لانه لا اراد حصة المنصوب منه فاد عليه قوله بل
 اي الي السند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او مضافا
 ان بالمضاف في تحلقة بشيء وهو من تمام معناه هذه احوال المتوارد من غير
 الجرح وشرائط الهم او الاول منه افع الغير الجرح في دخولها وما بين من الغير
 المرفوع في الاغلام رجل انما للمبني المكونة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام
 رجل ظرف جرحا وفي بعض النسخ في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشر في

مثالها يليها كثر بشتها بالضاف وقوله المشي على الشجر المشهور من ثمة
كلها أو كثر أي السند اليه بعدد نحو لها على ما وقع على الأحوال المذكورة
لا كان مخرجاً باستثناء الشرط الأخير فقط وهو قوله مضافاً أو مشبه
ليس تب عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فإنه لو كان مفرداً معرفة أو
مفعولاً لم يكن غير ذلك وقوله على ما ينصب به أي على ما كان ينصب به المفرد
فيراد خوله لا عليه وهو المفعول في الموحى نحو لا رجل في الدار والكسرة
الموضحة المتألم لا توين نحو لا سلمات في الدار والياء المنقوص مضاف
في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكور نحو لا منبئ ولا منبئ ولا
بالمراد ما ليس بمضاف ولا بمضاف له فيه دخل فيه المثنى والجمع والظن
لنقصه مع من أذعن لا رجل في الدار لأن رجل فيها لا توجب جواباً
مردم رجل في الدار حقيقة أو تقديرية فتدفع تخفيفاً وإنما بني على ما ينصب
ليكون البناء على حركة أو حرف استحقتا النكرة في الأصل قبل البناء على
الضاف ولا المضاعف له لانه الاضافة ترجع جانب الاسم فيصير الاسم
بها مثلاً إلى ما يستحقه في الأصل أي الضراب وإن كان أي السند اليه بعدد
معرفة باستثناء شرط الفخارة أو مفصولاً بين أي بين ذلك السند اليه
وبين لا باستثناء شرط اتصاله على سبيل منع المخلو سواء كان متعلقاً بشئ
كونه منها أو مشبهاً به ولا في أصله مستقيم نحو لا رجل في الدار ولا رجل

زيد في الدار والعمد ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة
ولا في الدار زيد ولا عمر ولا في الدار غلام زيد ولا عمر ويجب في جميع هذه النسخ
أبى الرفع على الابتداء أما في المعرفة فلا امتناع أن لا الثانية للجنس فيها وأما في النسخ
فلنصف لاعتبار التثنية مع الفصل والتكرير أي وحيد تكرر باسمه كذا مطلقاً لا بغيره
في المعرفة ليكون كالمعروض على التكرير بمعنى في الاعاد وفي النكرة ليكون مطابقاً لما
هو جوازاً بالمراد من قوله السند اليه الدار رجل أم امرأة وهذا السند جار في المعرفة
وغيره فنية أي قضية هذه ولا التحسين كما في هذه القضية هذا جواباً يدخل
مستنداً على قوله وإن كان معرفة رجب الرفع والتكرير فانه اسم لا فيه معرفة لانه
أبى كنية على رضى الله عنه ولا رجع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير متكرر
مكرر فاجاب بأنه متساو كالكلمة أما بتقدير المتكرر ولا مثلاً في حسنها فانه مثلاً
لنوعه في الابهام لا يعرف إلا ما ضافة إلى المعرفة أو يتأويله فيصل به الحق والباطل
لاشهره رضى الله عنه بهذه الصفة فكانه قبل لا فيصير لها ويقوى هذا
الشأن بل أراد حسنه بحدف اللام لانه الظاهر انه تنوينه للتكرير وفي مثل لا حول
ولا قوة إلا بالله أي فيما كورت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما كلمة
بلا حول ولا قوة أو حجة أو حجة اللفظ لا بسبب التوجيه فانه يجب التوجيه
عليها الأولى قوله لا حول ولا قوة إلا بالله على أن يكون لا في أن يكون لا في كل منهما
لغير الجنس ولا قوة عطف على الأولى فتدفع من ذلك وخبرها بمنزلة ولا

لما كان الاتحاد بينهما لا يمتد ولا توجه الشيء اليه اي الى النعت حقيقة والمبني و تارة وتارة وتارة وتارة وتارة وتارة وتارة وتارة وتارة وتارة
قوله ونعت المبني إشارة الى المبني على النعت بالاصالة لا بالبعيدة فانه المذكر
فلا يرتد انه اذا ذكر البنية وجب على النعت ثم خرج بنوع لا يجوز منه انه مثل لانه فيه بعاسم لا اليه لانه لغيره لانه لا يضاف اليه على ذلك الاسم احكام
ماء بارد مع انه يبعد في عليه انه نعت المبني الاول من حيث عليه فان بارضاة من اثبات الالف في جواب وحذف نونه من غير ان يكون جازما
في هذه الناحية التابع لا المبني كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمبني في قوله ان الامر في مثل هذه التركيب ان يقال لا اب له ولا غلام له يكون
لتوسط التابع بينهما او عرب لانه الامر في التوابع تبعيتها في الارباب وهم لا يفهمها مبني على ما ينصب والجارح مجرور ومجرور الارباب وقد جاء على قوله
البناء ورفعاً على محله البعيد ونصباً محلاً على اللفظ او على محله القريب
فتركيب النعت وحرف بالرفع وقرباً بالنصب والاي وان لم يكن النعت
فلا يربط الحكم الارباب لا غير فاعمل على المحل البعيد او نصب
اللفظ والمحل القريب وقد امتلته في بيان فوائد النصب والعطف
لا المبني اذا كان العطف نكرة بل تكرير لاني العطف فانه اذا
المعطوفين مختلفين رفعه نحو اعلامك والفرس واذا كان التكرير
في العطف فذلك ما علم في قوله لا حول ولا قوة الا بالله فاعمل
اي لفظ لا البنية ويجعل منصوباً وابان يحمل على المحل ويجعل مفعول
ولا يجوز فيه البناء لما كان الفصل ولم يجعل في حكم المنقول لفظاً للبناء
المؤكد اذا العطف وقع على المنفي يراى فيه لاكثر من نحو لا حول ولا قوة الا بالله فاعمل
مثلاً ارباباً وابان في النكر والابواب والابواب والابواب

ان الاضافة لا تنبذ الاختصاص في اللفظ قلنا كان هذا التحفيس واعاير
فلا يكون مما ينبغي الاضافة فليست غائبة الاضافة الا التخصيص في اللفظ
وهي اى الاضافة بتدبير المؤلف مقنونة اى منسوبة الى المعنى لا الى اللفظ
معنى في الاضافة تعريف او تخصيصا ولفظية اى منسوبة الى اللفظ لا الى المعنى
الغنى لعدم سرانها اليه والمقنونة علة ان يكون المقصود في اللفظ
كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة بمضافة الى معمولها فان
مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة لفلان زيد او كان صفة لغيره
مضافة الى معمولها الى غيره كضارع مهر وكريم البلد واحترق زيد من غير
زيد وجس الوجه وهي اى الاضافة المعنوية بحكم الاستمرارية مع اللفظ
اى في مضاف اليه عند جنس المضاف وقرنه اى لا يكون صادقا على المضاف
ولا ظرفا له غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صوابا والظرف هو
الغلام اليه بمعنى اللام اى غلام زيد واما بمعنى من البيان في
الصادق عليه على عنده مبشر لان يكون المضافا صادقا على المضاف اليه
فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرف فله اى في ظرف
المضاف والمحصول ان المضاف اليه اما بيان للظواهر ان كان ظرفا له الظرف
بمعنى في والا في معنى اللام واتمام و كلت واسد او اسم مطلق
اليوم فالاضافة على التقديرين مستعنة واما الحق فلما اليوم الاضافة

والمعرفة وشجر الامارات فالاضافة ايضا بمعنى اللام واما الحق فلما اليوم الاضافة
المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى هو الا في اللفظ بمعنى اللام فالاضافة
خاتم الى فضة بيانية واحدة فضة الاضافة بمعنى اللام كما قال فضة خاتم
خير من فضة خاتم واعلم انه اللام فيما هو بمعنى اللام ان يخرج التي تخرج بمعنى اللام
يكنى افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فتقول لك يوم الاحد اعلم
الصفة وشجر الامارات بمعنى اللام ولا يخرج اظهار اللام فيه وبمعنى الاصلي
مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة لفلان زيد او كان صفة لغيره
مضافة الى معمولها الى غيره كضارع مهر وكريم البلد واحترق زيد من غير
زيد وجس الوجه وهي اى الاضافة المعنوية بحكم الاستمرارية مع اللفظ
اى في مضاف اليه عند جنس المضاف وقرنه اى لا يكون صادقا على المضاف
ولا ظرفا له غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام صوابا والظرف هو
الغلام اليه بمعنى اللام اى غلام زيد واما بمعنى من البيان في
الصادق عليه على عنده مبشر لان يكون المضافا صادقا على المضاف اليه
فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرف فله اى في ظرف
المضاف والمحصول ان المضاف اليه اما بيان للظواهر ان كان ظرفا له الظرف
بمعنى في والا في معنى اللام واتمام و كلت واسد او اسم مطلق
اليوم فالاضافة على التقديرين مستعنة واما الحق فلما اليوم الاضافة

اي تعريف المضاف اليه المعرفة للام الهيبة التوكيدية في الاضافة

العنونة بمجموعة للعلو على معلوماتية المضاف لانه النسبة امر لا
يتلزم معلوماتية المنسوب ومعلومية فانه ذلك لا غير لازم كما لا يخفى
قلت قد يقال جاء في غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون
الترتيب الاضافي موجبة لمعلوماتية المضاف قلنا ذلك كما ان المضاف
في اصل الوصف لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله والله
على الله يستني وذلك على خلاف وضعه وليس بجري هذا في نحو
ومثله فان اضافتهما لا تفيد التعريف وانه لا يقع المضاف اليه المعرفة
لنوعهما في الابهام الا ان يكون المضاف اليه مطلقا واحدا في غير
عليك بالوجه غير السكوت وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهى
في شئ من الاشياء كالعلم والشجاعة فيقال له جاء منك كانه معرفة
قصد الذي يعماله في الشئ الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية تحجب
اي تخصيص المضاف اليه التكرار نحو غلام رجل فان المضاف
تقبل الشك ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان شكا
غلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشك
فيه ونظرها اي شرط الاضافة المعنوية يجرى بها المضاف اذا كان معرفة
فانه كان ذلك حذف لامه وان كان علميا كرجل يجعل واحدا من جملة
بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التكرار بل لا يمكن

جوده من التعريف عند الاضافة سواء كان توكيدا في نفسه من غير اشارة
معرفة جازية عن التعريف وانما يجب التجريد لانه الموقوفة لوانه في التكرار
كله طلبا للادنى وهو التحصيل مع حصوله للاعلى وهو التعريف والخصف
الى المعنى لانه تحصيل الحاصل فينبغي الاضافة حيث لا يبيد تعريفها والخصف
فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها على نحو النجم والقرآن والموقوفة
وابن عباس في لزوم تعريف الموقوف فبالله يجوز وهذا هو ذلك في الامم
ان في هذه الامثلة تعريف التعريف لا في هذا وال تعريف وهو تعريف الحاصل
باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف العلمية فانها
حين صارت اعلما لم يبق فيها الاشارة الى معلوماتية باللام واللام
ضامة فلا يلزم فيها تعريف الموقوف بل يبدل تعريفه بتعريفه وبما احسن
من تركيب التثنية الاتوب وبشيء من العدد المعرفة باللام المضاف
معودة نحو النخلة الدائمة والمائة دينار ضيف قيا واستعمالا اما
قياسا فلما ذكر مالا لم يحصل الحاصل واما استعمالا فلما ثبتت
النقصاء من ترك اللام فالادوية ثلث الاثنان والدينار الجليل
واما ملجأ في الحديث قوله بالالف الدتار فعلى البدل دون الاضافة
والاضافة التفضيلية علمها ان يكون المضاف صفة احتراز عما اذا كانت
نحو غلام زيد مضافة الى المعنى احتراز عما اذا كانت مضافة الى غير المعنى

صفة

فيهما في البعد وكرههم العسر مثل ضارب زيد من قبل اضافة اسم الضارب ثم وهو جمع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التحقير والانتفاء
 منعولها وحسن الوجه من قبل اضافة الصفة النقية المفعولها ولا التعريف والتخصيص يستلزم جواز التركيب الاول ومنع الثاني ولا يلزم من
 الاضافة اللفظية وايدة الا تحقير التعريف ولا تخصيص المفعولها في ذلك ان يكون محذوف واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام لا يجوز ان يكون
 الانفصال اللفظي لاني المعنى بان يستقطب بعض المعاني عن ملأى اعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لان انتفاء التخصيص في
 العقل بازاله ما يستطاع اللفظ بالمعنى على ما كان عليه قبل الاضافة انما يتبع تحقير جاز تركيب الضارب زيد والضرار بجاز في المحصول التحقير
 اللفظي اما في لفظ المضاعف فتعريف التعريف حقيقة من الضارب محذوف القوة وامتنع الضارب زيد لعدم التحقير لانه يتقرب الضارب باللفظ
 او كما من خارج بيت الله او محذوف في التعريف والجمع مثل ضارب زيد وضارب الدال واللام لا الاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا النوع للانتفاء
 زيد واما في اللفظ المضاعف اليه فقط محذوف في المعنى واستتار في الصلة التعريف ولا الانتفاء التخصيص بل كفي فيه وجوب التحقير فقط وعلى هذا ان
 الغلام كان اصله قائم غلامه حذف الضمير واستتار في الالف تميم هذا النوع لكنه اخر لكثرة لواحظه خلافا للفراد فانه يجوز ترك
 اضيف القائم للتحقير في المضاعف اليه فقط واما في المضاعف والضارب الضارب زيد اما لانه يؤمر ان يدخل لام التعريف انما هو بعد الاضافة
 مع اخذ زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتحقير في المضاعف في المحصول التحقير محذوف التوابع بسبب الاضافة ثم حذف باللام واجاب
 وفي المضاعف محذوف الضمير واستتار في الصفة في من ثمة اي في عن في شرحه بانه غير مستقيم لانه القول بتاخر اللام المقدمه محسوس
 وجوب افادة الاضافة اللفظية وانتفاء كل واحد من التعريف والانتفاء بانه لا يرد ادعاء مخالف الظاهر واما للوقع في شعره لا يفسد قوله
 جاز تركيب مرتب برجل حسن الوجه باضافة الصفة الى مفعولها
 صفة للكرة في جهة التوالم تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب
 زيد حسن الوجه في العادات تعريفا لم يجب الاول للزوم كونه المفعول
 للكرة وجاز الثاني لكونه المعرفة ان صفة المعرفة والمواد انما

حيث يستلزم ما عرفت من اشتغال من الضمان برب لعدم القدرة في الاضافة ولا
يحتل ان في شوب مصادر على الطلب اللهم الا ان يقال المراد به ضعف
به ان لا يفرق في الحقيقة على جهة الضمان على المحل او على انه منقول معزول
لا يرتفع في المعطوف عليه كافي بآية مشاة وسخطها حيث جاز هذا التركيب
فلم يثبت سخطها بدلالة على سخطها بدووه العطف واليت تمامه
العاية المائة الهجاء وعبد هاشم وارتفعي خلفها اطفا لها اي مروي واحد الواجب
المائة الهجاء اي البض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد صفة المائة او
بدلها او من قبيل ثلاثة الاثواب كما هو من ذهب الكوفيين وعندها اي
راعيها تنبها له بالعبد لقيامه بحجتها او عبد هاشم حقيقة باضافة كافي
ملازمة عود بالذات المعجزة جمع عايد اي حد ثبات التابيح حال من
المائة يرحى بالراء المعجزة والجمع على صفة العلوم المذكراى سوف في فاعله
ضمير العبد واطفا لها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول للموت
واطفا لها مرفوع على انه مفعول ما لم يستعمل فاعله وحقيقة الاله لا يمكن
الا بعد معرفة حركة الروى من القصيدة واما الالة قابسه على الضارب
الوجه والضارب فاجابته بقوله وانما جاز الضارب الوجه كان
الفتيل عدم جواز لا انتفاء التحفيف لانه التنوين باللام لكنه جاز
حكما على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو الوجه بالاضافة وفيه

وجوه آخران ونعد على الظلمة ونعبد على التيقن والمنعول ووجه المحل انما يكون
المضام اليه جنسا معقوبين باللام وهذا الاشتراك منقول بين الضارب والوجه
الوجه فتبين عليه قياس مع الفارق والفتار بك يعنى انما جاز الضارب مع ان
الفتيل عدم جواز للمعرف وكذا شبهه وهو الضارب والضارب وغيرهما قال
اي في قوله يعنى يسوي به وابتاعه انه الضارب في الضارب مطلق ووجه من قال انه
غير مضاف فالكان منسوبا للمحل على المفعولية والتنوين به وفلان اتصال الضمير باللام
فانه لا يحتاج جوازه لا حمل حملا او لم يسمه على فتارك فاعله المفعول له في
المعنى به انما جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين بجموده
عن اللام مفعولا كانه كانت مغزاة متصلات التي والاضافة ولم يتطروا الى تحقيق
تحفيف فاعله الضارب وان لم يعمل التحفيف بالاضافة لم يفسد اتصال الضمير
لأنه يعقبه والتحفيف في ضاربك وجوازه به ونه على الضارب عليه الاتهام باب
واحد حيث كان لهما اسماء فاعله مضاف الى مفعول محذوف فاستوفيه قبل
الاضافة لاللاضافة ولم يعمل الضارب عليه لانها ليس اسم باب واحد والى على
ان سقوط التنوين في ضاربك لا اتصال الكافي للاضافة انها لو سقطت للاضافة
لما ينفرد ان يصور ذلك او لا على وجه يكون الضمير منسوبا للمفعول ثم يضاف
ويقال الضارب كما يكون يصور ضارب زيد ثم يضاف ويقال ضارب زيد وله يسمو
ضاربك فاعله الضارب لا اتصال الكافي للاضافة ولما لم يسمو

لا يكون ان يكون اصله ضارب اياك للفصل بالتوبة ثم كما اضيف حذف التوبة
الضمير المتصل مستقلا فعلمه ضارب وحصل التحفيف جدا ثم حمل الضارب عليه لانه
من باب ما حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مفعول متصلا من غير اعتبار حذف
توניהما في الاضافة لا الاضافة ولم يحمل الضارب زيد عليه لانها ليسا من باب
واحد واعلم ان احملنا قوله وضعف المائة الهجاء وعندها وقوله في الضارب
الرجل والضارب حمل على نظريهما على الاجابة عن الاستدلال الفراء على
جواز الضارب زعيم جانب المر على موافقة بعضه الشارحون ولا ان يحجب
كل واحدة منهما اشارة الى ميله على نسبة الحكم بامتناع الضارب
فمنه قوله وضعف الواجب الماهية الهجان وعندها انه ضعف عطف
المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة معتد باللام لانه يتوسط
العطف من ضاربك يد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه
قد يجتمع في المعطوف ما لا يتجمل في المعطوف عليه ومن ينفع ما فيه من ثم
شبهة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول واجماع كل من السو
الاخرية الى مسئلة ظاهرة وتبين الرد على الفرق في الاستدلال بهما
ولا يفتا موصوف الى صفة مع بقاء المعنى القاد بالتركيب الوصف في حاله
لان كل واحد من هذين التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقوم
مقام الآخر وهذا المعنى فيه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال

مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجوده قطيعة بمعنى قطعة جرد خلافا للقول
فان مسجد الجامع عند من بمعنى المسجد الجامع وجوده قطيعة بمعنى قطعة جرد
من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف الى صفة
مسجد الجامع ومحذوف الغرض وصلوة الاولى وبنقله الحنفية فان قيل وان كان
التركيب اضافة موصوف الى صفة قال الجامع صفة المسجد والغرض صفة الاولى
الباب صفة الصلوة فالجمع صفة البعثة وقد اضيف اليها موصوفها الواجب
بانه مثل هذه التركيب متاوك فمسجد الجامع متاوك بمسجد الوقت الجامع وذكر
يحمل معيت من احد هاتين يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا
اليه والجامع صفة الوقت فيسند مع الايراد بوجهين فان قيل مع ليس
اليه ولا صفة المضاف تانيهما ان يكون الوقت محذوف والجامع قائما مقامه
منطوقا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فينتج الايراد
بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى
وبنقله الجمع متاوك بصلوة ساعة الاولى وبنقله الحنفية المتقاء على اعتبار
المذكور من كون هذا التاويل لا يقتضي في جانب الغرض فانه لا شك ان التقى
توصيف الجانب الغربية لا توصيف مكانه هو جانب به اللهم الا ان يقال
مكانه جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو جزء والاضاف بانه
والمكان الذي اضيف اليه الجانب النسبة اليه هو الكل فينتج المعنى يرد على التاويل

الثانية وهو قوله ولا صفة للموصوف فلا مثل جرد قطيفة وأخرى ثياب فإن
أصلها قطيفة جرد وثياب أخلاق فثبت الصفة على الموصوف وأضيف
اليه وأضيفه بأنه متساو لا يأتهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى
كانت اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه كونه صالحا لا يكون قطيفة عن
مفر خاتم في كونه صالحا لا يكون فصفة وغيره المضافوه إلى جنسه الذي يخصه
كما أضافوا خاتما فليس أضافته اليها من حيث أنه صفة لها بل من حيث أنه جنس
أضيف إليها التخصيص على هذا القياس أخلاق ثياب ولا أيضا أسم ثياب أي ثياب
اليه في العموم والخصوص إلى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليتين
في الاشتغال بالبحث وجب ومنح في العاز والاحداث أو غير مترادفين في الاشتغال
في الصدق كالاشتغال بالناس فلهذا لم يعم الفائدة في ذكر المضاف اليه فالتكثير إذا
رأيت ليست اسد لا تقيد الا ما يفسده رأيت لثيابرون ذكر الاسد و إضافة
التي اليه لغو لا فائدة فيه بخلاف إضافة العلم إلى الخاص في مثل
السلامة وبين النبي فإنه أي المضافينها يخص أي يصي خاصا بيب إضافة
إلى المضاف اليه ولا يبقى على عموم سواء أفادت الإضافة التعريف أو التخصيص
وأعنت العين عن النبي إذا كان اللام فيه العهد ظاهر واما إذا كان
لجنسه ففيها خفاء ويرد على قولهم لا أيضا اسم مماثل للثياب في العزم
والنحو في قولهم سعيد كذا فليس هو الذي سجد كذا اسمان ليس

واحد كلبت واسمع أنه أضيف أحدهما إلى الآخر فأجيب بأنه متساو في اشتغالهما على
الدلالة والآخر على اللفظ كما أنه إذا قلت جاءني سعيد كذا قلت جاءني يدرك
اللفظ ولم يقولوا كذا سعيد لأن قصدهم بالإضافة التوضيح والتب اوضح من الآخر
على الباء إذا أضيف الأسم اليه وهو في عرف النحاة بالسم في آخر حرف على أو
المحق به وهو هو آخره واو أو ياء ما قبله يسكن فلا تأكله كالمخاطب بالجمع
لأن حرف العلة بعد السكون لا ينزل عليه الحركة لعادته فصفة السكون ينقل
الحركة ولا حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكون في الوقوع بعد
استراحة اللسان ولا ينزل عليها بعد السكون يعني في الابتداء كذا بعد
السكون إلى يا أيا الكلام كسر آخره للطلاب متروكة ودار في المير في الياء
في المحقق به والياء مفتوحة أو ساكنة وقد اختلف في أيهما الأصل والعجم أنه
الفتح إذا أصرف في الكلمة أنه على حرف واحد هو الحركة فلا يلزم الابتداء بالسكن
حقيقة أو حكما والأصل فيما بينه على الحركة والفتح والسكون إنما هو عارضة للتحقيق
فأكاد أقره أي إذا لاسم المضاف إلى ياء المتكلم الفاعل ثبت أو لا يثبت على الفاعل
الفعل في العلم موجب الانتساب فهو على عيسى وكذاي وهذا هو في الياء
من العرب ثقلها أي الأصل كما كونا غير التثنية ياء لكلمة ياء المتكلم وتغير
في الياء من درجة ولا تنقلب إلى التثنية كغير ما لا يلبس المرفوع وغيره
بالتثنية إذا كان آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم ياء أو غنت ياء المتكلم

زعموا ولا يتأكد في قولك جائي القوم كلهم لادالة كلهم على معنى الشران
في القوم فادلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما
لخصه من موادها فلو خرجت عن هذه المواد كما يقال العجينة من برغل
او العجينة من زبد وغلالة او جاني زبد فلهذا لا تجد لها دالة على معنى في
بغير الصفات فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف يدل على
معنى في متبوعه في اي مادة كانت وفائدة النقطة غالباً
في التكرار كرجل عالم او قريح في المعرفة كزيد الظرف وقد يكون
الشأن من غير تقيضي وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم والمحمد
نحو اغوذ بالله من الشياطين الرجيم فكل واحد من هذه الامثلة واحدة
الواحدة فكلهم من التكرار في الحقيقة فاكرت بالواحدة ولا كان غالباً
الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في
النقطة تأويل لو غير المشتق الى المشتق ولم يكن هذا امر غير المتصور
بقوله ولا فضل اي لافرق بين ان يكون اللفظ مشتقاً او غير مشتق في
وقوعه نعم اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض المعنى
الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموماً في جميع الاستعمالات
وذيها فانه انما يدل دائماً على ان ذات ما نسبة القابلة
وذلك ما يدل على ان ذات ما سلبت بال او خصصت في بعض

بانه دالة

في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما وقع يجوز ان يقع اعتباراً في بعضها
لا يدل على ذلك ولا يصح جعله معاً مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجوع
اجاباً باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجوعية يقع ان يقع اعتباراً في مثل اي
منه لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع اعتباراً مثل مررت برجل فان هذا
لا يدل على ان بهيمة والرجل على ذات معنيتها وخصوية الذات المعينة بهيمة معن
ما حصل في الذات البهيمية فلهذا يقع ان يقع اللفظ صفة لهذا في المواضع
لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة ذهب بعضهم الى ان اللفظ له اسم
لا شأوة وبعضهم الى انه عطف بانه ومثل مررت برجل هذا اي بزيارته واليه
فذا في هذا المواضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة له وفي المعنى
الآخر الى لا تدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وتوصف التكرار لا
الجملة الجبرية التي هي حكم التكرار لادالة الدلالة على معنى في متبوعه كما توجد في
اللفظ كدلالة في الجملة وانما قيد الجملة الجبرية لادالة الانشائية للربط اللفظي
بعد كما اذا قلت جاني رجل اضربه اي مقوله في حقه اضربه اي سمى لانه يؤمر
بضربه ويلزم فيها الضمير الواجب الى تلك التكرار المرتبط نحو جاني رجل قائم
واذا لم يكن فيها الضمير الواجب لكونه اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان يقع
صفة له مثل جاني رجل زيد علم ويوصف بحاله الموصوف اي بحاله قائمه به
فمنه لا يدل على هذا المعنى لا يدل على ذلك ولا يصح ان يقع صفة وتوصف التكرار لا
الجملة الجبرية التي هي حكم التكرار لادالة الدلالة على معنى في متبوعه كما توجد في

في هذه السبعة يحصل له سبب متعلقه بخومرت بوجلي حسب علامته في السارجارته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجبت الاولى وهو ان يصح بحاله
 الرجل حسب الظلام مع فيه وان كان اعتبارا بالاولى او التثنية بحاله الموصوف ايضا في خمسة التوافق كالنقل لانه فاعله كالنفي المستكن فيه الراجع الى
 تتبعه في الموصوف في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة في الامور الوصف في موصوفه والفعل اذا استدل بالضمير لم يحذف الالف في التثنية والواو في جمع
 رفعها ونها وجرا والتعريف والتكثير والافراد والتثنية والجمع والثاني الا اذا كان صفة يستوي فيه المذكر والمؤنث كالفعل كقوله يجرى رجل ضارب ويجري رجلين ضاربين ويجري رجلان ضاربين ويجري امرأه ضاربة
 يخرج صبور وامرأة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريحة وامرأة ضاربة ونسوة ضاربات كما تنقل في الفعل يضره ويضرها ويضرهم ويضرها
 او كان صفة مؤنثة يجرى على المذكر كعلامته والثاني او التثنية بحاله الموصوف ايضا في خمسة التوافق كالنقل لانه فاعله كالنفي المستكن فيه الراجع الى
 الموصوف تتبعه في خمسة الاول وفي الرفع والنصب والجر والتعريف والثاني الا اذا كان صفة يستوي فيه المذكر والمؤنث كالفعل كقوله يجرى رجل ضارب ويجري رجلين ضاربين ويجري رجلان ضاربين ويجري امرأه ضاربة
 والتكثير يوجد منها في كل تركيب اثنان وفي البواقي من تلك الامور الوصف في موصوفه والفعل اذا استدل بالضمير لم يحذف الالف في التثنية والواو في جمع
 وهذا ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتكثير والثاني الموصوف ايضا في خمسة التوافق كالنقل لانه فاعله كالنفي المستكن فيه الراجع الى
 يعين في المفعول فانه كانه منزه او مشي او مجرى او فرد كما ينفرد الفعل الموصوف ايضا في خمسة التوافق كالنقل لانه فاعله كالنفي المستكن فيه الراجع الى
 مذكرا او مؤنثا حقيقيا بل فاعله وجوبا كما يطابق الفعل فاعله الموصوف ايضا في خمسة التوافق كالنقل لانه فاعله كالنفي المستكن فيه الراجع الى
 تذكير والثاني وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفسدا الموصوف ايضا في خمسة التوافق كالنقل لانه فاعله كالنفي المستكن فيه الراجع الى
 جونا فاعله مذكر بوجلي قاعد علامته مثل يقرر علامته ورجلين فاعله الموصوف ايضا في خمسة التوافق كالنقل لانه فاعله كالنفي المستكن فيه الراجع الى
 مثل يقرر علامته ورجلا قاعد علامته مثل يقرر علامته ومثل يقرر علامته الموصوف ايضا في خمسة التوافق كالنقل لانه فاعله كالنفي المستكن فيه الراجع الى
 ابوها مثل يقرر ابوها ورجلا قاعد علامته مثل يقرر علامته الموصوف ايضا في خمسة التوافق كالنقل لانه فاعله كالنفي المستكن فيه الراجع الى
 ومعرفة دار مثل يقرر دار او قاعد علامته في الدار جارية مثل يقرر

الظاهرهما ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعف فقولنا علمنا
كأنه قعود جرها ايضا لقاعدة لانك اذا كسرت الاسم المثل للفظ
خرج لفظا من معارضة الفعل ومناخبة لانه الفعل لا يكسر فلو كان
علمنا مثلي فقولنا علمنا الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان
الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل الظاهر بدل من الضم او يجعل
الفعل جها مقبلا على المبتدأ والمضمر لا يوصف لانه ضمير التكميل
والمخاطب اعرف المعارف واومنها فلا حاجة لها الى التوضيح
وحمل عليها ضمير الغائب وعلى الموصوف الموصوفين
واللام او ضميرها ملوك واللبس واليوصف به لانه ليس
معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يبدل
الذات لا على قيام معنى بها وكأنه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا
به ولهذا اعترض الشارح الرضوي وقال لم يذكر المحقق انه لا يوصف
لانه يبين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو او الموصوف
العرفه اشدا اختصاها بالتعريف والمعلومية من الصفة يعني ان
منها لانه المقصود الاصل في ان يكون الملامه الصفة في التعريف
او مساو اليها لانه لو لم يكن الملامه اقلا اقل من ان لا يكون
منها والمقوله عن سبويه وعلم جمهور النحاة ان ارفعها المفعول

نعم الاعلام ثم اسما للاشارة ثم الوقف باللام والموصولات فينهما مساو
ومن جهة اخرى اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بـ
ان ذال اللام الآتي او الموصوف فانه ايضا سائل الذي اللام لما عرفت ينهما مساو
في التعريف نحو جاني الرجل الفاضل والرجل الذي الفندك ام او المثل
اي مثل الوقف باللام بلا واسطة نحو جاني الرجل صاحب الفرس او جاني
جاني الرجل صاحب الفرس لانه التعريف المضاف والتعريف المضاف اليه او
انتمى منه الى الخلاف الواقع بين سبويه وغيره بخلاف سائر المعاني
اخص من ذي اللام فلو وقع اخص نقا لغير اخص فهو حمل على البدل
عند صاحب المذهب وانما التزم وصف باب هذا اي بالاسم للاشارة
بذو اللام مثل مررت بهذا الرجل مع انه النيات يفتحه جواز وصفه بذي
اللام والموصوف والمثل الى احدهما للابتهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل
منه بالوضع المقصود لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور بمثل الابهام ولا
لبيان الجنس المكسب التعريف من الضم اليه لانه لا استعارة من المتعبر
والسؤال من المخرج القوي فيتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصوف
عليه مع صلته مثل ذي اللام مثل مررت بهذا الذي كرمتم انما كرمتم
اي من اجل ان وصف التوام باب هذا بذو اللام لرفع الانقام
الجنس فصف مررت بهذا لا يبيح لانه لا يبيح به جنس المجرى للآلة

عام لا يخفى بحسب ما وجدنا من كثرة هذا العلم لانه يبين به ان الشارح
 انما يريد ان يبين ان العطف بالحق تابع مقصود اي مقصود في
 او نسبة الشيء اليه بالنسبة الواقعة في كلامه بقوله بالنسبة متعلق بالقصد
 من المقصود مع متبوعه اي كما يكون هو مقصود اطلاق النسبة يكون متبوعه
 ايضا مقصودا بل هو جاء في زيد وعمر ففرق تابع لانه معطوف على زيد
 نسبة المجرى اليه نسبة المجرى الواقعة في الكلام وكما ان نسبة المجرى اليه
 كذلك نسبة الذي هو متبوعه ايضا مقصود فقولنا مقصود
 احتراز عن البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعه
 متبوعه احتراز عنه لانه المقصود وانه متبوعه فيخرج بقوله مع متبوعه
 بلا وادراكه وام واما واولا لانه المقصود بالنسبة معها احد الامرين
 لا كلاهما واجيب باه المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يكون
 ذكر التابع وكونه التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع
 غير استقلاله ولا شدة ان المعطوف والمعطوف عليه يتك الحرف الستة
 مقصودا بالنسبة مع هذا المعنى ولما ذكرنا هذا اجمعا ومعنا ان
 لزيادة التوضيح بقوله يتوطينه اي يبين التابع ويبين متبوعه
 العشرة ويبقى تفصيلها في القسم ان شاء الله تعالى وقام زيد وعمر
 ولم يكن بقوله تابع يتوسط بينهما وبين متبوعه احد الحرف العشرة

قد يتوسل

قد يتوسل بين الصفتين مثل جاءني زيد العلم والشاعر والدين فالصفة الداخلة
 عليها حرف العطف كالشاعر والدين الجاهل احدى الجاهل المعطوف على القينة
 المقصود ما جاء ويصدق على هذه الصفة من جهة الاولى التي تابع لانها
 صفة زيد يتوسط بينهما وبين زيد حرف العطف لانه يتوسط حرف العطف
 لانه يتوسط حرف العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون للعطف الثاني على الاول
 فلو لم قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفات من جهة الاولى
 في حدة المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفا فلم يبق مانعا وقيل قد
 جوزه محض وقوع الواو بين الصفتين كما كبر الموقوف في مواقع متبوعه
 الكشاف وحكم المقر في شرح الفقه في مباحث الاستثناء ان قوله وتعالى
 مندرف في قوله تعاوما اهلكنا من قريته الاولى من ذرية صفته
 فلو انما بقوله تابع يتوسط لكان فيه مثل هذه الصفة وتعلم من المعنى
 انه قال في اما الى الكافية ان مثل جاءني زيد العالم والعاقلة تابع يتوسط
 بينه وبين متبوعه احد العشرة وليس بعطف على التحقيق انما هي في قوله
 طي في الصفة وانما حسمه حرف العطف لنوع من النسبة المعطوف
 لا يشترط من التمايز فلو حدة العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات
 مع انه ليس بعطف وقال بعضهم في نظر لانه الحروف المتوسطة بينهما
 لا لا انها فيها ما يماز في غير هذين الجمع والترايب وغير ذلك في جعلها

شصنة لزيد ناجدة له شقيقة
 المعطوف عليه واخرها انما
 22

غير عاطفة في العنا عاطفة ارتكاب امرين من غير ضرورة واعية اليه
وانما عطف على المفعول لا المفعول والمفعول المتصل بالرفع او
لا المتصل بالرفع او لا المفعول لا المتصل بالرفع كالجزء
متما اتصلا به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث
انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تأكيد كانه كالجزء
عطف على بعض حروف الكلمة فاذا لم يتصل بالرفع لانه لا يظن ان ذلك
يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء من متصلا من حيث الحقيقة بل يجب
اذا اراد ما اتصل به بتأكيد فيحصل له رفع استقلال ولا يجوز ان يكون
هذا التأكيد لانه المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون
هذا المعطوف ايضا تأكيدا وهو باطل فان كان الضمير متصلا نحو ضرب
ان وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصل منصوبا نحو ضربت
لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التأكيد بمفصل مثل ضربت انا وزيد
وزيد ضرب هو وعلا من الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل والفاعل
عطف على الجوز تركه اي ترك التأكيد لانه لا يظن ان ذلك الكلام بوجه
فمنه الاختصاص ترك التأكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت انا وزيد
وبعد كقوله تعالى اشركنوا ولا اباؤنا فانه المعطوف هو اباؤنا ولا اباؤنا
هذا المعطوف التأكيد وانما قاله يجوز تركه فان تركه لم يتصل مع

نما فليكنوا فيهم الفاعل والقانون وقد لا يؤكده الا ان مساو بان هذا واعيا ان
من ذهب اليه في ان التأكيد بالمفصل هو الاول ويجوز ان العطف على التأكيد لا
كنه على قبح والكوفيين يجوزون بلا قبح واذا عطف على المضارع المجرى والمجرى
حرفا كان واسما لان اتصال المجرى والمضارع جازا اشترط اتصال الفاعل المتصل بالرفع
ان لم يكن ضميرا متصلا جازا انفصاله والمجرى لا يتصل من جازا مكره العطف عليه
اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرى ضمير متصل كما ينبغي في المضارع
حتى يؤكد به او لا ثم يعطف عليه كما مر في المرفوع المتصل وفي استهارة المرفوع المجرى
ولا يكتفى بالفصل لانه الفصل لا يثبته الا في جواز تركه التأكيد بالمفصل للاختصاص
فيثبت لا يمكن التأكيد بالفصل لعدم لا يتصور له فكيف يكتفى به فلم يبق الا ان
الفاعل الاول نحو ضربت انا وزيد والمال ليس فيه وبين زيد والمعطوف هو المجرى
والفاعل مكره ووجهه بالاول والثاني كالعدم مع بريل قولهم بين وبينك اذ بين
لا يفتقر الى المتعدي وقيل جرة بالتالي كما في الحرف الزايد في كنى بالله في هذا الذي
ذكرناه اعني لزم اعادة الجوز في حال التسعة والاختيار من ذهب اليه ويجوز
عند هذه انما اظهر انما واجاز الكوفيين تركه الاعادة في حال التسعة
بالاستحسان فان قيل جاز تأكيد المرفوع المتصل في نحو جاني في كلام والبراءة
بمجتبى جانيك من غير شرط تقوم التأكيد بالمفصل وجوز ايضا تأكيد المجرى المجرى
فمنه تركه في نفسه والبراءة المستحسنة في جاز من غير اعادة الجوز

حتى لا يبق شئ في المادة المعنى الحقيقي اوفى المسنوب اليه رتائب الفعل الى الشئ
فالمواد نسبة الى بعض متعلقاته كما في قطع الاموال للمعنى او قطع غلظه في كسر
المسبوب اليه لفظا فموجب في زيد لا يقع مقامه او كسر في معنوا
زيد فموجب او في التثنية ان التاكيد ما يفرق امر المتبوع في النسبة
بالنصب الذي ذكرناه افي في شموله المتبوع افراده وفعاله السامع محذورا
المسبوب اليه في شموله لا افراده فانه تكونوا ما نسب الفعل اليه كالمسبوب
والبناء والعرف والتكثير والافراد والتثنية والجمع فاه المعطوف
ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيه
في المعطوف احسن او من مثل قولنا يا رجل والحادث فاه الحادث
على الرجل وليس في حكمه من حيث يجوز من اللام فاه ما يقتضيه
عند اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو موقوف في المعطوف
واما في مرتبة على شات وسملتها في تقدير التثنية ليعتد بهم
اي بت شاة وسملتها او محمول على شارة الضمير من رجل الى
الشدة واهي بت شاة وسملتها وكذا المعطوف في حكم المعطوف
على في احواله عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف في مثل
المعطوف عليه وتوجب ا المعطوف في يازيد وعمر ولا ضم في التثنية
حرف النداء والى كسر في معنوا يعرف في نفسه وعمر في مثل زيد في قوله

مفردا معرفتوا متبوع بناؤه في يافين وعبد الله فان قلب الله ليس في زيد فاه
زيد مفردا معرفتوا وعبد الله معنوا في اي من اجزاء المعطوف في حكم المعطوف
عليه فيما يجوز ويتبع لمعنى في تكيب ما زير جازم او قائما ولا ذهب في الالوان
في ذهابه او لونه في اخفض كان معطوف على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو
متبوع لمعنوا عن الضمير الواقع في المعطوف على العائد الى الاسم ما وقع
الرفع على ان يكون خبرا عن المتبدا هو مردود يكون من قبل عطف الجملة على الجملة واللام
في قوله ما كان لعل ان يقول هذه القاعدة مستقلة بقوله الذي يطير فيضرب
باب فان يطير فيه ضمير يعود الى موصوله ويضرب المعطوف عليه ليس في ذلك
الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جازم فيضرب زيد الذي باب لانها في هذا
التركيب فاه السببية اى فاه لها نسبة الى السبب بان يكون معناها السببية لا
العطف فلا يرد فتضا على تلك القاعدة ان يكون معناها السببية مع العطف
بمعنوا الجملة في كلمة واحدة فيكفي بالربط ففي لا وفي المعنوا الذي اذا يطير فيضرب
زيد الباب او يفهم منها سببية الاولى والثانية فالمعنى الذي اذا يطير فيضرب
زيد سببية الباب ويمكن ان يفهم فيه ضمير الذي الذي يطير فيضرب زيد الذي باب
فاد اعطف اي اوقع العطف بناؤه على وجود عاملي بان عطف اسمان على
عاطف واحد وقال بعض شارحي النجاشي الاظهر عندي العطف هنا محمول على
معناه الفوق اي اسمين نحو العالمين بالاعمال محمول على ما ذكره الشارح في قوله

في الكلمات

التي على معمولي ما ليس ولما قال على معمولي لا على معمولي باختلاف الضمير العائد
الى المتبع المؤكد في كل نحو ان الكتاب كله وكما وكلها نحو قرأت العبد
كلها وكلهم نحو اشريت العبد كلهم وكلها نحو طلقت النساء كلهن وانما
الجمع في الباقى وهو اجمع واكثف واصبع بالجملة الواحدة نحو اجمع
الواحد وجمعها في الوثائق الواحدة او الجمع بآويل الجماعة وجمعها في
المذكر وجمع في جمع الوثائق وكذا اكل كساء الكفوف كق وابع بعد
اشعوا ببع وابع بصعاء بصع وجمع ولا يتركب بجمع او جمع الا اذا
جاء مفردة واحدة او جمعاً اذ الكية والاجتماع لا يمتنعان الا فيه
المذكور الا افراد لا على ما لم يلحظ افرادها بجمعة ولم يهر اجزاء لا يجمع
بكر وابع ويجب ان يكون ذلك الاجزاء بحيث يجمع افعالها حساً كما
النوم او كما ساجزاء العبد يكون في التاكيد بجمع فائدة من ان
القوم كلهم واشترى العبد كله فاد العبد قد يجزى في الاشتراك فيجمع
تاكيد ليفيد الشئ بخلاف جاء زيد بجمعة لعدم صحة افتراق احواله
ولا احكام في حكم المجرى واذا اكد الضمير المرفوع المول بارزاً كان او
بالنفس والعين او اذا اريد تاكيد بهما كذلك الضمير او لا
والعين مثل ضربت انت نفسك ففسك تأكيد للقاء والضمير هو العبد
هو انت اولاد الله التمسوا اليك بالفاضل اذ وضع تأكيد التمسك

نحو

نحو زيد اكرمه هو نفسه ولولم يذكر الضمير المستكن في كونه بقوله هو قال
زيد اكرمه نفسه لا النفس نفسه الذي هو التاكيد بالفاضل ولما وقع الاشارة
هذه الصورة اوجه بقية التاكيد عليه وانما قيد الضمير المرفوع لجواز اكد الضمير
النفس والجور بالقدم والعين بلا تأكيدهما بالمتنوع نحو زيد نفسك ومرتبة
عند عدم التمسك لجواز تأكيد المرفوع المتصل بالنفس والعين بلا تأكيد
بمفصل نحو انت نفسك قائم لعدم التمسك وانما قيد النفس والعين لجواز تأكيد المرفوع
المتصل بذكر وجمعين بلا تأكيد نحو القوم جاء في كلهم اجمعوا لعدم التمسك
بالفاضل لا على ما واجمعين بليانة العواطف قليلا جردت النفس والعين فانها لما
انفردت وكثرت وكثرت وكثرت بجمع اجمع انما يجمع العبرة على ما هو المشهور للجمع
بجمع يستعمل هذه الكلمات الثلاث بجمعية لا بالاحالة لكون ادل منها افراد النسب
اليه مع انه ربما نسبت الى بعضها فينفع هذا القوم بذكره وابع واخوانه
وكلاهما وشبههم واربعتهم ونحوها هذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا
فتقول اخرج الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله يترادف الجمع اما البدل
والعطف فظ حرف جملته واما الصفة فلا وتضعها للدلالة على معنى في متبوعها
فانما توضع متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان فوضع
متبوعه في موضع متبوعه وتحمته كذا في النسبة والشئ هنا حاصل ما ذكره
المتن في قوله وهو ان التاكيد يقتضي التمسك بالفاضل لا بتركيب اللفظ

نحو

وَمَعْنَى مَنْسُوبٍ إِلَى الْعَيْنِ مَصُولُهُ مِنْ مَلَا حَلَّةَ الْعَيْنِ فَالْفَتْحُ مِنْهُ تَكْرِيرُ
الْأَوَّلِ أَيْ تَكْرِيرُ اللَّفْظِ الْأَوَّلِ وَمَعْنَاهُ حَقِيقَةٌ مَثَلُ جَاءَ فِي زَيْدٍ أَوْ كَمَا غَوَّضَ
أَنْتَ وَضَرَبَ أَنْفَاكَ فِي حَلْمٍ تَكْرِيرُ اللَّفْظِ وَأَدَلَّ أَنَّهَا لَفْظٌ لِأَنَّهَا لَفْظٌ
الضَّرُورَةُ دَامِعَةٌ إِلَى الْيَمِينِ لِأَنَّهَا لَا يَجُوزُ تَكْرِيرُهُ مُتَعَدِّلاً وَيَجُوزُ أَيْ التَّكْرِيرُ
لَا التَّكْرِيرُ الَّذِي هُوَ تَكْرِيرُ الْأَصْلِ فِي الْأَلْفَاظِ كُلِّهَا أَسْمَاءً أَوْ أَوْ
أَوْ حَرْفًا أَوْ جُمْلًا أَوْ مَرْكَبَاتٍ مُتَعَدِّيةً أَوْ مِنْ ذَلِكَ وَلَا يَبْعُدُ رَجَاعُ الضَّمِيرِ
إِلَى اللَّفْظِ الْأَصْلِيِّ وَتَحْصِيلُ الْأَلْفَاظِ بِالْأَسْمَاءِ وَيَكُونُ الْمَقْصُودُ مِنْ
الْقِيمِ بِعَمَلِ اخْتِصَاصِهِ بِالْفَاظِ مَحْصُورٌ كَمَا تَأْكِيدُ الْمَعْنَى وَأَنَّ كَيْدَ الْمَعْنَى
مَحْصُورٌ بِالْفَاظِ مَحْصُورٌ أَيْ مَحْصُورٌ وَهُوَ مَحْصُورٌ وَهُوَ مَحْصُورٌ وَهُوَ مَحْصُورٌ
وَلَقَدْ هَوَّاهُ وَاجْمَعُ وَاجْمَعُ وَاجْمَعُ وَاجْمَعُ وَاجْمَعُ وَاجْمَعُ وَاجْمَعُ وَاجْمَعُ
الْمَعْنَى قِيلَ لِمَعْنَى هَذِهِ الْكَلِمَاتِ الْفَتْحُ فِي حَالِ الْأَفْرَادِ مَثَلُ حَسْرَةٍ وَبُشْرَى
أَيْ مَشَقٌّ مِنْ حَوْلِ كَيْدٍ أَيْ تَامَ وَاجْمَعُ بِالصَّلَاةِ الْهَمْلَةَ مِنْ بَعْضِ الْعَرَفَاتِ
وَبِالْمَعْنَى مِنْ بَعْضِ وَجْهَاتِ بَعْضِ مِنَ الْبَيْتِ وَهُوَ طَوْلُ الْعَنْقُوعِ شَدِيدٌ
وَيَكُونُ اسْتِبَاطُ مَنَاسِبَاتٍ خَفِيَّةٍ فِي هَذِهِ الْعَيْنِ وَمَعْنَاهَا أَنَّ كَيْدَ
بِالتَّكْلِ السَّادِقِ فَالْأَوَّلُ أَيْ النَّفْسِ وَالْعَيْنِ يَمَانٍ أَيْ يَقَعَانِ عَلَى
وَالثَّانِي وَالْجَمْعُ وَالذَّكْرُ وَالْمُؤَنَّثُ بِاخْتِلَافٍ مَبْنِيٍّ مِنْهُمَا أَفْرَادٌ أَوْ شِبَاهُهَا
وَإِخْتِلَافٌ فِي مَبْنِيٍّ هِيَ الْعَيْنُ وَالْمُؤَنَّثُ وَالْمُؤَنَّثُ فِي الْمَذَكَّرِ إِلَى

وَمَعْنَى مَنْسُوبٍ إِلَى الْعَيْنِ مَصُولُهُ مِنْ مَلَا حَلَّةَ الْعَيْنِ فَالْفَتْحُ مِنْهُ تَكْرِيرُ
الْأَوَّلِ أَيْ تَكْرِيرُ اللَّفْظِ الْأَوَّلِ وَمَعْنَاهُ حَقِيقَةٌ مَثَلُ جَاءَ فِي زَيْدٍ أَوْ كَمَا غَوَّضَ
أَنْتَ وَضَرَبَ أَنْفَاكَ فِي حَلْمٍ تَكْرِيرُ اللَّفْظِ وَأَدَلَّ أَنَّهَا لَفْظٌ لِأَنَّهَا لَفْظٌ
الضَّرُورَةُ دَامِعَةٌ إِلَى الْيَمِينِ لِأَنَّهَا لَا يَجُوزُ تَكْرِيرُهُ مُتَعَدِّلاً وَيَجُوزُ أَيْ التَّكْرِيرُ
لَا التَّكْرِيرُ الَّذِي هُوَ تَكْرِيرُ الْأَصْلِ فِي الْأَلْفَاظِ كُلِّهَا أَسْمَاءً أَوْ أَوْ
أَوْ حَرْفًا أَوْ جُمْلًا أَوْ مَرْكَبَاتٍ مُتَعَدِّيةً أَوْ مِنْ ذَلِكَ وَلَا يَبْعُدُ رَجَاعُ الضَّمِيرِ
إِلَى اللَّفْظِ الْأَصْلِيِّ وَتَحْصِيلُ الْأَلْفَاظِ بِالْأَسْمَاءِ وَيَكُونُ الْمَقْصُودُ مِنْ
الْقِيمِ بِعَمَلِ اخْتِصَاصِهِ بِالْفَاظِ مَحْصُورٌ كَمَا تَأْكِيدُ الْمَعْنَى وَأَنَّ كَيْدَ الْمَعْنَى
مَحْصُورٌ بِالْفَاظِ مَحْصُورٌ أَيْ مَحْصُورٌ وَهُوَ مَحْصُورٌ وَهُوَ مَحْصُورٌ وَهُوَ مَحْصُورٌ
وَلَقَدْ هَوَّاهُ وَاجْمَعُ وَاجْمَعُ وَاجْمَعُ وَاجْمَعُ وَاجْمَعُ وَاجْمَعُ وَاجْمَعُ وَاجْمَعُ
الْمَعْنَى قِيلَ لِمَعْنَى هَذِهِ الْكَلِمَاتِ الْفَتْحُ فِي حَالِ الْأَفْرَادِ مَثَلُ حَسْرَةٍ وَبُشْرَى
أَيْ مَشَقٌّ مِنْ حَوْلِ كَيْدٍ أَيْ تَامَ وَاجْمَعُ بِالصَّلَاةِ الْهَمْلَةَ مِنْ بَعْضِ الْعَرَفَاتِ
وَبِالْمَعْنَى مِنْ بَعْضِ وَجْهَاتِ بَعْضِ مِنَ الْبَيْتِ وَهُوَ طَوْلُ الْعَنْقُوعِ شَدِيدٌ
وَيَكُونُ اسْتِبَاطُ مَنَاسِبَاتٍ خَفِيَّةٍ فِي هَذِهِ الْعَيْنِ وَمَعْنَاهَا أَنَّ كَيْدَ
بِالتَّكْلِ السَّادِقِ فَالْأَوَّلُ أَيْ النَّفْسِ وَالْعَيْنِ يَمَانٍ أَيْ يَقَعَانِ عَلَى
وَالثَّانِي وَالْجَمْعُ وَالذَّكْرُ وَالْمُؤَنَّثُ بِاخْتِلَافٍ مَبْنِيٍّ مِنْهُمَا أَفْرَادٌ أَوْ شِبَاهُهَا
وَإِخْتِلَافٌ فِي مَبْنِيٍّ هِيَ الْعَيْنُ وَالْمُؤَنَّثُ وَالْمُؤَنَّثُ فِي الْمَذَكَّرِ إِلَى

فقد

فقط ولا في سائر الابدان الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم
لم يريدوا ان ليس مقصود بالنسبة اصلا بل ارادوا ان ليس مقصودا بالنسبة اصلا
بل ارادوا ان ليس مقصودا اصليا والما هو ان متفوقا لاجل ان في اخواته زياره قصدت
فيه الاستناد الى الاول وحيث الثاني تمت له تفضيلا والثاني مطلق بيان وان قصدت
الاستناد الى الثاني وحيث بالاول وتوهم له مباقة في الاستناد فالثاني جله وكونه
التوضيح الحاصل به مقصودا بنحو المقصود اصالة هو الاستناد اليه بعد التوطئة فان
الثاني اي جله البعض جزؤه اي جزا البر من غيرت زياره واسمه والثالث اي جله
لا اشتغال بينه وبين الاول اي الجدل من ملامسته بحيث توجب النسبة الى البنوع
اللا يسوا جمالا نحو اعجمي زيد علمه حيث يعلم ابتداء ان يكون زيد محبا باعتبار صفاته
باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجب الى زيد نسبة الى الصفة من صفاته اجمالا وكذلك في
سبب زيد فهو جلال في خربت زياره حاره وضربت في غلامه لان نسبة الضرب الى
لته ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فليكن هو باب جله الغلط في غيرها اي يكون
الملازمة فيكون البطلان على المبدء منه او جزؤه فيدخل فيه ما اذا كان المبدء من جزؤه
بطلان ويكون ابدال منه بناء على هذه الملازمة فخطرت الى الفم فلكه والناقصة
التي ليس بها من فلكه وهو موز فيه مناقشة في المثال ويكون ان يورد بمثاله فيكون
رغم الاستدلال به فانه لا يجال هذه المناقشة فيه فالجواب عبارة عن مجموع الدلائل
في العلم بعمل هذه البدة في الحقائق ولم يتم بغير العلم ان البعض لعلته وندرة

نحو **ويكونان** أي المبدل منه هو

في عدم وقوعه في كلام العرب فانه هذه الاشئلة مصنوعة والراجح ان بدل الفلظ
 اي يكونان يقصد انت البديل من غير اعتبار ملازمة بينهما بعد
 بغيره اي بغير البديل وهو المبدل منه معرفتان عوضت زيا خوكه وتكريرا
 غلام لك ومختلفين نحو الناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد واد
 تكررة مبدلة من معرفة فالنقطة اي نعت البديل المعرة واجب لئلا يكون المقصود
 من غير المقصود من كونه فاعرف فيه بصفة كما الجاني لما فيه من نقض الكلام
 بالناصية ناصية كاذبة وتكونان ظاهرهما نحو جاءني زيد اخوك ومفرد
 الزيدون ليعتبر اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربة زيد واخوك ضربت زيدا
 ولا يبدل ظاهر من مفعول كذا الا ان الفاعل نحو ضربة زيد لا بد المقصود
 والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر اورد الظاهر منهما بذكر البديل
 يكون المقصود انتقون من غير المقصود مع كون مدلولها واحد بخلاف
 والاشتمال والفظ فانه لما نفيها منقوذه اذ ليس مدلول الثاني في
 الاول فيقال اشتركتا بصفة واشتركتا بصفة واصح علمه وانما
 الحار وضربة الحار عطف البيان تابع شامل لجميع التتابع غير صمد
 عن الصفة يوضح سبقه احقر لبعض البدل والعطف بالحروف والاشتمال
 من ذلك ان يكون عطف البيان او ضم من يتوهم به لا ينبغي ان يحذف
 ايضا لم يجعل من احد ما على الاثر فيصح ان يكون الاول اوضح

مثل

نحو **ويكونان** اي المبدل منه هو
 في عدم وقوعه في كلام العرب فانه هذه الاشئلة مصنوعة والراجح ان بدل الفلظ
 اي يكونان يقصد انت البديل من غير اعتبار ملازمة بينهما بعد
 بغيره اي بغير البديل وهو المبدل منه معرفتان عوضت زيا خوكه وتكريرا
 غلام لك ومختلفين نحو الناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد واد
 تكررة مبدلة من معرفة فالنقطة اي نعت البديل المعرة واجب لئلا يكون المقصود
 من غير المقصود من كونه فاعرف فيه بصفة كما الجاني لما فيه من نقض الكلام
 بالناصية ناصية كاذبة وتكونان ظاهرهما نحو جاءني زيد اخوك ومفرد
 الزيدون ليعتبر اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربة زيد واخوك ضربت زيدا
 ولا يبدل ظاهر من مفعول كذا الا ان الفاعل نحو ضربة زيد لا بد المقصود
 والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر اورد الظاهر منهما بذكر البديل
 يكون المقصود انتقون من غير المقصود مع كون مدلولها واحد بخلاف
 والاشتمال والفظ فانه لما نفيها منقوذه اذ ليس مدلول الثاني في
 الاول فيقال اشتركتا بصفة واشتركتا بصفة واصح علمه وانما
 الحار وضربة الحار عطف البيان تابع شامل لجميع التتابع غير صمد
 عن الصفة يوضح سبقه احقر لبعض البدل والعطف بالحروف والاشتمال
 من ذلك ان يكون عطف البيان او ضم من يتوهم به لا ينبغي ان يحذف
 ايضا لم يجعل من احد ما على الاثر فيصح ان يكون الاول اوضح

على المجر اذا جعل عطف بيان وبالغلام زيد بالضم اذ جعلته بدلا والمعنى الذي
والثاني افيد المبنى اي الاسم المبنى وهذا الحد لا يجمع الا لمن يعرف العظم ونحوه في كسر الحركات الثلاث ووقفت السكون واما الكوفية فيذكر القاب
المبنى على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبنى اذ لو لم يعرفها كان يعرف المبنى في المعرب والعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يغير عنها البنية
لانه ذكر في هذا المبنى لفظ المبنى ما ناسب اي اسم ناسب مبنى الاصل وهذه القاب لا هذه القاب لا يغير بها الاصل لانهم كانوا يطلقونها على
والفعل الماضي والمربع واللام والمراد بالبناء المنقبة في تعريف العرب والحركات الاعرابية ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضم رفعوا النعمة نعمة
المناسبة ولهذا فصل صاحب المنقبة هذه المناسبة بانها ما ينصب الاسم للكسرة جوازا وعلى غيرها كما يقال الراوي الرجل مثلا مفتوحة والجم مضمة وحكمة
الاصلي مثلا فانها تنضم معنى هذه الاستقواء او شبهه له كالبهائم والاسم حكم النبي وازنه المرتبة على بناء لا لا يختلف آخر اي المبنى كانه لا مطلقا بل
الخوف في الاحتياج الى الصلة او الصنة او غيرهما او وقوعه موقعه كالاختلاف في العوام اذا قد خلت امره لا لا اختلاف في العوام على الرجل ومنه امر
فانه واقع موقع انزاله ومثله للواقع موقعه كنجار او فومر من زيد وحي اي المبنى والثاني باعتبار الهمزة المضمرة واسماء الاشارة والوصف
كالمشاي المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحرف في الحركات والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطف على اسم الافعال
او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيم قراء بالفتح او وقع في الاعمال تصدير بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات وبعض الظروف
مع غير معنى وجه يمتنع عامله فكل هذا المضاف من المركبات الاضافية وانما قال بعض الظروف لانه جميعها ليست بمنسوبة بعضها فلهذا ثمانية ابواب في بناء
المعدودة كغلام زيد غلام عمر غلام بكر معنى والمضاف اليه المعرب واسماء البنوة ولا بد لكل واحد منها من علامة البناء لانه الاصل في الاسماء الاعراب
المبنى متبلا للعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم البناء فانه اذا كان متبنا على الحركة فلا بد من علامة البناء والآخرية احداهما علامة البناء
الاصلي كان المبنى ما استنى في مجموع هذين الامرين اما بناء في التركيب والآخرية في السكون والآخرية في السكون انما لا اختيرت
بانشاء احداهما فقط فكلما اوجه المنع الخلق وانما اختيرت في التركيب في السكون والآخرية في السكون انما لا اختيرت
والتركيب في تعريف العرب

بما في تلك الفتحة فانه لو لم ينضم الضمير على هذه الفتحة لزم الالفاظ في
الضمير كما افادت زبدية هو فانه لو لم يرد ضمير ضاربه البس على السامع ان
الضارب زيد او غيره بل المتبادر انه ضارب لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا
نزل ضاربه هو فانه لا ينضم الضمير على خلاف الظاهر بل يرجع ما هو خلاف الا
وهو زيد والاحاجة اليه واذا وقع الالباس به وبالا اتصال في بعض الصور حمل
عليه لا الالباس فيه لاطلاق الباب وانما قال من على لانه كما هو الظاهر لكونه اشهر
اقصد ما على ما هو الاصل مثلا اياك ضربت مثال تقديم العامل وما ضربت الا انما مثال
الفصل لوجود هو التحصيل هنا اياك والشئ مثال حذف العامل اي انوقف
والشئ وانما زيد مثال لكونه العامل معنويا وما انت فاما مثال لكونه العامل حرفا
كزيد ضارب هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هو فانه اسند
اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت جبراله وهي صفة لهند حيث قام الضرب
بها وانما يقع ذلك اذا كان هي فاعلا لا تأكيد والاشارة داخل في صورة الفصل
التأكيد وكثير تأكيد لازم لافعال بل على الزيد وفي ضاربهم نحو وروى عن
الزمخشري ضاربهم نحو وعلى هذا يكون فاعلا لما قال ولخيار بالتمثيل صورة
لا بسوفيهما انت الحكم في صورة البس بالطريق الاولى واذا اجتمع الضمير وليس
أحد كما هو فاحتمل ان يكون الرفع كالحرف من الفعل فانه لا يثبت
بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله فانه كان على تقدير اجتماعهما

كون

كونه احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين اعرف من الآخر احدهما اي اذا تساوى باحوالهما
ايه حيث يجب الانفصال في الثاني للتميز عن تقدم احدهما مساويا من غير ترجيح وقد مر اي
احد الضميرين هو اعرف على الآخر احتمل انما اذا كان الاعرف مؤخر نحو اعطيتك اياه فيلزم
انفصاله ليحذر التكلم في تأخير الاعرف ولا يلحقه المحذوف في قوله الواحده باراده على خلاف الاصل
وحكي سيبويه يجوز الاقال ايضا نحو اعطيتك فلك الخيار اي الاختيار في الضميرين
ان شيئا او رتبة متصلا نحو اعطيتك باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان
ثبت او رتبة منفصلا نحو اعطيتك ايه باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصله وان كان
وغيره فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا بل اوله بالاضافه ونصب الثاني
بالفعولية وقد مر الاعرف الذي هو ضمير التكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل
فلك الفصل نحو ايه للاعتداد بالفصل والا فله لم يكن احدهما اعرف او يكون
ما قد مر فلو اي الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لانها اما على التقدير الاول فلا
يلزم الترجيح في تقديم احد المتضمنين على الآخر فيها هو الكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير
الثاني فله تقدم الانفصال على الاقوى فلما هو الكلمة الواحدة نحو اعطيتك ايه مثال
كونه احدهما اعرف لكونها ضميرين غائبين او نحو اعطيتك ايه مثال لما يكونه لصداقه وهو
ضمير مخاطب ولكن ما قد مر في خبرنا بانه كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا
لانفصالهما كالمقوله كما زيد فافاد كذا ايه لانه كان في الاصل خبر البتة او بانه خبر الجند
فانفصلوا عنه كالمقوله كما زيد فافاد كذا ايه لانه كان في الاصل خبر البتة او بانه خبر الجند

بشيء بالفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال وفي شبهه بالمفعول واللام
كما واجب الاتصال فلا أقل من ان يكون جازيا الاتصال كقول الانفصال بمنزلة لا تقرأ
الاصول الجارية من رعاية المشابهة بالمفعول واللام في الاستعمال الانفصال الضمير
بعد لولا كونه ما بعد لولا مبتدأ محذوف والخبر بقوله لولا انت الى اخرها من لولات
لولا انما لولات لولات لولات لولات لولات لولات لولات لولات لولات لولات لولات
لولا هت لولات لولات لولات لولات لولات لولات لولات لولات لولات لولات لولات
كثرة لوات لوات على انه ليس بضمير وكذا لا كوفي الاستعمال اتصال الفعل
المرفوع بضمير كونه ما بعد ضمير فاما قوله عيب الى آخرها وجاء في بعض النسخ
لولا ان وكسلا الى اخرها فذهب الاخفش الواو الكاف بعد لولا ضمير مرفوع
موقع المرفوع فانه الضمير قد يقع بعضها موقع بعضا لا تقول ما انا كانت ذات
في هذا المقام مع انه ضمير موقع ورفع موقع المرفوع وذهب سيبويه الى انه كوفي
هذا المقام حذو كافي ضمير مرفوع ورفع في موقعه فالاختلاف في ما بعد
لولا وسبويه في نفسه واما عسلا فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع في
المرفوع وسبويه الى ان ضمير محذوف على لفظ لولا في المعنى فهذا ايضا الاختلاف
في الضمير وسبويه في العالم ونون الوقاية مع انباء واوه الملك لانه في الماضي اذا
لحقه تلك اليا لتي اخذ الماض من الكسرة المحذوفة بالاسم التي هو اخذ المرفوع من
نون الوقاية محذوف وكذا لفظ الوقاية لانه في الماضي من الماض الماض

تغيرت عن نون الارب اى نون هي الارب نحو ضربه لتي آخر المضارع ايضا من تلك الكسرة
بغير ضمير لانها في الوسط حكما وبلا ف كسرة لم يكن المدين كونه واقل الحروف منها
وانت مع النون الاعرابية الكسرة في اي في المضارع ومع كونه واوه الحروف في ما
وكذا وكذا وتغيرت نون الوقاية للمحافظة على الحركات البسيطة في غير ذلك
التكون في لونه وبين ذلك من اجتماع النونات ولو كان كافي لعل العرب لا من النون
والنوح وحمل على اخواتها كافي في وقت الحروف نون الوقاية في لوات ان اخوات ان
لعدم مانع في ذاتها والعمل على اخواتها خلافا لاصل وفي موضع وقد وتطويعها
حسبما فقه على السكونه اللازم الذي هو الاصل في البناء مع قلة الحروف وعكسها
عكس ليت لولا في الاختلاف في المنار فيها ترك النون لتقليل الضعيف وكثرة الحروف
ويوسل نون المبتدأ والكسرة قبل العوامل من نون هو القائم وتجب على هذا العوامل
من كانت ان الرقب صبغة من نون في علم بضمير موقع مكان الاختلاف في كونه ضمير
مطابق للمبتدأ افراد او شئنة ومجاورة كبر او ثانيا وتما وخطا ونسبة يسمى هذا
المرفوع فضلا وذلك النون مستطيل لفظا ذلك المرفوع المستطيل بين كونه اى كوني الخبر
او نون فيها يصلح لما تم اسع فادخل فيه ما لا يسع فيه وذلك عند اختلاف الاعراب كونه
المبتدأ ضمير او غير ذلك بالجملة على صورة البس وشرطه اى شرط الفصل بذلك المرفوع
ان يكون الخبر معرفة لانه الفصل انما يحتاج اليه في ما او فعل من كذا للحاق بالمعروف
الاسم الذي هو خبره من الفصل من مرفوع واقترن على مثال افعل من بعد دخوله

العوامل ودون المعرفة ودون الجزاء في العوامل لا يستغنى عن المثال كقولهم
لأنه أي الفصل من الأعراب عند التحليل لأنه عند حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم
اسم حتى لا يمتنع فيه الأعراب ولا علم كقولهم استبعد الفاء الاسم فمنه إلى
وبعض العرب يجعل مبتدأ يستعمل بحيث يحكم التامة بكونه مبتدأ أو لا قالوا العرب لا يعرفون
المبتدأ والجزء ما بعده جزء فقولهم خبره أما ترفع على أنه خبر والمبتدأ حالة أو منصوب
عطفًا على الثاني منقول ويجعل والتأخير من العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده في
في تركه أنت الرقيب وعلى زيد من المطلق ففي بعض النسخ المسمى مبتدأ ما بعده
خبره بدون الواو ومع الرفع متعديا ويتقدم قبله ويراد لفظ قبل التأكيد لأن تقدم
الضمير عليه جعده غير معهود ولا يبعد أن يقال معنى الكلام ويتبع مبتدأ تامر
مجمع وذلك بحسب المذهب السليم من التكوين قبل الجملة أو لا فذلك قيد بقوله
الجملة أي قبل هذا الخبر من كلام ضمير غائب يسمى ضمير الشأن إذا كان متذكرا
رعاية للمطابقة لأن الضمير راجع إليها والضمير النقص إذا كان متناوفا
تأنيده إذا كان العدة فيها مؤنثا لجمعها المناسبة بنفسه ذلك الضمير الغائب
لأنه الجملة المذكورة بقية أي بهذه الحصة من جنس المذكور والله أعلم
قوله يسمى ضمير الشأن والنقص معترف ببيان الواقع ليس داخل في بيان الظاهر
فإنه لا يدخل التسمية في هذا الحكم فإنه ثابت سواء وقع هذه التسمية أو لا
وأيضا يلزم استدراك قولهم بغير الجملة بعد قولهم قد علموا أنهم يحكمون بما يشاءون

انفصل القامصة بقولنا الشأن هو زيد قائم على أن يكون هو مبتدأ وجعلوا الشأن وزيدا قائم
خبره فإنه يصرف عليه أنه ضمير غائب يقدم الجملة مفسرا بالجملة بعده فإنه باعتبار رجوعه إلى
الشأن لا يخرج من الأبنام بالكتابة بل إنما يرفع جملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشأن أو
النقص مستقلا ومستفلا وإذا كان مستقلا يكون مستقرا أو بارزا على حسب العوامل
فإن كان عامل بمعنى بيان كان مبتدأ منفصلا وإن كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان
متنوبا أو بارزا مثل هو زيد قائم مثال المنفصل وكذا زيد قائم مثال المنفصل المستتر
وأنه زيد قائم مثال المنفصل البارز وحذف عنه اللفظ باعتبار أنه لا يساه في الحال
كونه منصوبا ضعيفا أو جازيا مع ضعف بخلاف ما إذا كان متناوفا فإنه للبعوض
اصلا لكونه عمة متاخره فلكونه على صورة الفضلات وأما ضعفه فلا تخفف
ضمير مواد بل لا يلزم عليه لأنه الخبر كلام مستقل مثله أن من يدخل الكنية يوسا
يلق بفكاز راو طباة الأشمع أنه المنوحة إذا خفيت فإنه أي حذفه بينه وبين
ههنا مع كونه منصوبا لا يلزم وقوله تعا واخود عويم أي الحمد لله رب العالمين وذلك
لأنه قد خفي أن تكلمها بالشديد الواقع فيهما وبعد تنقيها وجد أن
المسورة المنقطة عاملة في المفوظ مع أن أن المنوحة أقوى شبهها بالفعل من الكسرة
أبعد بالعلم فاذن لم يجدوها عاملة في المفوظ قدروا عملها على الضمير الشأن مثلا
يرى المسورة عليها عملها مع أنها بعد زيم ولم يجوزوا أفعالها وذلك الضمير للابن
التيست للابن وهذا كما يرد عليه حذفه انتهى وحكموا بالزوم حذفه في الخبر

صحتها ما كان جملته معنى من صورة عملا بالحيثية والشبه جميعا وهي اي الموصولة
التي للمزك المذكر والتي للمزك المؤنث والذكر المذكر والثانية المذكر والثالثة المذكر
باللغة في حاله الرفع والياء في حاله السبق والجر في الاولى على وجه العلم بالذكر
والمؤنث الآتية في جمع المذكر المشبه والذرية كالآتية لجمع المذكر واللائحة بالياء
والياء واللام بالهمزة المكسورة فتتولد بالياء فقط مكسورة او ساكنة اخرها
للموصل بحرف الوقف لجمع المذكر والمؤنث الآتية في جمع المؤنث المشبه واللائحة بالياء
لجمع المؤنث وجاء في اللام في اللام في الياء وابعاد الكسرة على التاء وفي اللواتي
التي بعد في التاء والياء معا وما معنى الذي فيها لا يجعل غالبا نحو فمعرفة
وجاء فيها يعقل نحو والتماد وما بناها ومن ايضا جمعها فيهم يعقل ويستوي
فيها المزد والمشي والمجموع والمذكر والمؤنث واتي بجمعها الذي نحو ضربتهم
في التاراي اضرب الذي في التار واتي بجمعها التي نحو اضرب ايتهن في الدار
اي التي في الدار ودو الطائفة اي النسوة اليه طي لا يحصى مجيها
بضمهم يعني الذي والله قال الشاعر ويؤمذ وحرفت وذو فوه طويث اي التي
حرفت والة طويثا وذا جعرا الكاتبة للمستخدام نحو ما اذا صنعت ان
الذي صنعت واللف واللام اي مجموعهما يعني الذي او التي او المشي او المجد
والعائد المنصوب اي العائد الذي لا يتم الموصولة اليه اذا كان مفعولا
مفعولا حرفة اذ لم يمنع مانع لا يفسد الا اذا كان مفعولا

نظام الله بسط الرزق لمن يشاء ويقدر اي لمن يشاء اعلم ان التامة وضعا بالاسم
باب الاخبار بالذي او ما يتوهم مقامه ومنصود من وضعه تمرين المتعلم فيما فعله في هذا
الذي من السال او خبره اي اها قالوا اللهم اذا قالوا الحمد اخبرهم الاسم العلوي في الجملة الثانية
بعد ما ينظم طريفة الاخبار له لا بد له من ذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر
فيما هي تعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم جمع وفي اي اسم مفرد فاذا دلت الإشارة
الى هذا الباب فقال واذا اجئت اي اذا اردت ان تخرج من جملة الجمل بالتي اي باستعانة
التي او التي او اللام واللام فانه اياه ليت صلة للاخبار لانه الذي يخرج عنها لا يخرج
بما صدره اي وقعت كلمة التي او ما يتوهم مقامها في صدر الجملة الثانية وقطعت
موضع الخبر اي في موضع ما هو خبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضع الذي
كان له في الجملة الاصل خبرها اي كلمة التي واخره اي الخبر عنه من الضمير خبر
على الحال او من آخره معنى جعله اي جعلته خبرا متخرا فاذا اجئت مثلا عن ربي في
جملة خبر ربي بكلمة التي او قصتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو
خبر عنه في هذه الجملة اي ربي والمراد بموضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو
الحقوله من ضرب ضربه الذي واخرت الخبر عنه يعني ربي او جعلته خبرا عن الذي قلت
التي خبر ربي وكذلك اي مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة بناء لهم
الاعمال والمفعول منها فانه صلة الالف واللام لا يكون الا اسم المفعول او اسم المفعول
التي اسم المفعول بالتي في الجملة الاولى اسم المفعول من التي للمفعول بتر ان يكون المفعول

ان يجمع

الذي يقتضيه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المنصرف نحو نعم وثبتنا واسم ليس والاسم
منه اسم فاعل ولا منعوا فلا يجي باللام عن زيد في ليس زيد مطلقا بشرط ان لا يكون خبرا لغيره في ذلك الغرض لا ضير في ذلك امتنع في الاسم المستتر عليه اي على الخبر
في قوله ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمنعوه معا فانها كالشيء كقولهم ضربت غلاما فلا يمنع الاخبار عن خبره بان قالوا الذي
وحرف النفي والاستنعام فلا يجي باللام من زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا لم يرد غلامه لانه اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصولة بقي المبتدأ بلا عائد وان جعلته
الفاعل من سيقوم يكون قائما بغيره من غير السند فاذا اعتذر امرضا اي الى المبتدأ في الموصولة بلا عائد وكل منهما منع وما لا يستعمل في المعرفة فانه كما كان
الامور الثلاثة التي هي تحدير الموصولة ووضع عائد الموصولة مقام ذلك الامور الثلاثة واما ثالثة نحو ضربت زيدا وما زيد قائما بموصولة نحو ضربت ما اشترت
وتأخر ذلك الاسم عن الاخبار في قوله اي من اجل انه اذا اعتذر امرضا
اعتذر الاخبار امتنع الاخبار الذي في ضمير الشاهد بان يكون ضمير الشك
لاستماع تحدير الجملة بالذي وتأخر الخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الخبر في قوله الشاهد وتامة بمعنى شئ منك عند الي على والشيء المرقع عند سيبويه قوله تعالى
كذلك امتنع في الموصولة بدو الصلة وفي الصلة بدو الموصوف فلما لم يرد في الخبر اي نعم شيئا او نعم البتة هي وصيفة نحو ضربت زيدا ما اي ضربت اي ضربت
في ضربت زيدا العائد الى خبر الذي عن زيد بدو العاقل والعاقل عائد بدو الموصولة نحو اكرمت من جارك واستغفرت مني من جارك
لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما في الخبرية نحو من ضرب الضرب وموصوفة انها بمنزلة قوله وكفى بنا فضلا عن ان
الذي ضربته زيد والعاقل وكذلك امتنع في المصدر العاقل بدو الموصولة
يجوز في نحو عجب من ذلك القصار الثوب ان يخبر بالذي عن ذلك القصار بدو
الثوب لانه يؤول الى ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار عاقل
بخلاف الذي عجب دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الجملة لانه لا يجي
في قوله فلما يجره ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعه الجمالية وكذلك امتنع في

الاصول استثنائية لانه تعبر مرث برجا اي رجل اي رجل عظيم تسال عن حاله
كل احد نكت من الاستثنائية الى الصفة وهي كل واحد من اي وايه مع
وخذها الاشارة الى الارب غير هله الموصولات الا على اختلاف في اللذان والذات
وفي ذواتها وفي تأخرها لانه التزم فيها الاضافة الى المزم التي هي من خواص
المتمكن فلا يرد حيث واذا والا اذا كانت موصولة حذف صدرها
تأخرها من كل شيعة ايتهم شد على الرحمن فيمن قراء بالتم اي ايتهم هو اشد
يت موصولة عند حذف صدرها لانه كيد المرف من جهة الاختيار
غير الصلة وبيت على التزم شيئا لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضح
خرف من الغايات ما سنها وهو المضاعف ولم يبق في الموصوفة بناء
ايها الرجل كما استثنى النحذف صدرها لانه ذكر في قسم المنادى اذ كل ما
منادى من معرفة فهو مبتدأ وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الازالة
وفي قولهم ما راى صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون ذا معنى
فيكونه التقدير اي شئ الذي صنعت اي صنعت في مبتدأ وما بعده خبره او
وج جوابه رفع اي مرفوع على ان خبر مبتدأ أحمد وفلكا اذ اقلت الاكرام
صنعها الاكرام يكونه الجواب مطبقا للسؤال فيكون كل منهما جملة اسمية
الاخر ان معناه ايتهم وبناء جازية اذ احدهما ان ما ذكرها الجاهل اي خبر
على انية ان معناه اي شئ وواحدة والظاهر ان مرادها واحد فان معناه

انها كما قال بعض ائمتنا انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة واذا جازية فالمتصور
من مجموعها اي شئ وج جوابه نقب اي منسوب على ان معناه مفعول اضماري واما اذ اقلت
الاكرام يكونه الجواب مطبقا للسؤال فيكون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاولى ان يكون
تقدير الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدأ أحمد وفي ولم يعبره المرفوع
منفوت الطائفة بين السؤال والجواب اسماء الافعال متكاثرة اي اسم كان بمعنى الامر
او المأهي الذين هما من اقسام المبني الاصل فعلية بناء ما كونها مشابهة لبنى
الاصول فيها في اي بمعنى اتخوذ واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تنجرت وتوجعت فمعناه
الضارع لانه المعنى على الاشياء وهو ان يعبر عنه بالضارع الحالي مثل روي
اي سئل مثلا ما هو بمعنى الامر وهيكلت ذلك بفتح التاء في الحجاز وبكسر في بني
ميم وبالقمة في لغة بعضهم اي جدد مثلا ما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لانه اكثر اسما
الافعال بهما والذي حكم على ان قالوا ان هذه الكلمات واما لما ليست بالفعال
لانها معاني الافعال المرغوبة وهوان صيغتها مخالفة لصيغ الافعال واما لا
تصرفها الا انها موصوفة لصيغ الافعال على ان روي يكون مثل موصوفا على
قال الشاعر الرض وليس ما قاله بعضهم ان صبه مثلا اسم للفعل اسكت الذي هو
والعلى معنى الفعل فهو علم للفعل المعناه شئ او العربي التمر بما يتولد
مع انه لم يطر اليه لفظ اسكت وبما يسموه اصلا ولهذا قال المقدم ما كان بمعنى
الامر والماضي ولم يطر اليه ما كان معناه الامر او الماضي والمجازي يكون هذا يجب
الوضع

فلا يرد مثل الضارب اسم نقصا على التعريف وفعاله اي ما يورثه بنفعه الحاشي
الامر المشق من الثلاثي الجرى ويجوز او قاسى كقوله يعلنا الزلة فلا يورثه هو طرد
في الثلاثي ويورثه عليه انه لا يخاله قوام وتعاد في قعر انعقد ذلك انما ولبعضهم قوله
بانه اذا بالاطراد الكثرة فكانه فيلزم كثرته واما في الرأى فانفقوا على انه لم يات
بقوله حلا لانه مصدر معرفته كجاء بمعنى الفجوة والعجز قال الشارح الرضى هو على ما قيل
مصدر معرفته ولم يتردد في الثلاثي دليل قاطع على تعريفه ولثانيته وصفه حال
كونه صفة الموت مثل بافساق بمعنى بافسقة بني اي كقوله واحد من الغنم بالان
بني لشبابه له اي لعمله معنى الامر عدا وزنه اما زنه فظاهر واما
عدا فما ذهب اليه الحياة ان فعاله بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة
وهذه الصيغة للمبالغة في الامر كفعاله للمبالغة في فعله قال الشارح الرفي والا
اي ان كون اسماء الافعال معدولة عن الافعال الفعلي شي لا دليل لهم عليه كقوله
في كل معدولة عن شي ان لا يخرج عن النوع الذي ذالك التنوين فكيف خرج الفعل بالا
من الفعلي الى الاسمية واما المبالغة فهي نايبة في جميع اسماء الافعال وبين الافعال
في كلام طويل من الاطلاق عليه فليرجع اليه وقال حالك علم للانبياء
اي لجميع من الانبياء انما قال علم لجميع لب فساق وانما قال للانبياء لجميع
فان لانه وان كان علم انما قال لكنه للمعاني للانبياء وقوله موتوا منه
وذكر لان على انه لم يجمع الاكثر من الانبياء كقوله موتوا منه وقوله موتوا منه

اهل الجاهلية لم يشابهوه فعلا بمعنى الامر عدلا وزنه متعوب استعماله في الآتي الآتي
الآتي فعلا على للانبياء يكون في آخرة زاه قاه بمعنى يخلفون فالكفر بما يقولون الحجازية
في بانه واقعه لا يرفون بين دات الراء ونهم بالجحيم باعتبار المر عن حفظ على الكوب وجم
الاكثر بانه الراء من مستل لكونه في بجزء كالمكر فاخير في البناء لانه اضف اذ سكوت
طرية واحدة اسهل من سلوكه طرية مختلفة الاصوات اعلم ان الاصوات البحرية على اللفظ ان
اما مقولة الرباب المصادر ولزم المصدر قوله ولم تخرج من فعله او لم تخرج من المصدر وتبارك اسم
فعلا لان مثلا ها الحج وحكم المصادر والثاني مثل سنة وصفه وحكم اسماء الافعال
واما في مقولة بل باقية على مما كانت عليه حيث كونه اصوات ساذجة ولم تخرج من الاصوات الافعال
وهي في نوع فما يخرج للا من مخرج معدولة كقوله المنتقم او المعجز في وج لا يظن
يحكم عليه اوبه على شي ومثلهما يخرج على اللفظ لا اسما على بمعنى بانه يصف من بمعنى بانه
صوت بانه اذا قلت خافا فاحدق الاصوات بانه صوت الغراب من نفسه وج لا يظن
يحكم عليه اوبه ومثلهما يخرج على اللفظ لا اسما على بمعنى بانه يصف من بمعنى بانه
البعير وج ايضا لا يظن ان يحكم عليه اوبه وهذه الام كلها بمعنى لا يظن ان يحكم عليه اوبه
على بمعنى بانه اذا قلت قال زب عن البحري او عند انا خذ البحري او عند انا خذ البحري
الغراب في هذه الحالة ايضا بمعنى كذلك لان اصوات بانه من حيث انها تتأخر في غلب
الادب بالاصوات هنا مما كانت باقية على ما يخرج من غير نقلها على بمعنى بانه يصف من بمعنى بانه
على بمعنى بانه اذا قلت قال زب عن البحري او عند انا خذ البحري او عند انا خذ البحري

بالتركيب في الالفاظ فالاصوات هذا الاعتبار في اللفظ انما في اللفظ ولم يتا اسم لعدم
فيها كما عرف حكمه صوت اي اسمه على لسان الانسان شيئا بصوت شيئا كما عرف في القسم الثاني
من الاصوات الغير المتكلمة او بصوت في اللسان يعني مثلا اي لاناخنة او اجرها وادعائها او
رجعها او غير ذلك ونما في الالفاظ المتبادر من البهائم ذات العقول الاربع فلا تبادر
ما هو الحيوان لبعض افراد الانشا ايضا كالبعضا والمجانين واذا كان ذلك على غير
النمط يتناول التعريف كلها في الاول كحقاقي اذا صوت به انسان شيئا بالالفاظ في
كلمة مستدرة او مخففة عندنا في البعس ولم يذكر المقادير في القسم الاول وهو ما كان
الاشياء من غير تعلق بالغير في ذلك لانه لما كان هذا القسم مع خلقه بالغير
مخففة بالاسماء المبيحة كانه كونه ذلك القسم كذلك او لكونه صوت الانشا من غير
غير المركبات المركبات المعدودة من البينات كل اسم مركب من كلمتين اي حاصلا
من تركيبين حقيقين او حكما اسميين او فطريين او مخففين وجعلها كلمة واحدة
شيء اصلا في الحال والاولى التركيب انما في الحقيقة او حكما للتأخير مثل سميح فانه في
الاخير منه صوت غير موضح لغيره فلا يكون كلمة مكتملة في حكم الكلمة حينه بحسب الاسماء المبيحة
وقوله ليس بينهما نسبة لخرج من عبد الله وناظر لانه بين جزئين واحد منهما
قبلا العلمية ولا ينبغي التخرج من هذا القسم من خمسة عشر من الالفاظ مع الالفاظ المبيحة
جزئية قبل التركيب نسبة العطف ونوعية النسبة على وجه آخر من هذا القسم
من حرفة القاد والاحصاء انما في الالفاظ المبيحة من الالفاظ

مع الاخرى والاشياء انما بفهم من فاهم الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الالفاظية وهي
الهيئة التركيبية التي في تباين النسبة المتعلقة التي يكون بين النوع والمنوعه خلافا
عشر فانه هيئة تركيب احد جزئيه مع الآخر لا يبدل على نسبة اصلها كما ان هيئة تركيب
جزئيه مع الآخر لا يبدل عليها من غير ذلك فانطبقا على المجرى والجزء وانطبقا على
الشيء فاحرف عطف او غير شيئا في الجزء ان الاول لوقوع اخر في وسط الكلمة الذي لا
لا عطف الثاني لضمير اللفظ في قسمه فان اصله حرف او غيره حذف الواو وكذا مع
خمس وعشر حادى عشر واخواتها يعني اخوات حادى عشر من ثمانى عشر والثاني عشر واخوات
كل من خمس عشر وحادى عشر واخواتها يعني اخوات حادى عشر من ثمانى عشر والثاني عشر
جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وفيه نظرا لانه في اللفظ
اللفظ لانه لا يرد به حادى عشر وحطبه ان المراد بصيغة الالفاظ انما اشتق من اسماء
من المشتقة منه كمن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العود السابق على المشتق فانه انما اشتق
واحد المشتق كمن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاشتقاق فانه اخذوا هذه الصفة من المراتب
للدلالة على ما ذكرنا اردون ياخذوا من الالفاظ المركبات ولا يستخرج ذلك من مجموع الجزئيات
صغيرة فاعلم لا يستخرج حروفها جميعا فاقترعوا على اخذها من اجزاء الجزئيات اذ في اخذها من اجزاء
جزئيات الالفاظ واختروا الاول لانه لا يبدل على المقصود من اول الامر فاحتملوا من اجزاء
المشتق حرف العطف وحده وعنه بعضه الواحد من اجزاء جزئيه وقوله بعد العشرة في حادى عشر
من حرفة القاد والاحصاء انما في الالفاظ المبيحة من الالفاظ

حادي وعشر اذ لا مفعول له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر
الاول وحذف الا اتي عشر واشي عشر فانه لا يثنى فيها الواو بل يثنى الثاني المقصود
الاول تشبيهه بالثاني سقوط التوبة والا وانه لم يتضمن الثاني حرفا آخر الركب الثاني
مع منصرفه انه لم يكن قبل الركب مبتدأ بعلمك وبني الاولة للتوسط المانع من
الاعراب وعلى النسخ لانه اخذ في الاصح اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول
انما هو في الفصح اللسان وفي لغات اخرى اياه احدى اعراب الجزئين معا واصله
في الثاني ومنع حرف المضاف اليه واخرهما اعراب الجزئين واصله الاول الى الثاني
الاصطلاحات باب جمع كناية وهي في اللغة والمصطلح ان يعبر عن شئ معين بلفظ
يترشح في التلاوة عليه لغرض من الاعراب كالبهام على التامه على كقولك جاءني فلان
وانت تريد زيدا والراد بها ههنا ما يكن به لا المعنى الصدق ولا كل ما يكن به بل بعضه
ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم اطلقوا في باب النيات ان يريدوا بذلك البعض
المعنى ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض القروى ويتعذر توجيه الباب
به مطلقا اعرض عن تعيينها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات
كم وبناءها الكونا موضوعا وضع الحروف او كون الاستهامية متضمنة
الحرف وحمل الجزية عليها وكذا بناءها لانها في الاصل ذات اسماء الاشياء وقد
كانه التشبيه وصار الجميع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كرم وبقى ذا على اصل بناءه
واحد منهما يكون للعدد والثاني منهما بذكر الكناية عن غير العدد لبيان

كناية عن يوم السبت وكيت وذيت الحديث اي الكناية عن الحديث والحكمة وانما بناه لانه
ان في واحد منهما كلمة واحدة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا يستحق اعرابا ولا بناءا فلما
وقع للفرد موقعها ولم يحذف خلقه عنهما رجع البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التوكيد
ومن الكلمات كجائين وانما بنى لانه صان التشبيه دخلت على او راي كان في الاصل
لكنه اعني من الجزية معانها الافراد وصار الجميع كاسم مفرد بعينه كم الجزية فصار كانه
مبنى على اليتكون على انه يكون آخره نونه ساكنه مكاني من لالتونين تمكن ولهذا يجب حمله
نونا مع انه التونين لا صوت لهما في الحظ فرتبة في البناء من حيث هو فذلك ان يذكر
المعنى معها فلم الاستهامية المتضمنة معنى الاستفهام ميمها الذي يرفع الابهام
من جنس المسئلة عن متصرف على التميز مفردا لانه لما كانت للعدد وسط العدد
وهو من احد عشر الى تسعة ميمه مفردا منصوبا جعل ميمه كذلك لانه لو جعل
الطرفين كانه حكما وم كم الجزية ميمتها مجزوءا بالاضافة مفردا نارة وبموجب اخرى
تقول كم ربحكم عندي ولم رجاكم كما تقول مائة ثوب وثلاثة اثواب وانما جاء مفردا لانه
العدد الكثير ميمه كذلك وانما جاء بمجمل لانه العدد الكثير في معنى كثره على
فان كان هذا الميم في المصريح بالكثرة جعل جملة ميمه لانها نائية عن معنى الميم في المصريح
بميمها اي في ميمه كمال الاستهامية والجزية تقول كم من ربحي ضربت وكم قوتك اهلكها
قال المصريح الرضوخ في الجزية كثر اخوكم من ملكه وكم من ميمه وذلك لموافقته
في الجزية كثر اخوكم الاستهامية فلم اعرف ميمه وراي في نظري لا يتردد

على حوازه كتاب موكب هذا الفن لكن جود الزمخشري ان يكون لم في قولنا على حوازه
 لم اتيان من آية بيده استغناء مية وخمسة وثلثا اي لكم استغناء مية كانت او خمسة صد
 لانه الاستغناء مية يتصرف الاستغناء وهو يتصرف في صفة الكلام ليعلم من قول اللغاة
 من اي نوع من انواع الكلام والخبر ايضا يدل على انشاء الكثير وهو ايضا نوع من الكلام
 فيجيب التثنية على قوله الامر في قوله وكما هو كان او فوق لثاني الاستغناء
 والخبرية فهو على ما ذكرنا من هذا النوع وهو الاستغناء مية والخبرية اي في واحد
 يقع من قولنا ومجروا ثم ياتي بموقع كقولها بقله وكذا اي كل واحد من
 الاستغناء مية والخبرية يكون بعده فعل او شبه فعل اللفظ او تقديره من مستغنى
 بضمير او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معولا على
 اي على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بالاجب المجرور وذلك انك تقول لم يركب
 ضربت لكم منصوبا على الظرفية مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول
 وغرد ذلك من النصوصات فتعبد لاحد المنصوبات انما هو حسب الميزان والاشتراك
 نحوكم رجلا ضربت في المفعول به ولم ضربت في المفعول المطلق ولم يركب في المفعول
 والخبرية نحوكم غلام ملك ولم ضربت ولم يركب واما جعل الفعل في
 اعم من ان يكون مطلقا او مقدر ليدخل في قاعدة نصب من كان في الكلام
 اذا جعل من قيد الى ان يشرطه التثنية وقدرته بعد فعله
 ايكم رجلا ضربت

وان لم يجعل من قبل ولم يقدر بعده فعلا غير مشتق منه فهو من هذه النسبة نوع داخل
 في قاعدة الرفع وكما قبله اي كل واحد منكم الاستغناء مية والخبرية ونوع قبله وهو خبر
 نحوكم رجلا ضربت او بكم رجلا ضربت او مضاف نحو غلامكم رجلا ضربت ومبني على خبر
 نحوكم رجلا ضربت او بكم رجلا ضربت او مضاف نحو غلامكم رجلا ضربت ومبني على خبر
 صدر الكلام لان تلحق الجار اسما كان او حرفا عن البحر متعلق بضمير فخور بقدوم
 الجار على ما علم ان يجعل الى اسم كان او حرفا مع البحر وتكون واحدة مستغنى عن المصدر وال
 اي ان لم يكن بعد الفعل ولا تقديره فعل وشبه فعل غير مشتق منه ولا قبله فجز
 او مضاف كان عن العوالم اللفظية من رفع اي فخور من نوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحوكم ابوك
 وهذا مبني من ههنا سيجب فانه خبر عن من معرفة عن ذكره متضمنة استغناء ما واما ما بعده
 فلهذا خبر مقدم على البدأ المكونة ذكره وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحوكم بركبكم فكم
 ههنا منصوب اليهم اولا واخلاق قاعدة التثنية اعتبارا الى الكافي فيه ودخول قاعدة
 الرفع ثانيا لقيام مقام عامل الذي هو خبر البدأ وتلك اي منكم في ثاني الوجه لا
 الاعرابية بالشرط المذكور في اسماء الاستغناء والشرط يعني انه يتالي تلك الوجوه في جميع
 هذه الاسماء لا في كل واحد منها وهي من وما واي واي والي وهي متحركة بين الاسماء
 بالشرط واذا كانت متحركة بالشرط كيف ايان محققين بالاستغناء من وما اذا كانت استغناء
 متحركة فيها الوجه الثامنة بالاول نحو من ههنا واذا كانت متحركة فيها الوجه الثامنة

نبان كان مجروراً

سلاحيہ

من وجوه الدراك وبمجي ان يعطى في ميثاقها اني عمدة قاعد ما الرضع بالابتداء استثنائية
كافة او جزئية والاخران النصب على تقدير كونهما استثنائية والى على تقدير كونها جزئية ولا يخفى ان
هذا الوجه مبنى على اعتبار جواز حذف ميثاقها وصور غير مذكورة فيما سبق فكل من الابق
تاخير هذا عن قوله وقد حذف في مثل كم مالك واما التسمية الاخرى فلربما عني الا الوجه للغير
واليت للفرق في وجه جوازها وتامه في عاء قد حلت على عشارى القداماء المجرى الروح
من البدل او الرجل فيكون مثله الكلف او العدم بعينه انما لكثرة التذمة صارت كذلك او هذا
خلفه لها نسبها الى سوء الخلقة وانما عدس حلت على النصفه بمعنى تلك التي كانت لاها
لكن منها مستكنا الاستكنا منها في معنى على كرمه في واختار من انواع خدمته الملب
لانه خدمة المولى وهي البغ في الزم من خدمته الاناسى والعشار جمع عشار وهو الذي
ان كل حملها عشرة اشهر ولحارها لانها تتأدها من الملب لا تطيع لسهولة في جعلها
زيادة متعة وفي ذكر عمتي وخالتي اشارة الى رواية عرافية ابيه واهله فالاستفهام
على النصب على سبيل التهام كانه ذهل عن كية عدد عمائة وخلافة فسال عنه
خبره على تقدير الجز على سبيل التحقيق او كثير من عمالك وخالك حلت على عشار
بورا ان كانت البور اى اى حبله على التهام او كم اوجهه على التكثير فارفع عنه على
المعنى او رضى عاين بقوله لك خبره قد حلت وكما استثنائية كانت او جزئية على
تقدير ارتفاع ما في موضع نصب لانه الفعل الواقع بعد ما يستلزم عليها استلزام
الطاعة والصورة والاركان غير متناهية في الابدان

واذا خففتها خففتها وذلك واضح وقد حذف منكم استهائية كانت في
في سائر ما لم يتركب في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا
عن كية ما كان او اجزعه كثره فظاهر الحال القرينة على انه سؤالا عن كية ولا
او ثانيا او اجزاء من كثره فافهمه كم درج او دينار او اقلكم درهم او دينار
مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا استلحق بكم ضربك
بعد العلم نوعه او خبره فظاهر ان السؤالا او الاجابة انما هي النسبة الى
ما تضررك اى كم مرة او مرة ضربت او الى ضرباتك اى كم ضربة ضربت فكم في هذا
المثال اما متعلق على القرينة او المصدرية والقرينة بين العيين اذا كان
النوع فظاهر واذا كان للعدد فاللحوظ في القرينة او لا الزما الدال عليه
الموضوعة الزمان وفي المصدرية او لا الدال عليه لفظه وعمله ان يكون
المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجلا ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم متعلقا
بالمفعول المفعول المفعول او الظروف المعروفة من المبتدأ المعبر عنها عند تقدير
ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا منكم اى من تلك الظروف
اى ظرف قلع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن القطع واما الآية فانه
نسيانه اعرب مع التوبيخ نحو رب بعد كان خيرا من قبل وسميت الظروف
عن الاضافة بما بان لان غاية الكلام كانت اضيفت الى الالف فاما حذف
غايات انتهى الكلام وانما تبيخه مع حذف الاضافة وسميت

في الاضافة الى المضاف اليه واختبر القم الجبر النقصا قبل كى بعد وما استجدها من الظروف
السميعة موطوعة عن الاضافة مثلثت وفوق وقدام وحظ وملك ولا يقاس عليها
ما عناه او يحذف في هذه الظروف على قلته ان يعوض النون من الضمان اليه فيبقى قال
فما كى تتركب وكنت قبله كاد انقص بالاء الواو فلا فرق بين ما عرفت هذه
الظروف المقصود من بين ما بنى منها وقال بعضهم انما عرفت لعدم نفيها مع الالف
فعميت قبل اى قد عا وقال الشارح الرضى والاول هو الحق واجرى مجرجه اى مجرى الظروف
المقطوعة عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء على القم وان
لم يكن يميز الظروف لشبهه بالغايات لشدة الايام الذي فيه كما فيها ولا يحذف منه
المضاف اليه الا بعد الاول ليس نحو فاعمل هذا الاخير وجاء زياريس غير لكثرة استعمال
غيره ما وكذا كى اجري مجرى الظروف فحسب شبهها بغير في كثرة الاستعمال
توقفا بالاضافة ومنها اى الظروف المبنية حيث المكان وقال الاخفش قد شغل
الزمان ولا يضاف الى الجملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اى اكثر الاشياء
وقد جاء اما تريحك سهيل طالع حيث فيه مضاف الى مفرده هو لا ينفصل
تري اى اخرى مكان سهيل طالع وانما تبيخ على القم بالغايات لانها غالب الاضافة
الجملة النسيئة واطافتها اليها كذا اضلاقة فشابت الغايان المحذوف
ما اضيف اليه فبقيت على القم مثلها مع الاضافة الى اللزوم يعرب بعضهم الزوال
على البناء الى الظاهر والجملة هو الاضافة على بناءه لشدته وذا الاضافة

أما المفعول فيه وقع في يستغفر

الاضافة نحو المالا الذي زيد وقد يثبت في بعض لغات العرب بذكره خاصة عند و مثل انك يوم لمسايتها الظروف المضافة الى الجملة نحو اذا وحيث و هذه المشابهة
 سماعا بينها النون بوزن التثنية في مثل رطل زينا ولا لا يحذف عنها و يشبهه وكونه زورا واما في بعض الظروف فيجوز اعرابها لكونها اسمي مستعملين للادراك المعرفي والمعرفة
 استعمالا سيرة وغيرها فمما قلنا منقوحا في مفهوم الطاء المستندة وهذه هي هذه ابان المعرفة والتكرار من اقسام الاسم المعرف بما اسم و يقع بوضع جزئي
 لقائه وقد تحذف الطاء المضمومة وقد يثبت انباء الضمة الطاء المستندة او الميم والياء لشيء من قبيل اي بانه المعينة للعلوم في الكلام والمخاطب المعهودة بينهما
 وجاء قط ساكنه الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فنه خ ل غات على الماضي الذي هو المسمى شيئا بهذه العلوم والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع
 الفعل الماضي المتني او الزمان الماضي المتني ووقع شيء فيه يستغفر النفي لجمع الاسم اسم اعتبارا ذاته مع قطع النظر عن هذه الحسنة فهو التكرار فعلا ما وضع لشيء شامل
 نحو ارايته قط و بناء المنقذ لوضعه وضع الحروف و بناء المستندة لمسايتها الظروف والتكرار وقوله بعينه يخرج به التكرار وحيث اي المعرفة سنة النوع بالاستزاد و اشار
 وفيها على اخته عوضا منها عن شيء ينفع العبيد ومنهم الصادق قد جاد في ذلك في بيان الذكر التي يربطها بحسب الرتبة المخرجات فانها موضوعة بازاء معاجنة
 للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبلي المتني والزمان المستقبلي النفي لجمع الاسم اسم اعتبارا ذاته مع قطع النظر عن هذه الحسنة فهو التكرار فعلا ما وضع لشيء شامل
 نحو ارايته عوضا و بناء عوضا على النعم كونه مططوعا عن الاضافة كقولهم وبنوهم لا ينادوا ولا ينفهم الا واحدا بضمه وكون التقدير المشترك فكل ذلك
 اعراب مع المضاف اليه نحو عوضا على النعم كونه مططوعا عن الاضافة كقولهم وبنوهم لا ينادوا ولا ينفهم الا واحدا بضمه وكون التقدير المشترك فكل ذلك
 الذي يقع على وجه الوجه والظرف المضافة الى الجملة والى الكلمة او المضاف الى المضاف اليه لا ينادوا ولا ينفهم الا واحدا بضمه وكون التقدير المشترك فكل ذلك
 بغيرها ولا تسابها البناء من المضاف اليه ولو بواسطه على النعم كونه مططوعا عن الاضافة كقولهم وبنوهم لا ينادوا ولا ينفهم الا واحدا بضمه وكون التقدير المشترك فكل ذلك
 تقاير يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى من جزئي يومئذ فمن قرأ بالترجم
 اعرابا ايضا لكونها اسما مستحقة للاعراب والاعراب كالتثنية
 منه وكذلك له كذا كونه من النون بوزن التثنية في مثل رطل زينا ولا لا يحذف عنها و يشبهه وكونه زورا واما في بعض الظروف فيجوز اعرابها لكونها اسمي مستعملين للادراك المعرفي والمعرفة
 فانه هذا البناء وتكرار والثاني المستعمل في اسم الاستشارة في الموصلة وانما

عن المضاف

الى احد عاقلان فيه تناو بلقيار تناوت المتنا اليه وله ما ثبت التناوي بين اثنان
 بعد بيانه بين اثنان المتنا اليه واضاف هذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب
 سيبويه فان قيمة اختلافات كثيرة التفرقة ما وضع كشيء لا يجنبه الا لا يجنب
 ذات المنعينة المعهودة المعروفة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشيء
 للمعرفة والتفرقة ويقوله لا يجنبه فثبت المعرفة اسماء العدد وانما افرادها بالذكر
 لان لفظ احكام خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع او الالفاظ وضعت لشيء
 لا احاد ولا شياء مستمرة كانت تلك الاحاد او مجمعة فالاشياء هي المعهودات
 واحادها هي واحد واحد منها ومكة الاحاد ما يجاب بها اذا شئ عموما واحد واحد
 ومن اكثر من واحد من تلك المعهودات انكم ولا الالفاظ الموضوع بالانسان الكثرة
 بان يكون كل واحد منها موضوعا لكلمة واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع
 لكلمة احاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذ اشئ عن معدود معدود منها لكم
 بالواحد والاشنان موضوعا لكلمة اذا اخذت مجمعة متكررة مرة واحدة فاذا
 سئل عن معدودين يجاب بالاشنان وهكذا الى ما لا نهاية له وفظ من هذا التقرير
 ان تعظم الواو والاشنان داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في مرتبة
 النحاة وان لم يكونا عند بعض الخاط من العدد ولما كان المتبادر من هذا
 العبارة ان نفس الكلمة هي الموضوع لمن غير اعتبار مع آخر لا يخصص التعريف
 بمثل رجل في رجلين ودرع في درعين ومن وضع حيث لا يفهم منها الواحد

والاشياء فعد اطولها او اصولها اسماء العدد التي تفرغ منها باقيا اما بالانفاد
 الثاني كواحدة واثنان او باسقاطها كالك الى تسع او بالتشبيه كما بين والقين
 او بالجمع كالف والواو عشرة او بالتركيب اثنان كالك كالك لثلاثة او اقترابا كعشرة
 عشرة والعشرون عشرة عشرة عشرة عشرة عشرة عشرة ومائة والالف
 فالاحاد المذكورة عشرة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة ومائة
 وشية واحدة والاشنان ومائة في الالف والمائة في الالف والمائة في الالف
 عشرة رجال في عشرة وعشرة عشرة عشرة عشرة عشرة عشرة عشرة عشرة
 امارة عشرة امارة ولم يفعل الا ما العكس لكون المذكور اسبق وقوله اذا اجاوزت
 عشرة احدى عشرة اثنى عشرة في الذكر فواحد عشرة رجلا احدى عشرة اثنى عشرة
 وثلاث عشرة في الموات نحو احدى عشرة امرأة على الاصل بذكر المذكر وثلاث عشرة
 وغير الواحد الى واحد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشرة تسعة عشرة
 في الذكر نحو ثلثة عشرة رجلا ثلثة عشرة الى تسع عشرة في الموات نحو ثلثة عشرة امرأة
 اجاء للجزء الاول فيهما عالم قبل التركيب وتذكر الثاني في الذكر كراة اجاء اثنى
 من جنس واحد فيما هو كالك الكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنى عشرة
 فان الثاني فيهما من جنسين واما تذكر الثاني في احدى عشرة واثنى عشرة فلهي
 التثنية والثالثة في تشابه جمل من لام الكلمة فلم يتمم في الثاني ولهذا احكاما عليه
 في جنس كثر من الثاني واما تاتي في الالف في الموات لانه لا وجه في الذكر

ما هو القليل وتقول للذكر ثلثة الى عشرة رجلا
 جماعة المذكور اثنان ثلثة الجماعة

لما عرفت وجب بينه الموثق لاشتداد المانع وهو عدم الفرق بين المذكور والمؤثبات
 الباء لانه من المثنى والتالي الثالث لانه قوله الوصل عوض منها اي من الباء
 كسر الشين عند التركيب في الموثق اثنى عشر نحوذا عن نوال الى سبع فحات مع ثقل
 التركيب في احدى عشرة واثنى عشر او خمس عشرة الى سبع عشرة والحي اثنى عشر
 وهو اللفظ الفصحى او السكون اخذ من الفتح وقوله عشرة واخواتها كسر الشين لانه
 منصوب بالعطف على عشرة والنصب محلا بمفعول القول وهو ثلوثها واربعون وخمسون
 الى تسعين فيها اي في الموثق من غير فرق وهو عقود ثمانية وقوله فيما اذا هي كسر
 مع تلك العقود الى مقدار واحد مشرف في المذكور احدى وعشرون في الموثق ولما ثبت
 الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب لانه المعطوف والمعطوف عليه في قوة
 التركيب لم يكن استعمالها بالعطف على صيغة لفظا ما تقدم بعينه فلذلك لم يدركها
 في قاعدة العطف بل لفظا ما تقدم بل خصها ما عداها فقال تم بالعطف على عطف
تلك العقود على الزائد عليها كما نرى ذلك الزائد بلفظ ما تقدم من اسماء العدد
 بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في الذكر واثنان في الموثق ثلث وعشرون
 في الذكر وثلاث وعشرون في الموثق الى تسعة وتسعين الى سبع وتسعين وقوله
 ذا او على تسعة وتسعين مائة والالف في الواحد يا بيان والثاني في التثنية يا بيان
 في الذكر والموثق من غير فرق بما بين اتم لانه فيما اذا على مائة والالف بما بين اتم
فيها اي بلفظ الزائد عليها او بلفظها على الزائد حال كونها

واقعا على صيغة ما تقدم من اسماء العدد من غير تغيير وتحويل فتقول مائة واحد
 او واحدة ومائة واثنان واثنان ومائة وثلاثة وثلاثة او ثلاث تسعون مائة واحد
 عشر رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة واحد وعشرون رجلا واحد وعشرون امرأة
 ومائة واثنان وعشرون رجلا واثنان وعشرون امرأة ومائة وثلاثة وعشرون
 رجلا او ثلث وعشرون امرأة الى مائة كسعين امرأة وكذا الحال في ثنية المائة والالف
 جميعه ويعبر ان يحكى العطف في كل فتقول واحد مائة الى آخر ما ذكرنا الاصل في
 تمام عشر فتح الباء لبيان صيغة الاعراب المركبة على التثنية عشر وباربعين
 اي سكن الياء ثانيا في التركيب بالتركيب كما في معدى كرب وسقن وها اي حذف الياء فتح
 النون لانه اذا حذف في الوجه بقاء الكسرة كما في قولك جامتي القاضى اذا حرفت
 الياء الالف اذ سوت ذلك فيه كونه مركبا فروع زيادة اشتغاله فجعل وضع الكسرة
 فتحمة قال الشارح الرضى ويجوز كسرهما ليدل على الياء المذمومة لكن الفتح او الفوق
 الخط اخذت لانهما مستوحاة الاو اخر مرتبة مع العشرة وما فرغ من بيان حال اسماء
 العدد شرح في بيان حاله من فتحها وابتداء من التثنية لانه يميز الى العدد الاثنى عشر كما سبق
 به عن الالف يميز التثنية الى العشرة والثلاث الى العشر فتقول اي مجرور ومحقق عطف
 نحو ثلث رجلا اي مع ثلثه رهط اما كونه منصوبا لانه كما انما استعمل في التثنية
 العجز بالاضافة للمعنى لانهما تسعة التثنية والالف في ما كونه مجرورا بالبيان
 العدد والعدد الالف في التثنية لانهما تسعة التثنية والالف في ما كونه مجرورا بالبيان

عشرة

مائة تعين مسند واثنا عشر لخواصه وكذا قياسها ان يجمع فيها المئات
او تسمى لانه لانه يجمع في صورة جمع المذكور السالم وهو مائة
والثاني جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع
المذكور السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا ثلثات لكنهم كرهوا ان
يتميز الجمع بالان والثناء بعد ما تعود الى الجمع بعد ما هو في صورة الجمع
بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقصر على المزدح كونه اخر
وميزا احد عشر الى تسعة وتسعين الى تسع وتسعين مئة
اتابعه في العقود فلتعذر اضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون
معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست في الحقيقة نون الجمع
واما في ما عداها فلا تميز كرهوا ان يميزوا ثلثة اسماء كاسم الواحد والجمع
عليه خمسة عشر لان اضافة اليه فيه لمكان غير العدد لم يميز اخرج
ذلك الميز فلم يميز صير في ثلثة اشياء شيئا واحدا وانما جاز وانما ثلثة
امرأة مع انما يميز صير في ثلثة اشياء شيئا واحدا ليطرد عاثة امرأة وانما
افراده فلا لانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعني افراده ليكون الفضل
فلا يميز مائة والي وتميز ثلثتهما وتميز جمعه اي جمع الالف واللام
لم يميز وجمعها كما قالوا ثلثتهما لانه يستعمل في جمع مائة الى الالف
مفروض لا يقال ثلثات لانه يميز في الجمع

فانه يقال

فانه يقال مائة رجل كما يقال الف رجل فمفروض لانه لما كانت مائة والالف
الاعداد كالاحاد وناسب ان يكونا ميمزها على طبق ميمزها لانه لما كانت الاعداد في
جانب الالف من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها لغير ميمزها الجمع الموضح
للكثرة وفي ميمزها المفرد الالف على العلة وبما في التعادل واذا كان المفرد مؤنثا والالف
لمعرب يميزون بالواو كلفظة الشخص اذا عتبر بها في المؤنث او بالالف بان يكون
المعرب مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس اذا عتبر بها في الذكر فوجه ان في العدد
وجان التذكير والثاني فانه ثبت قلت ثلثة اشخاص وانت تزيد النساء اعتبارا
باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان ثبت قلت ثلث اشخاص اعتبارا بالمعرب ولا يميز واحد
واحدة ولا اثني واثنان وثلاث ميمز فلا يورد الواحد مع ميمزه كما يقال
واحد رجل ولا الاشياء معه كما يقال اثنا عشر رجلا بل يذكرون ما يصلح ان يكون تميزا
لها على تقدير ذلك ذكر التميز معهما ويطردون الواحد والاثني استغناء لفظ
التميز اذ الصالح لان يكون ميمزا على تقدير ذكر معهما الالف يميز على الجنس و
يصغفه على الوحدة والاثنية عنهما اي عن الواحد اذ كان التميز مفردا والاثني
اذا كان مثنى يميز كور رجلين فانه يصغفه رجلينهم بالجنس والوحدة من صغفه رجلا
الجنس والاثنية فذكرها استغناء عن الميمز فانه عيان ميمز الواحد مع
مئة كانه ميمز كذا فانه لا يميز عن مئة كانه ميمز عن مئة كانه ميمز عن مئة كانه ميمز
فانه يميز في الجمع

فانه يقال

يُعتبر الجمع في ما هو اقرب اليها وهو اقرب اليها وهو الانثى ولا يصح ان
على الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان استثناء بلفظ التميز اي بخواصه من
بهيئة الخاصة القابلة للتحقق علامة الافراد هي التميز او علامة الاشياء
التي هي في النسبة فلو اعتبر مع علامة الافراد استغنى عن ذكر الواحد على
واذا اعتبر مع علامة النسبة استغنى به عن ذكر الاشياء على حدة فاختار
لحق العلامة التي هي اخف عن ذكرها ولا شك ان رجلا ان اخف من اثنان
وذلك الاستثناء انما يكون لافادته اي افادة لفظ التميز النص المصنوع
التفصيص على العدد والتميز به الذي قصد ذلك التفصيص والتميز بالعدد
اي بذكر اسم العدد فلما افاد التميز ذلك التخصيص استغنى في افادته
ذكر العدد على حدة وتقول في المفعول من المتعدي اي في الواحد من المتعدي
باعتبار تصوره اي بسبب اعتبار تصوره اي بتصور ذلك المفرد عدد الانثى
عليه بواحد اثنان في المذكر فتعوله الثاني مفعول القول واذلا القول افاد
باعتبار تصوره الواحد اثنان بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني الواحد مصير
بانضمامه اليه اثنان وانما اثنان من الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد فيكون
الواحد مصيره واحدة والثانية في المؤنث على هذا القياس وهو
الخاص في المذكر والعائنة في المؤنث لا غير اي لا تقول عتودت فلان
فما تحت الاثنان والافراد العتودت

سما وتقول في المفعول من المتعدي من غير اعتبار معنى التميز
الاول والثاني اذ وقع في المرتبة الاولى والثانية في المذكر والاول والثانية
في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التميز وانما لم يسم الواحد والواحدة لانها
لا بد لان على المرتبة فابدا منها الاول والاو الدلالة عليها وهكذا الى الثاني
والثانية عشر والحادى عشر في المذكر والمائة عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر
والثانية عشر الى التاسع عشر والتاسعة عشرة وعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد
سواء كان بغير المصير او لا يحكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول
في المذكر اثنان واثناك والرابع في المؤنث الثانية والرابعة الى العشرة وكذا
في جميع المراتب من الركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة يؤنث لاسمي في الركب
للمؤنث كما تتركها للمذكر نحو اثنان عشر وانما ذكر والاسمي لانه اسم الواحد
مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر لانه لجماعة وتقول في المعطوف
الثاني والعشرون والثالثة والعشرون من اي ومن اجل اختلاف الاعيان
اعتبار تصوره واعتبار حاله اختلفا فافهما فلا تخلفا فافهما في الاولى
انها لا تسمى المؤنث المفعول باعتبار تصوره ثالث اثنان بالاضافة الى الانثى بوجه
الخاص اي اثنان ثلثة من قولهم ثلثتها بالتحديد اي حيرت الانثى ثلثة وقيل
في الثاني ان المفعول باعتبار حاله ثلثة ثلثة او ربيعة او خمسة بالاضافة
الى المؤنث

انما فيه الواو الاربعة والخامسة والاولون جواراً رادة الولد الاول من عا
العشرة وذلك مستبعداً وقوله في امانة ما زاد على العشرة حاوي عشر
عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر شأناً
درجات بناء على اول الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحاشية لان الاول
الاول لا يجاوز العشرة كما عرفت وان ثبت ذلك في اداء هذا طعن حاوي احد
بجذبا الجزء الاخر من المركب الاول استغناء عنه بذكر في المركب الثاني وهو
تقول الى تاسيع ستة عشر فنقرب الجزء الاول من المركب الاول لان نقل الجزء
الموجب للباء وبني الجزاء الباقيان لوجوب البناء فيهما وهو التوكيد المذكور
والموت ذكرهما بعد باب اسماء العدد لا يخرجوا مباحة الى ذكر الثالث وقوله
المذكر لاصالة واخر تعريفه لانه عددي وتعريف الموت وجودي الموت ما
اسم كان فيه علامته الثاني لفظا اي مفعولة كانت تلك العلامة حقيقة
كاملة ونافية ونفيها او حكما كعرب الالف الرابع في الموت في حكماء الثاني
ولهذا لا يظهر ان في تصغير الرابع من الموتان السامية او تعديرا
مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونا ونعا وقدم وغيره من الموت
والمذكور بخلافه اي اسم تلبس بمخالفة الموت اي لم يجد فيه علامة
اللفظ او لا قدرا او علامته اي علامته الثانية انما اولت حاله او لم
اسم وجب اي في كونه دمر في زمانه من غير ان يفسد في زمانه

[illegible]

صورة النمل ايضا لا يحتاج الى التفسير بقولنا ان فعل كان احسن است
لاحكام جميع الافعال في صورة الفعل ايضا كالتجارب في الخواص التامة
بالفعل وفي تركه فقول حضرت القاضي امرأة وحضر القاضي امره
اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقي متولدا
غلب في اسماء الذكور كزبد اذ لم يسم بامرأة فانه مع الفصل في
موجبات اليوم في رفع الالتماس وحكم ظاهر الجمع لا الضمير فان
اذ كان ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجل جازت او جاءوا فغير الجمع المذكور
لانه لو كان جميع المذكر السالم مجزئاً لكانت جازت الزيد ولا
جذبت بطلنا اي سواء كان واحداً او ثنائياً او اجماعاً كالمؤنثات او
او نحو جذبت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانما بالجنس لا بالثبوت
الحقت الشبهة وان شئت تركنا نحو جازت الرجال وجاء الرجال وضمير
المذكر العاقلين من مجموع النكس وغير الجمع المذكور السالم فانهم اذا جمعا
فان ضمير الواو لا غير يقال الزيدون جاؤا ولا يقال جاءوا ففعل اي ضمير
فعلت وهو المستكن فيه المفعول بالتاء الساكنة للتأنيث بناءً على
نحو الرجال جاءوا وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو كونه مفعولاً
من جمع والتاء والايام اي ضمير التاء وما يماثلها في كل ما جمع
فانه لم يكن من العقول ولا يعلو ولا يعلو الايام وما يماثلها في كل ما جمع

غير السالم فعلت وفعل اي ضمير فعلت متروكاً بالتاء الثانية بناءً على الجارية وضيم
فعلوا اي بالنون اما في جمع المؤنث فظ لا هذه النون موضوعة له واما في جمع
المذكر الغير العاقل كما لا يام فلائذ لا اصل له في التذكير كالرجل فغيره في حقه فاجري
مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقاً للشرح الوافي ان النون من ضمير الجمع
غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعملها في النساء لانهما في الجمع
غير العقلاء اذ لا ياتان لتقصاً عقولهما مجزئاً مجزئاً غير العقلاء كالمذكر في
اي اخر منزه بتقدير المضى او قد بعد قوله ونوه مكسورة قولنا مع لواحقه وال
لا يصدر عن التعريف الاعلى مثل مسلم من مسلمين كما لا يخفى وكذا كسرة
الواو المراد لا يستغنى عن هذه التعليلات التي حالة الرفع او الاء مفتوح
ما قبلها مفتوح حرف كان في الياء حالة النصب والجر ليمارعة ضيغة الجمع
ولم يفسد كثرة التنوين وخفة الفتحة وتوابعها عن الحركة او السكون مسكورة
لظلالها في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف والالف التي في حكم
الفتحة وفتحة الواو لا بد من ذلك الحق واللاحق وحده اوضح الحق والابهي
لانه لا يخلو الحق النون وعدم دلالة الحروف على ذلك لانه على تقدير تسليمه
الواو امر من امر ثلثة على شئ صح انه يقال هذه الامم الثلاثة والاله يعلم
غاية الامم والحيات ان يكون واليا ما وسعت هذه من الامم على اربعة
اربع منزهة من في العدد يعني الواحد حاله كونه في الالف من جنسه

أي من جنس منزه باعتبار دخول تحت جنس الموضوع له بوضع واحد
 بينهما والوارث بقرينة ما يتلوه في الوحدة والجنس جميعا لا يستغنى عن قول
 إشارة إلى الفائدة لمقوله هذه الروق بالاسم المفرد وإلى أنه لا يجوز تشبيه الاسم
 بمعنى مختلفين فلا يقال قرآن ويراد بهما الظاهر والباطن يراد بها ظاهر
 على الصحيح خلافا لبعضهم فإنه قلت هذا شيك بالابوي واللام والهمزة
 والشخص فإنه تنبأ بالاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام وكذلك
 القرآن باعتبار معنيين مختلفين هما القرآن والشمس فلما جاز أن يجعل الاسم
 بالاسم الاب أو الام لغو الخاسب بينهما ثم تأوّه الاسم بمعنى المستقيم
 مفهوم يتناولهما فيجاء شافيتي باعتبارهما فيكون معنى الابوي المستقيم
 وكذا الحال في الشمس بالنسبة إلى القرآن فإن قلت فليعتبر مثل هذا التفسير لا يرد في مكان التثنية واللام أي وإن لم يكن كذلك بان كان الله هو باء حقيقة
 في القرآن أيضا أجناس إلى أو عام اسمية للظهور والحيث فإنه موضع التثنية وهو
 حقيقة أو يتأول بالمسمى ليحصل مفهوم يتناولهما فيشئ باعتبارهما فلا
 في صحة هذا الاستدراك لكن الكلام في جواز تشبيهه بمجرد اشتراك اللفظ بينهما
 الذي اختلف فيه والمعا اختار عدم جوازه وبهذا الاستدراك تشبيه
 المشتركة حقيقة أو ادعاء وجمعها في زيد مثلا إذا كان علما للشيء
 بالمسمى بن زيد ثم يجمع ويجمع وكذا إذا صار على ادعاء للمسمى أو
 عمر ثم يثنى ويجمع ويجمع وقال الأبي أن قال الامام الشيخ
عمر بن عبد العزيز

تكون الحقبة مطلوبة فيها يكفي تشبها وجمعها مجرد الاستدراك في الاسم بخلاف
 الجنس فليس فعلية هذا البعض ينبغي أنه يذكر في تعريف التثنية قوله من جنس كان آخر
 المفرد الذي حقه علامة التثنية في بعض المواد مما يتطرق إليها التغير الاسم المعنى ان يبين
 الحكم ما يتطرق إليه التثنية لأن حكم ما ولاء يعلم من تعريف التثنية فتأله المقصود أي الاسم
 المقصود وهو ما في آخره ان مفردة لازمة ويسمى مقصولا لأنه عند المفرد ولو
 لأنه يجوز من الحركات والعصر الجنس ان كان الفعالية عن واحد حقيقة كعوضان
 وحكامان كان مجهولا الاصل ولم يكن كاللوان في المسمى بالواو واللام أي والحال ان ذلك
 المقصود ثلاثة أي غايبه أربعة احرف فصاعدا من الرابع والثلاثين المزجي
 مفهوم يتناولهما فيجاء شافيتي باعتبارهما فيكون معنى الابوي المستقيم
 وكذا الحال في الشمس بالنسبة إلى القرآن فإن قلت فليعتبر مثل هذا التفسير لا يرد في مكان التثنية واللام أي وإن لم يكن كذلك بان كان الله هو باء حقيقة
 في القرآن أيضا أجناس إلى أو عام اسمية للظهور والحيث فإنه موضع التثنية وهو
 حقيقة أو يتأول بالمسمى ليحصل مفهوم يتناولهما فيشئ باعتبارهما فلا
 في صحة هذا الاستدراك لكن الكلام في جواز تشبيهه بمجرد اشتراك اللفظ بينهما
 الذي اختلف فيه والمعا اختار عدم جوازه وبهذا الاستدراك تشبيه
 المشتركة حقيقة أو ادعاء وجمعها في زيد مثلا إذا كان علما للشيء
 بالمسمى بن زيد ثم يجمع ويجمع وكذا إذا صار على ادعاء للمسمى أو
 عمر ثم يثنى ويجمع ويجمع وقال الأبي أن قال الامام الشيخ
عمر بن عبد العزيز

كان تحراً ابالفية احدهما المد في الصوت والثانية للثابت فلهذا
 الثانية هرة لوقوعها طرفاً بعد الذريعة قلبت واو فيهما الاول
 الهرة من ينشأ من جنس الالف فينبغي ان لا يقع بين الالفين مع
 غير اصلية والواو اقرب الى الهرة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو
 في مثل اوت واجوه وسرهما صحت قبل حرمان وحكى المبرد عن المصنفين
 في قلبها بالفتح حرمان والاعراب قلبها واوا والا اي ان لم يكن
 اصلية ولا الثانية بان يكون اللامان لغلبة فانه هرة للالحاق بالواو
 او منقلبة عن واو او ياء اصلية لكساء وداء فانه اصلها كسكو
 والوجهان المذكوران جائزان احدهما بثبوت الهرة وبقاؤه لانه
 في الصوت الاول منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن اصل
 فتشابه الهرة قراءة فثبت في الصوتين كما في قرأوا ثانياً قبل الهرة
 لان عين الهرة في الصوتين ليست باصلية فتشابه هرة حراء فانقلبت
 مثلاً واوا في الترجمة الشريفة الشريفة ان اللزوم من هذه العلة
 انه لا يجوز ان يقال في هراء الاول بالهزة او رد او بالواو او
 المشهور واداء الياء فكان ينبغي ان يقع المص والافجوهان
 العهد لكونه عبارة عن اشارة الهمزة ووجهها الى الاصل لا اشارة الى
 الوجهين المذكورين كما هو المستند من اللزوم كذا في تحقيق

ثبات كالمفصل والمفتاح والكتاب فاجدا فيها انما حكم باستشهاده غير ما وقع
 من الرقي من انه قد قلب المبدلة من اصله ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل
 بالواو ويجوز ان يكون اي نون التثنية للاضافة اي كاجل الاضافة او النون
 تامة مقام التثنية بوجوب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال
 الاستراخ فيتناها وحذف تاء الثانية التي قياسها ان لا يحذف عن آخر الثنية
والثانية في خفاء والياء على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيما على
 قياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان تاء واحد من الخصيتين والاليتين لما
 شذ انصالحا بالآخر بحيث لا يمكن الانتفاع بها برونها صادرا بتمتله بغير
الثانية لا يقع في حشوة وقيل خصي والى استعماله وهو العشاء في
الثانية وان كانا اقل استعمالا لهما ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة في
 بيانها بفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء الثانية اذ ليس
 المستعمل وقعت على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا التي في بيانها
المعجم ما ذكر ان اسم دلم على جملة احاد مقصورة اي يتخلو بها المقصد
الثانية في الاسم الثانية اي برونها في مادة المرده الذي هو الاسم الدال
 واحده من تلك الاحاد حال كونه تلك الحروف متلبسة بتغيرها بالصوت اما ان ياء
 ونقصها او اختلاف في الحركة والسكنان حقيقة او حكما فالجواب في قوله الحروف
 المرده اما معلقة بحول مقصورة او بقوله الثانية اي برونها على سبيل التنازع

وقوله يتغير ما ظرف مستقر حاله من الوجود دخل في قوله يتغير بما لا واحد له من انقلبه نحو ابله وغنم فليس يجمع بالانفاق ونحو ذلك مما يقع بالواحد
 السلامة لالة الواو والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والهمزة بالصور جمع لصدق المدح عليه فان التغير الماخوذ في الهمزة من يكون
 تغيرت الكلمة بهذه الزيادة الى صيغة اخرى وقوله ما دل على احوال سبب التغير فصيحة ذلك اذا كان مفردا ختمه قضي واذا كان جمعا ختمه اسد وهو
 يشتمل الجمع واسماء الاجناس كثر ونحو فانها وان لم تنزل عليها والجمع لوان صحيح وكسرها فالجمع اي الجمع الصحيح ثارة يكونا كذا وتارة يكون
 فقد نزل عليها استعمالا واسماء الجمع كرهط ونحو وبعض اسم في الجمع اليجمع المذكور الحق اخرى اي اخرى مفردة او مضمومة ما قبلها في حالة الرفع
 كثلث وعشرة وبقوله مقصودة بحرف مفردة خرجت اسماء الاء بكسرها قبلها في حالتي النصب والجر والنون عوضا عن الحركة او النون على
 فاذا قصد بالتثنية الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا قصد بجمع الخلق مستوحاة لتعادل حقة الفحة مثل الواو والضميمة ليدل ذلك
 استعمالا لبقوله بحرف مفردة وكذلك بقوله بحرف مفردة خرج الحق او اللاحق فقط او مع الملقى على ان معناه اي مع مفردة الواحد حيث
 الجمع والعدد فهو مما الفارق بينه وبين واحد التاء ونحو انهاء الكثر منه ولم يقل من جنس التثنية بما ذكر في التثنية فانما قبل التثنية
 مما هو اسم جمع ليس يجمع على الاصح بل الاوالة اسم جنس والتاوجب ثبوت اصل الفعل في المنفصل عليه ولا كثرة في الواحد قبل ثبوت
 اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الغرض كما يقال فلانة افقة من اللحم
 جمع الجماعة وقد علمت انها خارجة عن الوجود المجمع والذ
 اة اسم الجنس يقع على الواحد والاثني وضعا بخلاف اسم
 قبل العلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس في ذلك يجب
 لا بالوضع على انه لا يضر في التوام كون العلم اسم جمع ايضا
 على الاصح وهو قول سيبويه لانه لا اختصه قال جميع
 التي لها احاد من ركبها كجاء وبأمر وكسب جمع قاله الغراء
 اسماء الاجناس كثر ونحو ونحو ونحو ونحو

كثر فاة اصله قاضي

بعد الحذف ما قبلها أي حرف كان قبل الالف على ما مشتق حاولت بغير ليد العلماء أي مذكر غير مستوفى صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم أيا ما هو الموت
 على الالف مثلا معطوف في حالة الرفع ومسططين في حالة النصب والركب يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة افعل والمؤنث على صيغة افعل والمؤنث على صيغة افعل
 مصطفين قلبت الياء الساكنة كصاحبها وانفتاح ما قبلها ووجه بين افعل التثنية كفضلون ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التثنية كفضلون
 لاقت الساكنين وشرطه أي شرط اسم اريد جمعه جمع الصحيح المذكر لانه على الزيادة وشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلا كفعلي أي مذكر غير
 صيغة جمعية اذا كان ذلك الاسم اسما محضاً من غير معنى الوصف في تلك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فاعل والمؤنث على صيغة
 فاعل علم فيكون مذكراً على ما يقتضيه من حيث مستواه لا من حيث لفظه وأعلى مثل مسكونة بكري فانه لا يقال فيه مسكونة للمؤنث فيه وبين فعله فاعل
 ذلك لكونه هذا الجمع المجمع لفظه بناءً على الواحد فيه والمذكر العلم العاقل المذكر بانواعه ولم يعكس لانه فعول فعلة اصله الفرق بين المذكر والمؤنث لانه
 فاعل الاشرف للاشرف فان فقد فيه الف كالعين او اشارة كالمرة او الاء كالماء وشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكراً مستقلاً
 اخرج للدرس المذكور جمع هذا الجمع واو وبالذكر ما يكون مجرداً عن الاء في هذه الصفة يتاوه الوصف مع المؤنث مثل يجمع ومبوك يتاوه
 او مقدر يخرج عن قوله فانه لا يجمع بالواو والنون خلافاً للكونية صيغة واحدة جمع وصبك فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والهمزة
 كسياه فانها جاوزت وطحن بسكوه الاء وابن كسياه بنحوها ويد ظالم يفتح المذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحد الجانبين
 نحو ورقاء وسلاء اسمي يفتح فانها يجمعان بالواو والنون اشارة الجمع جمعا مستقلاً فيه مثل جرح ومسير والشرط الخامس ان لا يكون الاسم
 الثانی هو التاوه الالف فلا يمنع من الجمع بالواو والنون لان التاوه المذكور مذكراً متلبساً ببناء الثاني مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر
 ثلث واو ايما هي صيغة علامة الثاني والقصور اتخذ في صيغة التثنية واللام للزم التثنية وحذف نونه أي نون الجمع بالالف ضافة لانه في التثنية
 والاء عليها وشرطه أي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع الصحيح المذكر لانه على الزيادة وشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلا كفعلي أي مذكر غير
 من القينات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فاعل كفعلي أي مذكر غير مستوفى صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم أيا ما هو الموت
 الالف كونه مذكراً على ما يقتضيه من حيث مستواه لا من حيث لفظه وأعلى مثل مسكونة بكري فانه لا يقال فيه مسكونة للمؤنث فيه وبين فعله فاعل

في حذف كرم

65

والثاني كما بينه في كتب التفسير وفي غيره أي غير القرآن المجيد يعني القرآن الكريم مع ما عداه من الكتب السابقة عليه لأن الشبهة إلى فاعل ما عني ما عودته في مفهومه فلا يتوقف

الويلي المجرى والمراد به قياس ان قياسه كما نقول كل ما فيه على افعال منقورة منه على خلاف الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهي اضافة

افعال وكما مضيه على استفعال مثل اخرجوا الناس افعاله بنونا اولى كانه اقوى مشابهه للفعل لكونه كذا في قوله تعالى

استمروا إلى يومئذ ما علمتم في علم الشرف وعمل أي المصداق ما تعلمون

الشيء حال كونه ماضيا نحو اعني ضرب زيد عمداً مسحاً و حاله منه فان النسبة الى الفاعل مضية للقه الحال ومضية بوجه المرور وضرب الشاب فما عليه

فما مضى سنة او حال الخاء. اكرام زخا او اغدا او الى. او الى الله مقلبا باللام او بالآخرة التي هي في الآخرة عامدة مع الفعل

وَالْأَمْرُ لِلْأَعْيُنِ وَالْأَعْيُنُ لِلْأَفْئِدَةِ وَالْأَفْئِدَةُ لِلْأَعْمَالِ وَالْأَعْمَالُ لِلْأَعْلَى وَالْأَعْلَى لِلْأَعْلَى

السلامة والنزاهة في العمل والادارة

[illegible]

فان كان مفعولا مطلقا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فيسبحي حكمه ولا يشترط فيه

مما في جزاء لا يقدّر من عواظله بدله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويزه يكون للمصداق لا يجوز

يقال عجب ضرب زيد ولا يضراى معموله فيه او يكونا الطرف معموله الى الضمير مع وحدان القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضرا زيدا او محذورا

عليه لانه لو اضر فيه لا ضرر في المتن والجمع قياسا على الواحد فلو لم

شأنه والجميع نظر إلى المصعد والفاعل ولما كان تشبه الفعل وجهه

الحقيقة والفاعل والمنفعل والصفة المنبئة ^{بشيء} وكذا في اسم الفاعل والمنفعل والصفة المنبئة ^{بشيء} وفي جملة ما لا ينفرد فيه وجهاء علم الفعل للاتصال وعلم الصفة للابتداء وقبل

فَقَالَ الْمَلِكُ فَإِنَّهُ فِي نَفْسِهِ تَشَبُّهُهُمَا وَلَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْأَرْضِ خَلْفَهُ بِالْمَلِكِ

فانه اذا كانا زائلا لم يكن بغير افعالنا ولا في فعلنا الا انهما لا يكونان متعلقين بان واحد

المصدر في اللغة انما هو المصدر في اللغة العربية

...میں نے اس کو دیکھا تھا کہ وہ ایک ...

اسم الفاعل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل حدث موضوعا ذلك الاسم لم يبق
اي لانت ما قام بها الفعل ولو قال لا اسم به الفعل كان اللاحق ما جعل اسم الفاعل من الثلاثة المبررة على فاعل كضارب وقائل وما شذوذ وكما اشتق من العا
بلقاء ما ولعله قصد التعليل بمعنى المدونة في الحديث في شذوذ وجوده في المثال في قوله قال به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل هو صيغة مشتقة او فعل
به متبعا بالامر الازمنة الثلاثة قال المصنف في شرحه قوله ما اشتق من فعل في التفسير او صيغة البالغة كحكة واحسن وضرب وصيغته ان صيغة الفاعل من
المحذوف وغيره من اسم الفاعل والصيغة المشتقة ونحو ذلك وقوله لم يبق في المثالين على زنة فاعل ومن غيره فلا ينافي ما فيه او ربما يتبادر الى ذهنك ان
منه صيغة الصفة المشتقة لان الجمع ليس من قام به الفعل قام به وقوله بمجرى صيغة المضارع المعلوم بحكم اي مع يسم مضمة موضوعة في موضع حرف المضارعة
يخرج الصفة المشتقة لان وضعها على ان يدل على معنى ثابت والظاهر ان اللاحق سواء كان حرفا المضارعة مضمة او لا ومع كسر ما قبل الاخر وان لم يكن فيما قبل آخر
والظن في الجميع ان حكمه بان لا يسم فاعلا به والمقوله لان التبادر من قول المضارع كسر كما في متعلقا ويتعلقا نحو من خيها وضع اليهم من منع حرف
كمن قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصا فوضع الى اصل الفعل المضارعة المضمة ومستغنى فيها ووضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة
آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم يصدق على هذا الاسم انه موضوع له لواقعه متغافل مقام مستغنى كان مثلا الكسر الغير الواقع في اخر المضارع ايضا
الفعل بل لم يبق في الفعل مع زيادة بقوله لم يبق قام به خرج اسم المشتق لا يما يكون كمن من قسم اليهم مثلا يكون كمن من قسم اليهم ايضا مثلا وعلى
موضوع لم يبق قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وحال ان اسم الفاعل على فعل فان كان فعلا لا زما يكون هو ايضا لا زما في عمل على اللاحق
المقوله واستدوا اخراج اسم التفسير الى قوله بمعنى الحديث كما استدلوا باللاحق وان كان مستغنى الى الفعل واحد يكون هو ايضا مستغنى الى الفعل واحد
المشتقة اليه فلما منهم ان الاشتقاق لم يبق قام به شاملا لاسم المشتق مستغنى الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعل يستغنى الى
ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما عرفت فليس اسم اللاحق مستغنى الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعل يستغنى الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعل يستغنى الى اثنين كان هو ايضا كذلك
بل له مع الزيادة في قوله ان صيغة المبالغة على هذا التقدير
فان كان اللاحق مستغنى الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعل يستغنى الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعل يستغنى الى اثنين كان هو ايضا كذلك

در

ويجوز حذف النون من الفعل في الجموع مع العمل في معوله بنصبه على المفعول
بملاذ ما اذا كان صانعا اليه فان حذفها واجب ومع التعريف تخفيفا مفعولا له
اي يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين قصد التخفيف لطول الفعل والجموع
من رأ المعجم الصلوة بنصب المفعول على المفعولية واما على تقدير التنكير
قوله لذا انتوا المعزاب بالنصب فمخفيا لانه اسم الفاعل لم يتبع
اللام والزائدة مما لا اعتناء عليه اسم المفعول هو اشتق من فعل اشتق
لمن وقع عليه اي لذات ما من حيث وقع الفعل عليه ففروب موضع لفاز
وقع عليه القرب واعتذارا قامة من قام ما مر في اسم الفاعل فقول ما اشتق
فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ماعدا
المحدود باسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقا سواء كان مفعولا
لتفصيل الفاعل او لتفصيل المفعول فانه مشتق من فعل الموصوف بزيادة على
الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضع له وقع عليه الفعل فقط وصيغته
من الثلاثي التجر على زنة مفعول ومن غيره اي غير الثلاثي المجرى على صيغة اسم
الفاعل بنوع ما قبل الآخر خلفه النية وكثرة المفعول كاستخرج من الواو واسم
اي شانه وحاله في العمل اي عمل النصب والاشتراك اي اشتراك المفعول
والاعتناء على صاحبها او المجرى او ما يشبه اسم فاعل اي شانه وحاله
فمنه قوله لا تخرج من المفعول اي لا تخرج من المفعول

هناك مفعول آخر يعني بنصبه مخويز معطوف لهما الآن او غدا والعطف
علامه درهما الآن او غدا او من الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تخرج
وبذا كرر وبوت ما اشتق من فعل لازم احتوا عن اسم الفاعل واسم المفعول المقدر
من اي ما قام به على معنى البت لا يبعد الى وث احتوا عن غدا قائم وذا حب
من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لصفة مشبهة واللام اعم
من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحيم كبحر من بحر
تله الى رحيم بضمها فلا يقال رحيم الام رحمة بضم الحاء اي صار الرحيم طبيعة له
ككرم طبيعة له واللام يكون بمعنى البتوث انه يكون كذلك بحسب الوضع فيخرج عنه
مخوضا ومطلق لانها بحسب اصل الحدوث ثم هي لهما البتوث بحسب الاستعمال
صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها في اللغة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة
الذي هو مؤن اسم الفاعل من الثلاثي المجرى فليجي صيغة من صيغها على هذا الوجه
على اسماء او كاشته على قدر بحيث لا يتجاوزها فاللغة تعرف على انه حاله المستكن
في الحالة او صيغة المفعول محذوف او محذوف كاشته على قدر لا يسمع وحقها الفتوا
لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها في اللغة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة
في اللفظ والاشتراك في اللفظ والاشتراك في اللفظ والاشتراك في اللفظ
والاشتراك في اللفظ والاشتراك في اللفظ والاشتراك في اللفظ والاشتراك في اللفظ

عليها ليست بموصولة بالاتفاق وتسمى سائلا او جعلها قسما او بيان
 كل قسم ويسمى قسما مثلثا لانه يساوي عن حكم ويبحث عنه ان يكون القصة مثل
 باللام او مجردة عنها على نحو التفسيرين معروفا اما مضاف او متعلق باللام
 او مجردة عنهما اي من اللام والمضافة فهذه الانقسام ستة حاصلة من
 اشياء في الثلاثة والمعمول اي معمولة القصة المشبهة في كل واحد من هذه القصة
 الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا صارت اقسام
 ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلاثة التي هي المعمول حيث
 في الانقسام الحاصلة من قبل فالرفع في المعمول على الفاعلية او فاعلية القصة
 والنصب على الشبهة اي شبه معمولة القصة بالمتعدي المعمول المعروفة
 اي جعل معمولة القصة تميز في المعمول التام هذا عند الجمهور وقال الكوفيون
 به هو على التمييز في الجميع لا يميز عيونه تعريف التميز وقال البعض النحاة على التمييز
 بالمتعدي في جميع وقال الشارح الرضي والاول التفصيل والحق المعمول
 اي اضافة القصة اليه وتفصيل هذه الاقسام في صيغ
 قولنا حسن وجهه بتويز القصة ورفع وجهه بالفاعلية او فاعلية
 بالمنقول او جندف التويز ومجر وجهه بالام مضافة فهذه التركيبات
 اشارة الى الاشارة المقصودة ذكرها لتوضيح الانقسامات واختلافها
 في صيغها وبيانها في الاقسام المذكورة

لوجود المذكورة وحسن وجهه مضاف على حسن الوجه اي هو ايضا بالوجه المذكور
 اشبهة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او فاعلية
 او مجردة بالام مضافة وانما غير الاسلوب بتويز الفاعلية اشارة الى انه شروع في
 قسم آخر من الصفة المشبهة لانه الاشبهة السابقة كانت للقصة المجردة عن اللام وهذه
 للمنة ذات اللام الحسن الوجه ايضا بهذه الوجوه الثلاثة الحسن وجهه ايضا بهذه
 الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام في اولى تقسيم المسائل على القصة المجردة
 لانه مفهومه لا وجه وجودي والثاني عددي وعكس الترتيب في بعضه لانه اقبل
 الصفة المجردة اشرف لانه قسما واحدا منها يختلف فيه وسائر الانقسامات بخلاف
 انقسام ذات اللام فانه قسمين منها متعككا كما قال اثنان منها او من اللام
 متناه احدى ان يكون الصفة باللام مضافة الى المعمول المضاف الى ضمير الموصوف
 بواسطة او غير واسطة مثل الحسن وجهه والحد وجهه لانه لعدم افادة الصفة
 في حقة لانه الحقة في الصفة المشبهة اما جندف التويز او التويز الحسن وجهه
 بالام مضافة او جندف ضمير الموصوف لافادة الصفة او ما اضيف اليه الفاعل واستاره
 قولنا حسن وجهه بتويز القصة مثل الحسن الوجه والحد وجهه الغلام او جندفها معا واخفة في واحدة
 بالمنقول او جندف التويز ومجر وجهه بالام مضافة فهذه التركيبات
 اشارة الى الاشارة المقصودة ذكرها لتوضيح الانقسامات واختلافها
 في صيغها وبيانها في الاقسام المذكورة

اسم التفضيل ما اشتق من فعل اي حدث لوصف قائم الفعل او لا يجب ظاهري لان منهما اشتقا فاعلى لغير اسم التفضيل كالحرف والوصف
عليه والتعريف لقصد شموله فسمى اسم التفضيل اعني ملجاء للفاعل وما جاءه من اللفظ والاشتقا اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان الملاءمة والحرارة والبرودة والحرارة
بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والياء في قوله بزيادة اما ظرفي لغو للمصدر والعوة وهذه هي التفضيل انما يتم اذ يتبين ان فعل الصفة مقدم بناء على فعل
اي لانه متصفه بتلك الزيادة او ظرف مستقر الى الموصوف متبني لذلك التفضيل وهو كذلك لان ما لا يثبت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما لا
فعله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لوصف يخرج اسم الزيادة على الاخر في الصفة او لا وفي موافقة الوضع الطبع فلا يرد فضل الناس
والكان والدلالة لانه المراد بالموصوف ذات بهيمة ولا افعال في تلك الاسماء فانه الافضل اشتقا من ثلاثي مجرد ليس له ولا عيب وهو الفصل فان قصد غيره
وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو الاصل في الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان لا صلة زيادة فيه على غيره بوجه الى
التفضيل من حيث صيغته افعلي للمذكر وفعل للمؤنث وان كان مجزعا او المغير الثلاثي المجرد باسند وغوة مثل استمد منه استخراجا مثال الثلاثي المزبوع
فيه خبر وشتر لكونهما في الاصل احيرا وشتر فحققتا بالخذف كثرة الاء وبما مثالا للو وعنى مثالا للعب حيث قدنا العيب بالظاهر كالمزبوع
وقد يستعملان على الاصل وشتره ان يبنى الى اسم التفضيل من حيث ثلاثي
مجرد لا مزيد فيه لم يكن بناء افعلي وفعل منه اذ البناء من الرباعي والالتصاف بالثلاثي المجرد او بالرباعي بوجه ان
المزبوع مع المماثلة على تمام حروفه متعذرا لانه هذه الصفة لا تفتقده والرباعي بوجه ان الملاءمة بالحق ما يتبدد والمراد بالبلاغة في الظاهر كما عني ان
على ثلثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم ان الصفة هي علق حركات وعظام وحبوط على عنقه وهو ذو الحية طويلا
من الرباعي او الثلاثي المجرد والمزبوع فانه هذه الحروف هي التي لا يفتقدها الرباعي بوجه ان الملاءمة بالحق ما يتبدد والمراد بالبلاغة في الظاهر كما عني ان
يكون تمام حروف الثلاثي المجرد او بعض حروف الرباعي بوجه ان الملاءمة بالحق ما يتبدد والمراد بالبلاغة في الظاهر كما عني ان
منه وفي المزبوع انما من اصوله الحروف وانما هو من جملتها فانه لا يفتقده الرباعي بوجه ان الملاءمة بالحق ما يتبدد والمراد بالبلاغة في الظاهر كما عني ان
لما هو المشتق منه فلا يعنى المعنى ليس يكون اي من ثلاثي مجرد ليس

التفصيل الثاني على غير ما ذكره في الاستعمال

عاقلة والشارح الرضى عند الحق من قبل المرحب قال وينبغي ان يقال في الاول ان
 الظاهرة فان الباطنة ينبغي انهاء فعل التفصيل نحو فلان المجرى فلان واحق من
 قياسه اي القياس الواقع في اسم التفصيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو كان
 محل سطر قياسا سطر والكثرة التباسا واقصر واعلى الاشرف وقد جاء في
 خلاف القياس في مواضع قليلة نحو ان من هو أشد معزوسه والوجه
 اشتد ملومته وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفصيل
 احد ثلثة اوجهم وهو استعماله بالاضافة او باللام على وجه الانفعال المحقق
 من واحد منها لان ومنعه لتفصيل الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو
 عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واتبع اللام فهو في حكم المذكور فالاولا
 يشار باللام الى معنى بتعيين المفضل عليه مذكور قبل النفا او حكما كما اذا طلب
 افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فلهذا
 لا يكون اللام في فعل التفصيل الا ليعبر فيها بغيرها اما مضافا نحو زيد افضل
 او بمن نحو زيد افضل من عمرو او مرفقا باللام نحو زيد افضل فلا يجوز الجمع بين
 مضاف ونون لا افضل من عمرو والاكوه ذكر اللام او من لغوا واما قوله لغوا
 ولست بالاكثرتهم حمى واما الغزة لكانا ترخييل من فيه تسمية بل لا يجوز
 اذ لست من بينهم بوجهي وجوز خلقي من الكثرة لانهما لغوا في القول
 فضل الا ان يجمع المفضل على المفضلين او يكون في قوله يقال في قوله المفضل

اليه اي الكبرياء وانه من مع مجروره اي الكبرياء شيئا فاذا اضيف الى اسم التفصيل معناه
 واحدها وهو الاكثر ان يتصديقه الزيادة اي احدها زيادة موصوفة المقصود به على ما
 اليه اي على ما اضيف اسم التفصيل اليه باعضا تحققة في ضمن بعضهم والاولى تفصيل
 على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لانه وضع انفع بهذا المعنى ان يكون موصوفا
 منهم داخلين فيهم بحسب مفهوم التقطوان كانهما واجعا عنهم بحسب الارادة لان المصود
 استعماله مشترك فيهم هذا التفصيل موصوفه على شاركه في هذا المفهوم القائم بزيادة
 فضل الناس اي افضل من مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قوله يوسف الحسن
 من واحد منها لان ومنعه لتفصيل الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو
 عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واتبع اللام فهو في حكم المذكور فالاولا
 يشار باللام الى معنى بتعيين المفضل عليه مذكور قبل النفا او حكما كما اذا طلب
 افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فلهذا
 لا يكون اللام في فعل التفصيل الا ليعبر فيها بغيرها اما مضافا نحو زيد افضل
 او بمن نحو زيد افضل من عمرو او مرفقا باللام نحو زيد افضل فلا يجوز الجمع بين
 مضاف ونون لا افضل من عمرو والاكوه ذكر اللام او من لغوا واما قوله لغوا
 ولست بالاكثرتهم حمى واما الغزة لكانا ترخييل من فيه تسمية بل لا يجوز
 اذ لست من بينهم بوجهي وجوز خلقي من الكثرة لانهما لغوا في القول
 فضل الا ان يجمع المفضل على المفضلين او يكون في قوله يقال في قوله المفضل

نحو الهنداء فضليا

مؤثرا نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هنداء او الهنداء افضل من الفعل نحو زيد احسن منذ اليوم لك يا والتمني بحبه ما يخلو عن سفي
لانته يشابه الفعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير فيكون المفضل عليه
والمطابقة اسم التفضيل افراد او ثنية وجمعا وتذكيرا وتثانيا هو اسم التفضيل
صفة له نحو الزيد افضل الناس الزيدون افضلهم وهند افضل والهنداء هو العارضة وهو استعارة عن لا يثنى ولا يجمع ولا يذكّر وهو مشابه لاسم
المفعل ما فيه الاث واللام فيكون معرفة وانما النوع الثاني هو اسم التفضيل
المعنا وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد قبله
او مطابقة اسم التفضيل الموصوفه افراد او ثنية وجمعا وتذكيرا وتثانيا هو اسم التفضيل
الصفة لوصفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بين التفضيلية للفعل
مع عدم ذكر المفضل عليه بعدها واسم التفضيل الذي اسمع من مرفوعه
اي لا غير المذكور المذكور كراهية لوقاحة اداة التثنية والجمع والثاني المحقق
بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بين التفضيلية لكونها الفارق بينه
باب اخر في انعام الكلام ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالان
بترتبة الاستثناء وانما حق المظهر لانه يعمل في المعرف لا شرط لانه
ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما حق العامل
لا ينصب الفعل به سواء كان مظهر او مضمرا وان وجد بعده ما هو مفعول
والاعلى على القاص له قال الله تعالى هو اعلم من عند الله تعالى الى علم من
تدبر في علمه واما التفضيل في الافعال فيكون في الافعال التي هي

مؤثرا نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هنداء او الهنداء افضل من الفعل نحو زيد احسن منذ اليوم لك يا والتمني بحبه ما يخلو عن سفي
لانته يشابه الفعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير فيكون المفضل عليه
والمطابقة اسم التفضيل افراد او ثنية وجمعا وتذكيرا وتثانيا هو اسم التفضيل
صفة له نحو الزيد افضل الناس الزيدون افضلهم وهند افضل والهنداء هو العارضة وهو استعارة عن لا يثنى ولا يجمع ولا يذكّر وهو مشابه لاسم
المفعل ما فيه الاث واللام فيكون معرفة وانما النوع الثاني هو اسم التفضيل
المعنا وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد قبله
او مطابقة اسم التفضيل الموصوفه افراد او ثنية وجمعا وتذكيرا وتثانيا هو اسم التفضيل
الصفة لوصفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بين التفضيلية للفعل
مع عدم ذكر المفضل عليه بعدها واسم التفضيل الذي اسمع من مرفوعه
اي لا غير المذكور المذكور كراهية لوقاحة اداة التثنية والجمع والثاني المحقق
بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بين التفضيلية لكونها الفارق بينه
باب اخر في انعام الكلام ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالان
بترتبة الاستثناء وانما حق المظهر لانه يعمل في المعرف لا شرط لانه
ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما حق العامل
لا ينصب الفعل به سواء كان مظهر او مضمرا وان وجد بعده ما هو مفعول
والاعلى على القاص له قال الله تعالى هو اعلم من عند الله تعالى الى علم من
تدبر في علمه واما التفضيل في الافعال فيكون في الافعال التي هي

تفضيل ولكن في معناه بعيد ركيك وكذا لو قيل عند العجالة ما رأيت رجلا
من الحكماء في معناه هو الكمال في عين زيد لا يخلو من العجالة وتفضيل ايضا
ليسا ما قيل العجالة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المقصود والكل
ولما قررنا سلك الحكماء وتبين شرايطها ومباخرتها على وجهها في المقصود
ونقصا نارا وانسية على ان لا يتغير عنها غير مختص فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها
منه وعلى ترتيب غير ترتيبه ويتفق هذا التقريب الى الاشارة سبويه واستمر
في بيان هذه المسئلة ويطلب بعض هذه الصور عليه فقال اوله ان تقول ما رأيت
حسن في معناه الحكماء من غير زيد باقامة من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو
بمصادر ضمنية وكلمة في ولو فرغ لفظ الغنى عن البين واكتفى بما ذكره كان
ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على كل تقدير قبل هذا التفسير
من كمال عين زيد والمعنى على حد في المقابلة لو كان كذلك لا يكون من قبل تفضيل
اذ سقود الكلام فانه قد علمت على اسم التفضيل ذكر العين التي كاه الحكماء فيها
قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الحكماء اصله ما رأيت عين احسن فيها الحكماء
عين زيد فلما ذكر عين زيد سقودا عليه استغنى عن ذكره ثانيا لا قدره ما رأيت
مماثلة لعين زيد في اصل الحكماء احسن فيها الحكماء عين زيد او تقول ما رأيت
كعين زيد في كونها احسن فيها الحكماء في عين زيد من هذا المعنى
فحينئذ زيد حسن ليس في عين زيد ما جازت هذه الصورة وان لم يكن بيان

ظاهر لو رفعت الفعل بالابتداء لا تخرج الاولى ولان من التفصيلية مع جود هاتين
فيها ايضا كما ذكرنا من لا يرى مثل منسوب على انه صفة مصدر مخدوف اي قلت ما رأيت
كعين زيد الى آخره فلا يخلو قول الشاعر واما ترك من البيت ليكون مبتدأ
المائة وذلك هو صوف اصغر في المائة وكانت المائة المعلقة في ذكره لا هو في
مماثلة قوله وادى وهو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور ولا
دقام البيت مع ما يليه شعر من رث على وادى السباع ولا وادى السباع ههنا عليم وادى
الركبان ركب انوة ثمانية واخوف الاما وفي الله سبيلا كما اصله لا وادى الركبان
ركب منهم في وادى السباع وقرم وادى السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركبان اسم
جماعة الركبان وهو مخمور بالركن الابل والثاينة مه ادنى او ادنى كالتحية من محي او محيا
والثاينة ساو بان السوي وهو سبوي الليل فقوله اري اما من رؤية البصر او من
رؤية القلب فعلى الاول وادى بفعله وكوى السباع حاله قد علمه وعلى الثاني
بفعله الاول وكوى السباع بفعله الثاني وعلى التقديرين حين يظلم طرف التوبة
الاستفاد من الكاف والواو في ولا اري اما انما ضية او حالية او فعل صفة وادى
وركب ظاهرا او جملته انوة صفة له وثاينة تميز عن نسبة اقل الى الركبان او منصوب على
الركبان صفة او اتيان ثاينة واخوف عطف على اقل وهو بمنزلة الفعل الاله الى
وادى والمعنى وادى اقل من ركبهم كواو السباع واخوف منه وما وى مصدر
منه والركبان اسما من السباع من ركبهم وادى اقل واخوف فيكون

الثالثة يجوز فيمنع دخولها على الفعل الآجلة يجعله مصدر بتقدير اذا فعلته
غوزف فالكرك وبجاءوا ونحو لا تأكل من ثمره حتى ياتي السرك وشرب اللبن وبجاءوا ونحو لا تأكل من ثمره حتى ياتي السرك
او تعطيني حتى فانه الفاء والوارد على طعن واقعان بعد الاستثناء وقوله اذا فعلته اذا فعلته
عطف الجز على الاستثناء فجعل من فعله اليكوه من عطفا للمزيد على المصدر المنعوم من ذلك اذا فعلته كذا
الاستثناء فيكون المعنى في زوني فالكرك يمكن زيادة منك فالكرك من ايادى وفى لا تأكل من ثمره حتى ياتي السرك
وشرب اللبن مع فانه التي يتبعها المضارع مثل ارج ان يحس الى مثال السرك
بالفتحة ومثله ان يحس الى مثال السرك بحذف النون وتكملة ان التي تقع بعد
لم يكن بمعنى الظاهر ان المنفعة من ان المنفعة لان المنفعة للتحقيق في باب العلم
التأصية فانه لا رجاء والطبع فلا يناسبه وليست اى الواقع بعد العلم
اي هذه ان التأصية نحو ان يستعمل ولا يقوم وان الله بعد التي فيها العلم
لان الله باعتبار ولا الله على غلبة الواقع لا يراه المنفعة الداخلة على العلم
واعتبار عدم التقى بل لا يراه المصدر في فسيح وقوع كليهما في العلم
بعد ما الوجهان وليست اى ارج ومعاها او معنى لنفع المستقبل في العلم
مؤيد او لا يلزم ان يكون في قوله ولي ارج الا رجحان باق في تافه في العلم
التأيد وحيث يادى الى الانتهاء وانتهى التي في العلم المضارع اذا لم يمتد
على ما قبلها ان لم يكن بعد ما قبلها فانه لا يمتد بعد ما قبلها
لا تأكل من ثمره حتى ياتي السرك

على

الثالثة يجوز فيمنع دخولها على الفعل الآجلة يجعله مصدر بتقدير اذا فعلته
غوزف فالكرك وبجاءوا ونحو لا تأكل من ثمره حتى ياتي السرك وشرب اللبن وبجاءوا ونحو لا تأكل من ثمره حتى ياتي السرك
او تعطيني حتى فانه الفاء والوارد على طعن واقعان بعد الاستثناء وقوله اذا فعلته اذا فعلته
عطف الجز على الاستثناء فجعل من فعله اليكوه من عطفا للمزيد على المصدر المنعوم من ذلك اذا فعلته كذا
الاستثناء فيكون المعنى في زوني فالكرك يمكن زيادة منك فالكرك من ايادى وفى لا تأكل من ثمره حتى ياتي السرك
وشرب اللبن مع فانه التي يتبعها المضارع مثل ارج ان يحس الى مثال السرك
بالفتحة ومثله ان يحس الى مثال السرك بحذف النون وتكملة ان التي تقع بعد
لم يكن بمعنى الظاهر ان المنفعة من ان المنفعة لان المنفعة للتحقيق في باب العلم
التأصية فانه لا رجاء والطبع فلا يناسبه وليست اى الواقع بعد العلم
اي هذه ان التأصية نحو ان يستعمل ولا يقوم وان الله بعد التي فيها العلم
لان الله باعتبار ولا الله على غلبة الواقع لا يراه المنفعة الداخلة على العلم
واعتبار عدم التقى بل لا يراه المصدر في فسيح وقوع كليهما في العلم
بعد ما الوجهان وليست اى ارج ومعاها او معنى لنفع المستقبل في العلم
مؤيد او لا يلزم ان يكون في قوله ولي ارج الا رجحان باق في تافه في العلم
التأيد وحيث يادى الى الانتهاء وانتهى التي في العلم المضارع اذا لم يمتد
على ما قبلها ان لم يكن بعد ما قبلها فانه لا يمتد بعد ما قبلها
لا تأكل من ثمره حتى ياتي السرك

تسمى بالحقبة بمعنى الى ولا يستقبل ما بعدها فان اردت بالفعل الذي دخل حيزه
زمانا للتحقيق اي طريق التحدث بان يكون في زمان التكلم عينه وسمى بمثاله او
اي طريق الكتابة كما تقول كنت است است دخل الجذر فدخل في هذه الموضع
الماضي كما ان في زمان الدخول حيث هذه العبارة ونحوها في زمان التكلم على
حيث وما بعدها حتى في هذه العبارة مرفوعا بغيره على ما كان عليه ونحوه
فان الحكاية ايضا يكون مرفوعا او لا يمكن مع تعديله لانها علم الاستقبال
اي حيث عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها في زمان
ان يقدر بها الكلام مستأنفا لان يقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل خبرا ويكون
داخل اسم كاتوم بعينه فيرفع اي ما بعده لعدم التامب والجازم
السببية اي كون ما قبلها سببا لما بعدها فيحمل الاتصال المعنوي وان كان
اللفظي مثل امر في فلا حيث لا يرجو له الا مثالا لما يريد في الحال الحقيقية
به في الرجاء في زمان التكلم من جهة اي من اجل حيزين الامر اي كونه حيث
الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لا بعدها امتنع نظر الى الارادة
اي رفع ما بعده حتى في قوله كانا سير حتى ادخلها في وقت حصول كانا في
هذا القول بما يجعل كان في فاعلة لا تامة لانها كانت حرف ابتداء امتنع
ما بعدها قبلها فيبقى التامب بلا جارة فيفسد المعنى بخلاف ما اذا كان تامبا
كأنه لجزء من الرفع نظر الى الابدان فيكون كونه خبرا فيكون خبرا

يكون ما بعده خبرا مستأنفا متطوعا بوقوعه وما قبلها ما بعده وهو مشكوك فيه او جوازا
في الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع السبب في وقوع السبب وهو مالا جازي
فمن حصوله كان التامة في كان سيري حتى ادخلها فان معناه ثبت سيري فانا
ادخلها الآن وكان فيه مجازا يتم سار حتى دخلها بالرفع لان السبب في هذا المقام
حقه والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون السبب متحققا فقولنا يتم
لأنه يتجزأ جازيا في التامة لعل كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية تبيينه قوله
في التامة كالتامة كالتامة عليه وفي بعض النسخ هكذا او ادخلها كان سيري حتى ادخلها في التامة
ان يقدر بها الكلام مستأنفا لان يقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل خبرا ويكون
داخل اسم كاتوم بعينه فيرفع اي ما بعده لعدم التامب والجازم
السببية اي كون ما قبلها سببا لما بعدها فيحمل الاتصال المعنوي وان كان
اللفظي مثل امر في فلا حيث لا يرجو له الا مثالا لما يريد في الحال الحقيقية
به في الرجاء في زمان التكلم من جهة اي من اجل حيزين الامر اي كونه حيث
الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لا بعدها امتنع نظر الى الارادة
اي رفع ما بعده حتى في قوله كانا سير حتى ادخلها في وقت حصول كانا في
هذا القول بما يجعل كان في فاعلة لا تامة لانها كانت حرف ابتداء امتنع
ما بعدها قبلها فيبقى التامب بلا جارة فيفسد المعنى بخلاف ما اذا كان تامبا
كأنه لجزء من الرفع نظر الى الابدان فيكون كونه خبرا فيكون خبرا

الولاية عليها ولانها ان كانت كونه قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة ليعتد
الا واما في معناه من النفي المستدعي جوابا عن توقع كونه ما جوهها جوه معطوفة
على الجملة السابقة امر نحو زرفا كرمك اي يكن منك زيادة فاكرا من او هو
نحو لا شئني فاضرك اي لا يكن منك شئ فضررتني فيخرج فيهم الدعاء نحو اللهم
انزع فافوز ولا تخذني فاهلك واستفهام نحو هل عندكم مساو فافترها
اي اهل يكون منكم ما فضررتني نحو ما تاتنا فتحدثنا اليس لك ايتان فتحدثتني
فيخرج فيه التخصيص نحو لا ازل عليه ملك فكون معه بغير الاستلزامه نفي فعل
فيخرج في النفي او من نحو ليت لي بالا فافقه اي ليست لي ثوبت ماله فانفاق مني
وتخرج فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو على البغ^{يقوله تعالى} اسباب السموات
فاطلع بالنصب قراءة حفص او عرفت عولا لا تنزل فيصحب خبر اي الا يكون
منك نزول فاحالة خبري في جملة هذه المواضع معانية مفعود والغاء
عليها وما بعد الفاء في تاديل مصدر معطوف على مصدر اخر مفهوم مما قبل الفاء
واما نحو سارتك منزلة لبي تيم والحق بالمجاز فاسترجاع دون تقدم احد الاشياء
الستة نحو على ضرورة الشعر والواو التي ينصب المضارع بغير تقدير او بغير
شرط اي احد ما للجمعة اي بحاجة ما قبلها لا بعدها والفاء التي
اي كونه اي قبل الواو في قوله تعالى لا يكون منكم ما فضررتني
المذكورة في قوله تعالى لا يكون منكم ما فضررتني

واكرمك اي ليجمع التيادة والاكرم وكلاهما التمسك وشرب القبي اي لا يجمع منك
اكل التمسك مع شرب القبي وعلى هذا التماسك واو التي ينصب المضارع بغير تقدير
اي بشرط معن المان او الا ان اي بشرط ان يكون بمعنى المان او الا الماخلة من على ان المقدر
بعدها لان ان ايضا اخلا في منه ومنه والاي لم من تقدير ان بعده ما نحو لا ارمته
او تعطيني حتى اي ان كان تعطيني او الا ان تعطيني حتى فيسوي تقديرها بالابتداء
اي لا ارمته الا وقت ان تعطيني حتى وبغيره بقدرها الى بلو لمصدر مجرور بالواو التي
بمعنى الى لا ارمته الا اعطاك حتى والعاطفة او المروفا العاطفة مطلقا سواء
كانت من المروفا العاطفة المذكورة اي لا كتم واذا كانت من غير شرط ما ذكر من
الشروط لوجه تقدير ان بعدها اي ينصب المضارع بغير تقدير ان اذا كان المعطوف عليه
اسما صريحا نحو اعجني ضربك زيدا وتشم او تشتم او تم تشتم فتم كس من المروفا العاطفة
المذكورة وتقدر ان بعد الواو والغاء ليس بشرط والشروط المذكورة فيها فقولوا
اذا كان مفعولا فهو معطوف على اول العودات الناصبة بتقدير ان اعجني قوله اذا
كان متقبلا او على اخرها وهو بشرط معن الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى
والواو التي ينصب المضارع بغير تقدير او بغير شرط
اي كونه اي قبل الواو في قوله تعالى لا يكون منكم ما فضررتني
المذكورة في قوله تعالى لا يكون منكم ما فضررتني

في التفسير كما ذكرنا ويجوز اظهاره مع لام كي نحو جئت لانه كرمي ومع ما لا
من اللام الزائدة من نحو ردت لان يقوم ومع الظروف العاطفة نحو اعجبتني قيامك
هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح نحو جئت للاكرام واعجبتني ضرب زيد وغبته
الظرف في اوان يظهر معها ما يقرب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدر واما الهم
فلان لم يدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدهما ان وكذا حتم لان الاغلب فيها ان يستمر
كي وهي بهذا المعنى لا يدخل على اسم صريح وحمل على التي بمعنى الى لان المعنى الاول المفعول به وانه مقدمة عطفا على قوله لم اى ويجزم المضارع بان مقدرة ويسمى بيا
في التي يليها المضارع واما الواو والفاء او فلا تالما اقصت نصب ما بعدها التمهيد لانه تعالى فلم يلقب المضارع ما ضيا ونبهه اى نفي المضارع ولا يبعد وجوب النفي الى
على معنى السية والجمعية والانهاء صارت كعوام النسب فلم يظهر التاجيب بعدها وهاو وب اعني ما ضيا ولما مثلوا الى مثل لم في هذا التلخيص والى ويجزم ان لا يالما بالاسماء
اي انما وان مع لا الداخلة على المضارع المنقوص باني صورة دخول اللام بمعنى على
على ان لا يستكره الاربعة المبيحة المتواليين لانه لا يلام لا نحو قوله تعالى لا يعلم وان لم اى عقيب غنمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع النعم الى وقت التكلم بل وانما
ان الناصبة بغير في غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لفعلها نحو قولهم نسمع الملك نعم ولا ينفوه النعم افاد ان استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل
خير من ان تراه او مع الشذوذ كقوله الآية اللابى احضر الوغى وان شئت وى ويختص ايضا بجواز حذف الفعل المنقوص لانه لا عليه دليل نحو شارقت المدينتى الى
هوانت خلت في رواية النسب كالى لى ولى كالى تلك المواضع ولذلك لم يكره حذفها ويختص ايضا بعدم دخوله ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لا يضرب وى
ويجزم ان المضارع لم يالما واللام المروية المستعملة في معنى التوقيل لا استمرارية كقوله ان لا يضرب وى لم يضرب وكذا ذلك لكونها فاصلة قوت بين العالم
التي وهذه الكلمات يجزم فعلها واحد اى كمالا كمالا في المتوقع اى نفي بها فعل متوقع متوقع
من الاسماء وبعضها من تعديها لانه لا يالما واللام المروية المستعملة في معنى التوقيل لا استمرارية كقوله ان لا يضرب وى لم يضرب وكذا ذلك لكونها فاصلة قوت بين العالم
اي انما وان مع لا الداخلة على المضارع المنقوص باني صورة دخول اللام بمعنى على

الفاء واما جمل اسمية او امر او نهى او دعاء او استحسان او مضارع منفي بالبعد اجزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فانه المطلوب باسم هو الاسلام وهو قوله
الى غير ذلك كالتنبي والفرق وفي جميع هذه الاشياء لا ما ينشأ في الشرط في الجمل اسمية فعل الجمل مطلوب فان دخل قوله الجنة فهو لها وقصد ان ذلك
الى الفاعل ويحيى اذا التزم للمفارقة مع الجملة لاسمية التي وقعت جزاء من مقتضى ان مع الفعل لا اخذ من اسم وجعل تدخل الجنة جزاءه فقول ان اسم تدخل الجنة
لان معناه امر برب من معنى الفاء لا كما يتبين عن حدوث امر بعد امر فليكن لا يجوز ولا يخلو الجنة اي ان لا تكرر تدخل الجنة لانه انما هي قرينة الفعل التي لا يثبت
التعينية وكون التزم انما اشترط اسمية الجملة الجزائية لا اختصاصها بها بالاولى انتهى لا يمنع لا تكرر تدخل النار عند الجهل خلافا للكسائي فانه لا يمنع ذلك عنده
الشرطية متحدة بالفعل فاختصت هذه بالاسمية فرجها بينهما كقولهم فاستأنه عند الجهل لانه التقدير على ما عرفت ان لا تكرر تدخل النار وهو فاعل الفاعل
تصويبه بما عرفت اي جزم اذا هم يقبلوه اي فهو يشطون وان الذي يجزم به وانما عدم استناعه عند الكسائي فلا انه يقول معناه يجب العرف ان تكرر دخول النار
حاله كونه مقدره انما كانت مقدره بعد الامر بحركة زرف في المركب اي ان تكرر في العرف في هذا ما لو اضع قرينة الشرط الميث والعرف قرينة فانه اذا اقتد
والقول نحو لا تفعل الشر كذا خير الملك اي ان لم تفعله كذا خير الملك والاستثناء السببية واما اذا لم يقدم جزاء الجزم قطعا لم يجب ان يرفع اما بالسنة ان كان
عندكم ماء اشربه لانه المعنى ان يكون عندكم ماء اشربه والتنبي نحو كذا في ما لا يصلح له الوصفية كقولهم تعاف في من له ذلك ولما يرضى ويمنع من امره اي ولما واز
لانه المعنى ان يكون له ما لا يقع عليه العرف نحو لا تترك نصب خيرا اي ان تترك او الجمل الكذا لا يكون له تعاف فيهم في طغيانهم عبيد اي عاصي اوبالاستئناف
اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لانه يكون مقوله الشاعر وقال وقد ختم نورا وكذا في حنف امره بجزم بمقدار الامر عند في بعض
ما تقدم وقدر السببية اي سببية ما تقدم له في مقتضى ان مع مضارع يوجد ما في الشئ وفي بعض ما قال الامر وكذا الامر به صيغة الامر فانهم يملكون امثلة بالماضي
ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما اختص بغيرها المضارع ويروى صيغة الامر وفي بعض المرفوع وانما قال امثلة الامر لانه كما اشترط في هذا
الاشياء لا تكرر على الطلب والطلب غالبه انما يتعلق بمعلوم رتبة عليه بالماضي من الامور الا انما اشترط في المعنى المستند ايضا فانما ردت النفي على المقصود وهو
المطلوب سببا لما هو يمتثل فاذ كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لانه يكون مقوله الشاعر وقال وقد ختم نورا وكذا في حنف امره بجزم بمقدار الامر عند في بعض
سببية الفعل انما السببية الاشياء لا تكرر ان مع مضارع يوجد ما في الشئ وفي بعض ما قال الامر وكذا الامر به صيغة الامر فانهم يملكون امثلة بالماضي

مطلقا فانه يطلب به الفعل من المفعول لامن الفاعل المتخاطب اعراض عن الفاعل
والمتكلم بحذف حرف المضارعة اخر از من مثل قوله تعالى فبذلك فليفرحوا فبشر
صبيحة الخطاب ومن مثل وروى وكم اخبره اي اخبر الامير الحقيقة عند
الوقوف والبناء على السكون لا انتفاء ما يقتضيه اعراجه وهو حرف المضارعة لان
لا اسم المستغنى الاعراب انما هو بسميه وفي المصنف المحرم اي مثل حكم المضارعة
في اسكان الصحيح وسنوطونه الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام
المحرم مع اسطى حكمه تقوله اضرب اضربا واضربا واختر واغز وارم كما تقول
لم تضربا لم تضربوا ولم تحن ولم تغز ولم ترم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجرور
فانه كان بعده اي بحرف المضارعة او بعد حذفة مني كما اسكن آخره وجعل
امرا موقوفا في تعدي وفي تضارب ضارب ولم يترك التعدي التسم لظهور
بعده حرف ساكن وليس المضارع براعى والراء بالراء حتى هذا ما يكو ماضيا
احرف من المزب فيه وانما هو باب الافعال لا يفرده ت حذفة وصل على ما نقل
حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالسكاح الاء تلك الهمزة مضمومة
بعده اي بعد الساكن صمد فاعلا لا لئلا يناس المضارع المعلوم المتكلم على تقدير
وتعذر عن الارجح من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسرة فانه اذا قيل في قول
النادر البس بالحد المتكلم المجهول وبالماضية المجهولة نحو الراء افا قيل
بالتاء فليست هي بغيره اي شئ ساكن بعده فانه قد علم في مثل

المسوقين والقياس فيهما اذا اسكن ما قبلها ان يتقل حركتها اليه ويقلب العين ياء لئلا كانت
واو ايقال استخرج واقم لغة واحدة وان كان اي الفعل الذي لا يرد حذف فاعله واقامة
الفعل مائة مضارعة اخره اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم وليتروم فبشر
ويستخرج وقبح ما قبل اخره حذفة الضمة ونقل المضارع بالزيادة ومقل العين اليه الفعل
ينقل العين فيه القاء كحات او وارن نحو يقال ويباع ويخار ويغاد ويستجار ويتم
تحركا لا وانتاج ما قبلها المقدى وعنده المتعدى من الفعل ما يتوقف فيه
اي اسم غير الفاعل يتعلق بالفعل به ويتوقف فاعله عليه فان كل فعل لا يرد من فاعله
من فوفه على فاعله لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق التعدي والقيام والاستناد
فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل واقامة به وسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه
يتعلق به فانه يتعلق بنسبة الفعل الى غير الفاعل فالماضي ان فهم الفعل ان كان
على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فاه فهمه موقوف على فعل المتعدي
لا يمكن تعمله الا بعد تعمله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والفعل
فاه فهم الفعل وتعلقه بدون هذه الامور ممكن وغير التعدي بخلاف اي بخلاف التعدي
لا يكون فاه فهمه على فهم غير الفاعل فتعدي فاه اذ كاه له تعلق بكل واحد الزمان
المكان والغاية وهيئة الفاعل ولكن فهمه مع الفاعل عن هذه المتعلقات جائز
غير التعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو حذرتك
فانما المتعدي متعديا مستغنى لا يستغنى عن مستغنىه او مستغنىه او مستغنىه او مستغنىه

ذهب بزيد والمعدى

اشبه ثانياً

نحديا الى المنقول واحد كضرب وهذا في الكلام

ه الا لا فاما احدهما

بالماضي المجهول من الاطراب ولو فتح لا يتس بالامر منه وضم في اعلم لا يتس بالماضي المجهول
ولو فتح لا يتس بالماضي الرابعي نحو اقبلت انا لا يكون بعد حذف الساكن الضارعة من
مثال لما يكون بعد كسرة واعلم مثال لما يكون بعد فتحة وان كان رابطاً غنق حدة في الفتح
مفتوحة لا تهاجرة اصل روت الارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع حرفين في الكلام
الواحد لا حرة وصل مقطوعة لذلك بعينه وعلى ما لم يسم فاعله اي فعل الفعل الذي
لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملا بسة او ملو حذف مضاف اي فاعل
فعله الواقع عليه ولا يبعد اذ يراد بالموصوف الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة
الفعل اليه بيانية وهو حذف فاعله واقيم النقص مقامه ولم يذكر هذا القيد هنا الكفا
بذكره فيما سبق فان كان الفعل الذي حذف فاعله واقامة الفعل مقامه
غيرت صيغة وفعل اللبس بان ضم اوله وكسرها في اخره مثل ضرب ودخول واخبر
هذا النوع من التعبير لان معناه غريب فاخبره وزنه غريب فاخبره وزنه غريب
فاحذر الخرج الضمة الى الكسرة وزنه فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان كاهلية
الغنى ايضا لكن الخرج من الكسرة الى الضمة انقل فلا ضرورة في اختياره بعد جمع المقصود
اخفا مشروبيهم الثالث مع حمزة الوصل نحو اطلق واقدر واستخرج لئلا يلتبس في الارجح
بالامر من ذلك الباب فاستتم الثاني مع الناء مثل تعلم وتجوهر وتعلم لئلا يلتبس
بصفة مضارع علم وجألت ورجعت من التبع هذا مله لقوله وفيه الثاني
والثالث ومعنى العبد اي يتركب فقط مبدل للثاني فيكون هو الذي يتركب

بما هي اياما علم واذا قلت فقلت زيدا فاما في الكلام

فانه لا يعمل عينه لئلا يفتقر الى اجتماع الاعلى في روى ويظهر فيه الاصواب
عنه العيون التعلية عنه الفاعل لا يرد مثل عور وصيد وانما اختص مفعول العيون
لزيادة قبحه واختلاف في البني للفاعل منه كما ذكره ويحقته ذكر مفعول العيون في البني
للمفعول وان لم يكن فيه ماذكرونا الا في موضعين فاما في قوله فاعلموا وقولهم فاعلموا
من العيون الى ما قبلها بعد حذف حركته فاعلموا وقوله فاعلموا وقوله فاعلموا
انكسار ما قبلها فاعلموا وقوله فاعلموا وقوله فاعلموا وقوله فاعلموا
هذا الاشتغال بان تجوز كسر فاء الفعل نحو الصنة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو
فليلا اذ في تابعة الحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشغال في هذه المواضع
وقال بعضهم الاشغال هي هنا كالاشغال حاله الوقف اعني ضم الشفتين فقطع
خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريسيين وقال بعضهم هو ان تاتي بغير
بعد هاء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشغال
بان الاصل الضم في اول هذه الحروف وجاءت الواو ايضا على ضعف فيقولون
بالاسكان لان نقل وجعل الياء والواو الساكنين وانضمام ما قبلها وسكانها
ماضي الجهم من مفعول العيون من باب التثنية في باب ما مضى الجهم
من باب الافعال والافتعال نحو اخبره ونعتيد في باب التثنية في باب ما مضى الجهم
في قوله فاعلموا وقوله فاعلموا وقوله فاعلموا وقوله فاعلموا
في قوله فاعلموا وقوله فاعلموا وقوله فاعلموا وقوله فاعلموا

كجاء في مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستشهاد نحو
ان انت وقي النقي الا على معي ولا وفيه اللام الا ابتداء الواو على معي ولا
زيد عندهم كهم مذهب التعليل بالاستشهاد وتركه مثالا اخيرا بالمقاسمة فيقال النقي
على ما يرد في الآراء ومثال الآراء على الزيد مطلقا وانما تعلقت قبل هذه الثلاثة لان هذه الثلاثة
تقع في صفة الجملة ومنعها فاقترنت بقوله صوة الجملة وهذه الافعال في غير موضع
جاءت في باب التوقي باعتبار احدها النفاذ والآخر عنه في حيث اللفظ روي الاستشهاد
ولام الابتداء ومن حيث حيث المفعول حيث هذه الافعال والتعليل مطلقا في قوله
المرأة معلقة اي مفقودة الزوج يكون كاي شيء المعلق لاح الزوج لفقدانه وبازوج
تجوزها وجوده فلا يقدح في التزوج فالفعل المعلق منع من العمل لفظا على معنى
لان معنى ذلك ان يرد قائم على قيامه بكالان كذا لا عند انقطاع الجريين وقوله جار
الجملة المنصوطة بها على الجملة التعليلية فعملت لزيد قائم وكذا في قوله والفرق بين الالف
والتاني في واجبة والتعليل واجب والتاني في واجبة والتعليل واجب والتاني في واجبة
الالف افعال الفاعل ان يجوز ان يكون فاعله اي فاعله افعال الفاعل
في قوله فاعلموا وقوله فاعلموا وقوله فاعلموا وقوله فاعلموا
في قوله فاعلموا وقوله فاعلموا وقوله فاعلموا وقوله فاعلموا
في قوله فاعلموا وقوله فاعلموا وقوله فاعلموا وقوله فاعلموا

مؤزاة والمفعول به متاثران واصل المؤثران بخلاف المؤثر فاه انما معناه انهما لهما
فقد صرح انما هما معني تغايرهما لفظا بقدر الامكان ثم قال الواضح انفسه ولم يتوهم
ضررت فان الفاعل والمفعول فيهما ليسا بمنفارين بقدر الامكان الاتفاقيهما من جهة
كونه كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفس فاة التفرع صافها الى ضمير المتكلم
صار كانهما غير لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فعمل الفاعل والمفعول فيهما
بغير الامكان واما افعال القلوب فاة المنعوية فيها ليس المقصود الاول في الحقيقة
مضمون الجملة في انهما لفظا لانها ليسا الحقيقة فاعلا ومفعولا به واما اجري
افعال القلوب فقدرتني وعمدني لانها قد يتقاربان في فعلهما على وجه الحقيقة
وكذلك اجري رأى البصيرة والجملة على رأى القلبية فجوذا فيهما ما يجوز فيه ذلك
فاعلمها ومفعولها ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر ولقد ارفى الرياح وربة
يمنى ناره وامامى وكقوله تعالى انا اراى اعصرهما وبعضهما اى بعض افعال
مستداحب وخلق وضعت معنى آخر قريب من معانيها الاولى وهي اما العلم او
بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا مستعد الى مفعول واحد وانما قيدنا بذلك
لاوجه التخصيص ببعض ان كل واحد من افعال خلق جاء بمعنى ضربه والاعمال
وحسب بمعنى صرنا ذاهبا ونزعت بمعنى كفتك تعففا اى بركك المعنى
الى مفعول واحد لا اثنين فقلت بمعنى اعلمت من الله بمعنى التقية اى
العلم من الله بمعنى التقية اى التقية

ان مشاء الاختيار هذه الجملة هو الحق وكذلك بواقى الافعال فتعجب اى هذه الافعال
الجزئية اى جزء الجملة الاسمية المضمون السند والسند اليه على انهما مفعولان
خصائصهما اى جمع خصيصته وهو ما يحقق بالشيء ولا يوجد في غير من خصائصها
القلوب انه اذا ذكر واحد هاذن الاخر فلا يقترن على احد مفعولين وبسبب ذلك
مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبر وحذف المبتدأ والخبر قليل ان المفعولين متغايرين
اسم واحد لا مضمونين معا هو المفعول به في الحقيقة حذف احدهما كان كحذف
بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلنا اما
حذف المفعول الاول فكأنى قوله تعالى ولا تحسبن الذين يخلعون بآذانهم الله
من فعله هو خير الهم على قراءة ولا تحسبن الذين بالياء المنقوطة تحت اى
لا يحسبن هؤلاء يعلمهم هو خير الهم حذف يعلم الذى هو المفعول الاول واما حذف
الثانى فكأنى قوله الشاعر لا تخلصنا على غراك انا ظالمنا قد وثى بنا والاعداء اى
لا تخلصنا جازعين فحذف جازعين الذى هو المفعول الثانى بخلاف باب الطب
فانه يجوز فيه لا يقتصر على احدهما مطلقا يقال فلان يعطيه الدنانير من غير ذكر العطي
للمعطي الفقراء من غير ذكر العطي وقد عجزنا معاكفك فلان يعلم ويسو
انستفاد من مثله فائدة دور المفعولين بخلاف مفعول باب ملك فاك لاقتنهما
سما مسيا فلان قوله عشت ونسيت لعدم الزيادة اذ من العلوم ان اليمين
العلم من قوله واما قوله فاك لاقتنهما فاك لاقتنهما

لا التبرر فحب كما عرفت فخرجت بموحدة حافظهم بما ذكرنا ان هذا الخلق لا يحتاج الى
 لاخراج الافعال التامة املا على اي الافعال الناقصة كان وصاروا اصبحوا
 واضح وظلوا وبات واخو ومعد ومداوراع ومال الا فاعني بالهمزة وقبله بالياء
 ومادام وليس ولم يذكر فيه منها سوى كان وصار ومادام وليس قاله
 فخرجت مع الفعل مما لا يستغنى عن الجوز والظاهر انها غير محصاة وقد يغتم كثير من
 التامة معنى الناقصة كما نقوله يتم التسعة بمائة عشرة او تسعة عشرة تامة
 الى صار زيد مالا كاملا وقد جاء جازي قوله ما جاء حاجتك ناقصة ضميرها
 وحاجتك خبرها اما بان يكون ما ناقصة وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لانها
 من العارضة ونحوها اي لم يكن هذا على قدر ما يحتاج اليه استنفاصه والغير
 في ما جاءت يعود اليها وانما انت باعتبار خبرها كما في من كانت اهلك ومعنا
 حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا فقد ناقصة في قولهم ارفع شعرتك حين
 اي صارت الشفرة كما انها حرة اي رفع قصير قال الاندلسي لا يحتاج الى
 الموضع الذي استعملها العرب فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال في
 نحو من على الجملة الاسمية المركبة من المتبدا والجزا اعطاء الجزا للاجل
 الجز حكم معناها اي معنى هذه الافعال بعينها المعتبرة بما هي في غير
 لا انتفاء وحكم معناه اي انه المعتبر عليه في الجزم المستعمل في
 الاسمية التي هي في غير الجزم والافعال التي هي في غير الجزم

الانتقال وهو كونه الفاعل مستغلا اليه فرفع هذه الافعال الجزاء الاولى كونه فاعلا
 الجزاء الثانية شبهه بالمتعدي به في توقف الفعل عليه كان زيد قائما فكان يكون ناقصة
 كانه ثبتت خبرها لاسمها بشيئا ما ضيا او كاشا في الماء الماضي انما من غير دلالة
 على عدم سابق وانقطاع لاحقا نحو كان زيد فاضلا او منقطعاً نحو كان زيد غنيا فافترق
 وبين من منقطع على قوله لثبتت خبرها اي يكون كونه ناقصة كانه بمعنى صدر ففهم
 قبله عطف احد القسمين على الآخر لا على ما هو منه كقول الشاعر شفاء قفر والمفعول
 في انقطاع الخبر قد كانت في احوالها اي صارت في احوالها فانها لم
 وحاجتك خبرها اما بان يكون ما ناقصة وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لانها
 من العارضة ونحوها اي لم يكن هذا على قدر ما يحتاج اليه استنفاصه والغير
 في ما جاءت يعود اليها وانما انت باعتبار خبرها كما في من كانت اهلك ومعنا
 حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا فقد ناقصة في قولهم ارفع شعرتك حين
 اي صارت الشفرة كما انها حرة اي رفع قصير قال الاندلسي لا يحتاج الى
 الموضع الذي استعملها العرب فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال في
 نحو من على الجملة الاسمية المركبة من المتبدا والجزا اعطاء الجزا للاجل
 الجز حكم معناها اي معنى هذه الافعال بعينها المعتبرة بما هي في غير
 لا انتفاء وحكم معناه اي انه المعتبر عليه في الجزم المستعمل في
 الاسمية التي هي في غير الجزم والافعال التي هي في غير الجزم

زيد الى بلد كذا او من بحر الى بحر وبلغوا بغير مثل الى ورجع واستحال وتحوّل واز
الله فارتبصوا وقالوا الشارقة العدة يستعمل مودة وقال فيالك مودة
نحو ابوسا واصبح وامسى واضنى لاقتى انا مضى الجملة باوقات المدلول
بموادها لا يتصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مضطجرا واضنى زيد حرا
الاول بول على ان مضى الجملة وهو قلم زيد بوقت الصباح وعلمنا
الثالث الاخران ويكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى او اضنى زيد غنيا
وليس المراد انه صار في الصباح او المساء او الضحى على هذه النسخة ويكون
معنى الخول في هذه الاوقات نقول اصبح زيدا اذا دخل الصباح وظل
لاقتى مضى الجملة بوقتها فاذا قلت ظل زيد سائر افعاله ثبت ذلك
نراوه واذا قلت بان زيد سائر افعاله ثبت له في ليلة ومجتمعا صار غنيا
غنيا وبات غنيا في اى صار وقد يجمع هذه الفعلاى ثاميتى ايضا
بمكان كذا وبمناطيا كذا ما كان مجيها ثاميتى في غابة القلعة جعل
العدم ولذلك لم يذكرها ثاميتى وفضلها عن الافعال الثلاثة السواء
وعدا وارج فلهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت
تلا فذلك اى او عاد زيد من سفره او عاد زيد من سفره او عاد زيد من سفره
فلا يجرى في هذه الافعال الثلاثة السواء

الوجه في ذلك انهما من المحققين ولنا لم يذكرها صاحب الفصل وقال صاحب اللب والموتها
عنى وعاد وغدا وارج فاسقطها عن اليقين اشار الى عدم الاعتداد بها الاقام المحققا
نحو ابوسا واصبح وامسى واضنى لاقتى انا مضى الجملة باوقات المدلول
بموادها لا يتصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مضطجرا واضنى زيد حرا
الاول بول على ان مضى الجملة وهو قلم زيد بوقت الصباح وعلمنا
الثالث الاخران ويكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى او اضنى زيد غنيا
وليس المراد انه صار في الصباح او المساء او الضحى على هذه النسخة ويكون
معنى الخول في هذه الاوقات نقول اصبح زيدا اذا دخل الصباح وظل
لاقتى مضى الجملة بوقتها فاذا قلت ظل زيد سائر افعاله ثبت ذلك
نراوه واذا قلت بان زيد سائر افعاله ثبت له في ليلة ومجتمعا صار غنيا
غنيا وبات غنيا في اى صار وقد يجمع هذه الفعلاى ثاميتى ايضا
بمكان كذا وبمناطيا كذا ما كان مجيها ثاميتى في غابة القلعة جعل
العدم ولذلك لم يذكرها ثاميتى وفضلها عن الافعال الثلاثة السواء
وعدا وارج فلهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت
تلا فذلك اى او عاد زيد من سفره او عاد زيد من سفره او عاد زيد من سفره
فلا يجرى في هذه الافعال الثلاثة السواء

غير مستقلة بالافادة مثل اجلس مادام زيد جالسا اي اجلس مدة هذا واولت او بعدترة اما اذا كانت نافية فلا متعلق بتقديم ما في حيزه الثاني لانه يقتضيه التقديم
زيد مادام لم شفع مادام اجلس ولم يصرف من المجرى كلام لا يقيد فانه اذا كانت مصدرية فلا متعلق بتقديم معقول المصدر على نفس المصدر وبما ان هذا الحكم
يختلف في الافعال المصدرية بحرف الثاني فانما وقع اسمها فيها واخبارها كالمثل فانما لا يربطه بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهر من جانبها كانه جانب المجرى كما
بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام ولا حاجة الى مضمون الجملة كما
في زمان الى امثل ليس زيد قائما اي الاله وهذا هو مذهب الجمهور
لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك يقيد بآية برهان الحالة كما تقول ليس زيد قائما اي الاله وهذا هو مذهب الجمهور
فانما بنية الرامة نحو ليس خلق الله شاملة وتارة برهان المستبعد في الاله
اليوم يا يوم مصروف عنهم وهذا من باب سبوح ويجوز تقديم اخباره
اخبار الافعال الناقصة نحو على اسمائها اذ ليس فيها الا التقديم
على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفي المعرفة عن جانبها
ومعنى في غير ما يقيد بمثل قولنا لم يعرض ما ينطبق تقديمها على نحو
او تأخيرها عنها نحو صار عدوى صديق وان اريد بنفي الضرر من انما
فقد ينبغي ان يجد بمنزلة قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم ومعنى لا يكون
المذكور وهي الافعال الناقصة في تقديمها اي تقديم اخبارها على
الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها على
لزم وهو احد عشر فعلا كونها افعالا ويجوز التقديم المصنف
نحو قال قسم لا يجوز تقديم اخبارها على ما في قوله

على القول الآخر ما ضايمان او مستقبلا وفيما نقيه ان الثاني كانه يكون للامانيات
ما ضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فكقولهم تعا وماكاد ويفعلون فان
اثبات الفعل لا يقيه بديل قد يجوزها واما في المضارع فللمحيطه الشعر الوضع له في الخبر وقرب بؤسه للفاعل قد اخذ ونهض في الخبر طفق بعينه اخذ في الفعل
ذو الرمة شعر لم يكونا يسمي الهوى من حيث مية يروح بان يروى على فله رما طفق لطرف يضرب وكرب يفتح الداء بعينه قرب يقال كرب الشعر اذا وثق
الهوى ولتليد تخلفهم وتغير قوله لم يكونا لم يكونا احد فلو كان مني كاد لا يذهب وجعل يجمع طفق واخذ يجمع شعر وهي هذه الافعال الاربعه في الاستعمال
لما حفظوه ولما نهر تخلفهم واجيب في الاوله ان قوله تعا وماكاد وينفذ كاد في كونها المضارع بغير ان تقول طفق زيدا واخذ وكرب بفعل وجعل
يدل على انتقاء الزنج وانتقاء منه القرب في وقت ما وقوله قد يجوزها وفي قوله قال الله تعا وطفق بمصفاه واوشك يجمع اسرع عطفا على طفق وهو ان
من بؤس الزنج بعد انتقاء القرب منه ولا تناقض بين انتقاء الشيء في وقت ما وشك في الاستعمال فارة يستعمل استعمالا على وجهيه نحو اوشك زيدا
في وقت ما الثاني فلنخصيه بعفو الفصح المحلى ذي الرمة وذو الرمة واوشك اربعه في وثارة يستعمل استعمالا كاد يروى ان نحو اوشك زيدا
تخطيه ويك من نسبة انه قال قيس ذو الرمة الكوفة واعترضه عليه انما فعل النعي ما وضع لانشاد النعي وفي بعض النسخ افعال النعي وفي اكثر النسخ فعل
فغيره قال نسبة حدث ابي بذلك فقال اخلاء ابنه غيرته في النعي بصيغة الشبهة فاخاد الفعل بالنظر الى اة التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى
اخطا ذو الرمة حين غيرته انما هو كقوله تعا لم يكونا لها وانما هو يروى
يكون ان الثاني لا يخل على كاد وما يشق منه في الماضي للامانيات في الشعر
اي كسائر الافعال في افادة النفي في مضمونه تنسك في الشعر في قوله تعا وماكاد ويفعلون وقد عرفت وجه التمسك والوجه الثاني في قوله تعا وماكاد
يقوله ذو الرمة اذا لم يكن الشعر من حيث مية يروح بان يروى على فله رما طفق لطرف يضرب وكرب يفتح الداء بعينه قرب يقال كرب الشعر اذا وثق
لقد انزلنا الشعر على لسانه في قوله تعا وماكاد ويفعلون وقد عرفت وجه التمسك والوجه الثاني في قوله تعا وماكاد

على القول الآخر ما ضايمان او مستقبلا وفيما نقيه ان الثاني كانه يكون للامانيات
ما ضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فكقولهم تعا وماكاد ويفعلون فان
اثبات الفعل لا يقيه بديل قد يجوزها واما في المضارع فللمحيطه الشعر الوضع له في الخبر وقرب بؤسه للفاعل قد اخذ ونهض في الخبر طفق بعينه اخذ في الفعل
ذو الرمة شعر لم يكونا يسمي الهوى من حيث مية يروح بان يروى على فله رما طفق لطرف يضرب وكرب يفتح الداء بعينه قرب يقال كرب الشعر اذا وثق
الهوى ولتليد تخلفهم وتغير قوله لم يكونا لم يكونا احد فلو كان مني كاد لا يذهب وجعل يجمع طفق واخذ يجمع شعر وهي هذه الافعال الاربعه في الاستعمال
لما حفظوه ولما نهر تخلفهم واجيب في الاوله ان قوله تعا وماكاد وينفذ كاد في كونها المضارع بغير ان تقول طفق زيدا واخذ وكرب بفعل وجعل
يدل على انتقاء الزنج وانتقاء منه القرب في وقت ما وقوله قد يجوزها وفي قوله قال الله تعا وطفق بمصفاه واوشك يجمع اسرع عطفا على طفق وهو ان
من بؤس الزنج بعد انتقاء القرب منه ولا تناقض بين انتقاء الشيء في وقت ما وشك في الاستعمال فارة يستعمل استعمالا على وجهيه نحو اوشك زيدا
في وقت ما الثاني فلنخصيه بعفو الفصح المحلى ذي الرمة وذو الرمة واوشك اربعه في وثارة يستعمل استعمالا كاد يروى ان نحو اوشك زيدا
تخطيه ويك من نسبة انه قال قيس ذو الرمة الكوفة واعترضه عليه انما فعل النعي ما وضع لانشاد النعي وفي بعض النسخ افعال النعي وفي اكثر النسخ فعل
فغيره قال نسبة حدث ابي بذلك فقال اخلاء ابنه غيرته في النعي بصيغة الشبهة فاخاد الفعل بالنظر الى اة التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى
اخطا ذو الرمة حين غيرته انما هو كقوله تعا لم يكونا لها وانما هو يروى
يكون ان الثاني لا يخل على كاد وما يشق منه في الماضي للامانيات في الشعر
اي كسائر الافعال في افادة النفي في مضمونه تنسك في الشعر في قوله تعا وماكاد ويفعلون وقد عرفت وجه التمسك والوجه الثاني في قوله تعا وماكاد
يقوله ذو الرمة اذا لم يكن الشعر من حيث مية يروح بان يروى على فله رما طفق لطرف يضرب وكرب يفتح الداء بعينه قرب يقال كرب الشعر اذا وثق
لقد انزلنا الشعر على لسانه في قوله تعا وماكاد ويفعلون وقد عرفت وجه التمسك والوجه الثاني في قوله تعا وماكاد

مثل التبرك بوالا ويجعل الذين صفة القوم وحذف المخصوص اي بشي مثل القوم
مثلهم وقد حذف المخصوص اي علم بالترية مثل قوله تعالى نعم لعبد اي ايوب بن
ذلك في قصته قوله تعالى نعم المهادون اي نحن وساء مثل بشي في افادة
الشرايط والاحكام ومنها اي من افعال المرح والتم حب في حب او عوا
مركب من حب الشئ او حب اذا صار محبوسا ومن ذا وفعله اي فاعله هذا هو المصنوع والظن والجارح المجر وغير ذلك اليه عليه سواء كان اسما مفعلا مثل هرب
ذا ولا يتغير اي حبذا او فاعله او ذا قما هو عليه فلا يتغير ولا يجمع ولا يكون
كأنه المخصوص من شئ او محبوسا او مؤثرا في الجرح او الجرح الا مال الله لا يتغير فيقال حبذا
وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اي بعد حبذا المخصوص واما اي اعرابه فمعرفة
حبذا كاعراب المخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص
مخصوص حبذا اي بعده اي بعد مخصوصه تميزا وحالا على وقف مخصوص
الافراد والشيء والجمع والثابت نحو حبذا رجل زيد وحبذا زيد رجل او حبذا
شيء وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلي او راكبي الزيدان وحبذا الزيدان وحبذا الزيدان
راكبي وحبذا المرأة هند وحبذا امرأة العالم في التميز او المبالغة والقسم وتأنيده وياؤه وعن وعلى والكاف ومنذ ومنذ واخلو بغير او حاشا
حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا الازيد لانه زيد منسوب اليه
والركوب حال من فاعله كامن المخصوص الوصف له على معنى في اي
على من حاصل في غيرهما منعت النسبة اليه اي كامن في اي
في اي حال من فاعله كامن المخصوص الوصف له على معنى في اي

في الخبر في هذه الصورة قيا ساو في غير اي خبر الواقع في الاستفهام والتثنية
سواء لم يكن خبرا نحو عيسى بن مريم وكفى بالله شهيدا او التي مبدية اي
زيد وكفى الله شهيدا او التي يرد او كان خبرا ولكن لا في الاستفهام والتثنية
زيد واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو المال للفرس
اي لبيان علمه شيئا وهذا نحو ضربته للثاويب او خاربها نحو خرجت للحافض
مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل البتة قلت عنه وزائدة نحو رد فلان
وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو والله لا يؤخر الاجل وتامس في القسم في الاستفهام
فلا جلاله لقد طار الذباب ورث الثقليل والانشاء التثنية والاولى
الكلام كما انكم وجب لها صدر الكلام لكونها الانشاء التثنية مختصة
احتياجها الى المعرفة من صيغة يستحق التثنية الذي هو دلول وبها
وصف الشيء ما راقص واقبل مما لم يوصف واشرط كونها موصوفة
المذهب الاصح وهذا مذهب ابي علي وهو وافقه وقبل للجب ذلك والتميم
المع الوجوب وهذا الذي ذكر من التثنية اصلها ثم يتبع في معنى التثنية
وفي التثنية كالمجاز المحتاج الى التثنية ونحوها في الخبر
فما صح لا تها التثنية المعنى ولا يستعمل في الخبر
في خبر كرم لم يدر في خبر كرم اي ذلك الخبر المسمى بالثنية
في خبر كرم لم يدر في خبر كرم اي ذلك الخبر المسمى بالثنية

في الخبر في هذه الصورة قيا ساو في غير اي خبر الواقع في الاستفهام والتثنية
سواء لم يكن خبرا نحو عيسى بن مريم وكفى بالله شهيدا او التي مبدية اي
زيد وكفى الله شهيدا او التي يرد او كان خبرا ولكن لا في الاستفهام والتثنية
زيد واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو المال للفرس
اي لبيان علمه شيئا وهذا نحو ضربته للثاويب او خاربها نحو خرجت للحافض
مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل البتة قلت عنه وزائدة نحو رد فلان
وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو والله لا يؤخر الاجل وتامس في القسم في الاستفهام
فلا جلاله لقد طار الذباب ورث الثقليل والانشاء التثنية والاولى
الكلام كما انكم وجب لها صدر الكلام لكونها الانشاء التثنية مختصة
احتياجها الى المعرفة من صيغة يستحق التثنية الذي هو دلول وبها
وصف الشيء ما راقص واقبل مما لم يوصف واشرط كونها موصوفة
المذهب الاصح وهذا مذهب ابي علي وهو وافقه وقبل للجب ذلك والتميم
المع الوجوب وهذا الذي ذكر من التثنية اصلها ثم يتبع في معنى التثنية
وفي التثنية كالمجاز المحتاج الى التثنية ونحوها في الخبر
فما صح لا تها التثنية المعنى ولا يستعمل في الخبر
في خبر كرم لم يدر في خبر كرم اي ذلك الخبر المسمى بالثنية
في خبر كرم لم يدر في خبر كرم اي ذلك الخبر المسمى بالثنية

[illegible]

ما رايته من شرا ونزير من اى جميع زمان اشفا رؤينا هو هذا الشعر او اليوم
عذرا لانهم لم ينقضوا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءه فكيف يصح اعتبار
لزمان الفعل فالثلاثان المذكوران كلاهما الظرفية ويكون ان يجعل الاول مثالا
كما يتوهم بحال الظاهر كمن يتقدم مضافا الى ما رايته من دخول شهر او حاشا
وخر لا استثناء اى لا استثناء ما بعدهما قائلها فانه اذا جرت بهما جزم
جارية وهذا الايراد ذكرت ههنا نحو جازى القوم حاشا زيد وعمر زيد
واذا نصب ما بعد ما يكتفى انما لا الحرف المشبهة بالفعل ووجه شبهها به
فلا تفتاها كالفعل الى الثلاث والرابع والخامس ولبيانها على الفصح مثله
فلان معانيها معاني الافعال مثل اكرت وشقت واستدركت ونيتت
وكان المتأخر ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها
لما عبرت عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستعمل
الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغة جمع القلة والكثرة في الافعال
اذا لوحظت مع زوجه الحاصلة تخفيفا نواتها ولغيا فعل الجمع
الكثرة وهي انا ان وكأنا وكنت وليست ولعل اخرها كقولهم
اليسافة لها اى ليسافة من كذا وكذا

الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في ما قبلها فلا بد لهما من الفعل بشي من كلام
وقوع في الصدرة شبهت بها الكسوة في الصلابة والكتابة وانما حكم العكس على افتقار
عدم الصدرة لا على عدم اقضاء الصدرة لانه مجرد الاستثناء يكون في ذلك فاحتمل
هذه الحروف ما الكفاة فتلقى اى تغزله هذه الحروف عن العمل لما كان ما الكفاة على
على اى افسح اللغات مثلا انما زيد قائم وقد تعبر على غير الافصح كما وقع في بعض اشعار
وهذه الحروف في حيزه اى اذ يجمع ما على الافعال لانه ما الكفاة اخرجها عن العمل
اللام ان يكون دخولها صالحا للعمل فانه الكسوة لا تغير معنى الجملة ولا يخرجها عن كونها
جملة فلا قلت ان زيدا قائم اقرب ما اذنت بقولك زيد قائم مع زيادة التأكيد
لانه المفتوح مع حملها اى مع اسمها وخبرها ستماء جملة باعتبارها كالمفعول في قوله
الجملة في حكم المزدود ومن ثم اى ومن اجل الفرق المذكور وجب الكسوة موضع الجملة
موضع يقتضيه الجملة ووجب الفتح في موضع المزدوى موضع يقتضيه المزمع فليست
انما اى فافتراء الكلام كونه موضع الجملة نحو ان زيدا قائم وكثر الباع
الجملة لا يفتقر الى مقوله القول لا يكون الا جملة نحو ان زيدا قائم وكثر
الموصول لا يكون الا جملة لا يكون الا جملة ولا يفتقر الى مقوله القول لا يكون الا جملة
الجملة لا يفتقر الى مقوله القول لا يكون الا جملة ولا يفتقر الى مقوله القول لا يكون الا جملة
الجملة لا يفتقر الى مقوله القول لا يكون الا جملة ولا يفتقر الى مقوله القول لا يكون الا جملة

والعطف عليه من حيث ان خبره اسم ان يكون العالم في رفعه ان ومن حيث
العطف على اسمه يكون العالم في رفعه الابتداء فلزم اجتماع عاملين اعني
على رفعه وهو باطل خلا للوقوف فاستلزم لا يشترطه في صحة هذا العطف
فان اذ عديم لا يعمل الا في الاسم والخبر من فروع بالابتداء ممكن قبل دخول الفعل
اجتماع عاملين على اعراب واحد وكذا ان يكون اسم ان متبعا في جوار
على اسم ان قبل من الخبر عند المجرى فلا يجوز عندهم انك وزيد ايهان كما
ان زيدا ويرى ايهان فان المندرج المندرج مشترك بينهما خلافا للمندرج
فانها يجوز ان في مثل انك وزيد ايهان العطف على اسم ان بلا عمل
للم يظهر على ان في اسمه في بواسطة بنائية فانه لم يعمل فيه فلا يلزم المندرج
ولكن في جواز العطف على اسم كذا ان في مثل ان لانه لا يغير معنى
كما ان في قبل دخله فان معناه الاستدراك وهو ان في المعنى الاصلي
لا ينافيه الا في جواز اعتبار اسم مرفوعا وعطف شي عليه بالرفع
المكسور كما ان قوله لم يخرج زيد لكن عروا خارج وكبر ولا يجوز في سائر
بالفعل العطف على اسم العدم بقاء المعنى الاصلي في هذا الخبر
واذا كان في الاجل ان ان المكسور لا يغير معنى الخبر ولا يغيره
اللام التي هي انك خبر المندرج مع المكسور الذي هو اسم انك التاكيد
بالاخر وهو المندرج المندرج فلا يجمع

متعلق بخلت اي دخلت اللام مع المكسور على خبره فان ربي العالم او دخلت
الاسم اي على اسمها او فصل بينهما اي بين الاسم وبينها اي بين ان نحو ان في الراد
اب او على ما وقع بينهما اي بين الاسم والخبر وهو متعلق بالخبر نحو ان ربي العالم
او وانما يخص دخول اللام بهذه الصقولة لانه فيما عداها يلزم نوال حرف التاكيد
والابتداء اعني ان المكسور واللام وهم كمر هو ذلك واختاروا تقديم ان دون اللام
على ما على ما ليس بعامل ودخول اللام في اللام على اسمها او خبرها او على ما بينهما فيصنف
لانها وان لم تغير معنى الجملة لا يوافق اللام مثل ان في معناه الذي هو التاكيد ونحوها
مع ضعفه في قوله الشاعر واكتفى من حسنها العبد وتعين ان المكسور اشغل المستند
وكثرة الاستعمال فيلزم ما بعد التحسين اللام ومع جواز التاكيد اي بطلان على ما هو الغالب
فان بعض وجوه مشابهة مع الفعل كفتح الآخر وكذا في ثلثة احرف كما يجوز انما لها
وهو الاصل واليه لا يكره حركات اللام على كذا التقدير بل لازم له ان في الالف والميم
الصفة والثانية في مثل زيد قائم وان ربي قائم وان في الامور فلهذا الباب بولان كثيرا
الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي لكونه اعرابه تقديره اي لكونه مبتدئا ولهذا خلاف من ذهب
الى ان في ان في قوله قائم الامور لا يلزم باللام لفتح الزكي بالعلو ويجوز دخول
في الالف والميم من افعال المبتدأ اي من الافعال المبتدأ والخبر لا غير مثل كان
في الالف والميم من افعال المبتدأ اي من الافعال المبتدأ والخبر لا غير مثل كان
في الالف والميم من افعال المبتدأ اي من الافعال المبتدأ والخبر لا غير مثل كان

لما كان بين خلاف الكوفيين في التعيم ان تعيم الدخول وعدم تخصيصه بـ
المبتدأ والخبر لا في اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا
في تجويز دخولها على غير ذلك واختلفوا في تفسير قول الشاعر بالله ربك ان ذلك
وجبت عليك عبودية النعمان وهو شاذ عند البصريين ويخفف المبتدأ كما
يعمل عند التحقيق على سبيل الوجوب في ضمير ما مفعول والسبب في تقديره ان
المفتوحة بالفعل الكون من مشابهة المكسورة كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيف
في سعة الكلام واقية لقوله وان لم يكن لما يوفيهن واعمال المفتوحة بعد تخفيفها
في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك
غير جائز فقدرنا اخر الشان حين يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والاول
لفي الشان جبرها فكونها عاملا في المبتدأ والخبر كما كانت في الاصل فحقى كبر الالف
المكسورة فانه يكون على الاقوى كما يكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى من
فالمقارن كونه دوام العمل في القدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت وقوعه
ترجح الاضعف على الاقوى فقد دخل اي المفتوحة على الجمل المتألف من
لفي الشان مطلقا سواء كان اسما او فعليا ولا خلاف في قولهم في المبتدأ
او غير داخل وشذ اعمالها اي اعمال الفتح في خبر او في خبر المبتدأ
معين اصل اللغة ان الالف في الضمير المستعمل في قوله المبتدأ فاعمالها
والضمير المستعمل في قوله المبتدأ فاعمالها

فلو انك في يوم الزخا سالتني واقلك لم يغفل وانما صيرت في الفتوحة المفتوحة
حال كونها مقرونة مع الفعل اي الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف في مثل ان ليس للسان
الاماسي وان عسى ان يكون قد اقرب العين نحو علم ان يسكنه منكم منى او نحو قول
الشاعر واعلم فاعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي فاعلم ان قد نفي ليعلم ان قد بلغوا
سالت ريقهم ولزوم هذه الامور الثلاثة للفرق بين المفتوحة وبين ان المصدرية ان
الكون كالمعروض من النون المخدومة او حرف النون الجوار لا يرون ان لا يرجع اليهم
لزوم حرف النون الاكسوبة كالمعروض من النون المخدومة فانه لا يعمل بحرفه والفرق بين
المفتوحة والمصدرية فانه يجمع مع كل منهما فالعراق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان
تتم به الاستنباط في المفتوحة فلا فهو المصدرية واما من حيث النطق لانه اذا كان الفعل
المتنصبا فحق المصدرية والافتح المفتوحة وكذا التشبيه اوله شانه في حرفه
على الصحيح حملا على اخواتها ولانه لا اصل لعدم التركيب ومنه جبر الخليل انها كنه من كان
لانه المكسورة واصلها كانه زيرا لا بسا ان زيرا كالا سرفقت كان ليعمل الشان
في المصدرية لانه لا الامور في الهمزة لانه كافي في الاصل جارية واه خرجت من الجارية
في المصدرية والهمزة في المصدرية فحق الهمزة وان كان المعنى على الكسر
في المصدرية لانه لا الامور في الهمزة لانه كافي في الاصل جارية واه خرجت من الجارية
في المصدرية والهمزة في المصدرية فحق الهمزة وان كان المعنى على الكسر

مقدّمهم كما في ان الخفّة ويجوز ان يقال غير مقدّم بعد هذا الضمير لعدم
كفاية ان الخفّة ذلك وهو عند البصريين ينفرد وقال الكوفيون هم كنية من كان
المسورة المصدرة بالهمزة والواو لا يكون فقلت كسرة الهمزة الى الهمزة
الهمزة فكله لا ينفرد ما بعد ما ليس كما قبلها لا هو مخالف له نفيًا وإثباتًا
ان تحقق معنى ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توقعه بتوهم
من الكلام المتقدم فاذا قلنا جاء في زينة كانه توهم ان عروا ايضا جاء
من الالف فرفعت ذلك الوهم بقوله لكن عروا لم يجز بنوعه اي لكن بين الالف
متعارفين نفيًا وإثباتًا معنى اي تغايرًا معنويًا والضروري وهو المعنوي
انتم عليه اللغوي قد يكون نحو جاء في زيد لكن عروا لم يجز وقد لا يكون نحو
لكن عروا غائب وعرفت اي لكن فتلغى عن العمل الزوجها عن المتابعة وانتهت
العاطفة لفظًا ومعنى فاجتبه مجازًا بخلاف ان واه الخفّة من فانه ليس
اجتبه عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى المباءة من نحو والواو
يجوز انما لا يباسا على اخواتها الخفّة وقال الشارح الرضي لا ارفق شاهد
معها من هذه وخفّة الواو وعما ما عطف الجملة على الجملة واه الخفّة
الشارح الرضي الاخير اظهر ان لم يسمي في الاشياء في غير هذا الموضع
فانهم وعلى المسحوقين ان يسموا بغيره واه الخفّة
بأنه على ان لم يسمي في غير هذا الموضع

منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان
ومسكه ما قولنا انما يات ايام العبا واجعا فالعرا يقول معناه انما يات ايام العبا
واجعا والكسائي يقول انما يات ايام العبا كانت واجعا والمنقولون على ان روا
منصوب على انما يات ايام العبا في خبرها المخرجة اي ان ايام العبا كانت واجعا
واجعا ولعل للفتحة اي لا نشانه ولا يدخل على المنه ومعار توقع امره فيكون كقول
قالوا قلتم نلوا وعلوا الساع ووب والعال هو الاول ونلوا اي بجملة لغو كما جازي
اللفظة العقلية واشتد استبراف في ذكروا دواع دعايا من يجيب الى الرد فلم يجبه عند
الاجيب فقط ادع اخرى وارفع الصوت دعوه لعل اي الغوارضه قريب
انما يعمل ان يكون على سبيل الحكاية كما قاله الحق في شرحه بعد ان لو فوجى وراى
آخر فالشارح حكاه على ما كان عليه او كان اشهر في ذلك الرجل اي الغوارضه في الجاهل
على في الاحوال الثلث بالياء والعلامة الشرا بما ذكر من الشاوي ان هذا البيت يحتمل ان لا
يكون من قبيل هذه اللفظة انما يات ايام العبا والاقطاطية الى الشاوي جزم بغيره بوجوه الجزم
وهو حكمه من هذه المروءة العاطفة العطف في اللفظة الامانة ولا كانت هذه المروءة
العطف الى العطف عليه سبب عاطفة وهو الواو والفاء ونم ونم وواو واما
الشارح الرضي الاخير اظهر ان لم يسمي في الاشياء في غير هذا الموضع
فانهم وعلى المسحوقين ان يسموا بغيره واه الخفّة
بأنه على ان لم يسمي في غير هذا الموضع

فصيح واتماها ففصح مطرد في كلامهم لانها موضوعه لتدركه مثل هذا الفعل
فلا رتبة للملاوة للجمع اي الجمع المعطوف والمعطوف عليه في حكم واحد وطريق من
ان يكون مطلقا ومع ترتيب واما التمام بالجمع هو ان يكون للاحد اثنين او
او الاشياء كما كانت او واما ليس المراد اجتماع المعطوف عليه في الفعل في
وعان فتقول جاء في زيد وعمرا فورا ثم مرط اي حصل الفعل من طبعها كما
احد هادوه الاخر فالو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فتقوله لا ترتيب فيها لان
اي ترتيبها بين المعطوف والمعطوف عليه يعني انه لا يقوم هذا الترتيب منها
وعنا والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب غير الملمة ثم متعلق اي مثل الفاء في قوله
الترتيب مقرونة بجملة وهي متعلقة اي مثا ثم في الترتيب محملة غير ان الجملة
اقل منها في ثم فهو متوسط بين الفاتحة لا محملة فيها واما ثم المنية للملح
او المعطوف بجملة يجب اقتضاه وهو اجزاء قوت او ضعيف من حيث انما
ضعيف من متعلق اي متبوع معطوف بها ليقيد اي العطف بها قوة في العطف
او ضعفا فيه او ليدل عليها الحاجة بتميز الجزء بالقوة والضعف من الجملة
كما تفرقه فصح لان جعل غاية وانما للفعل المتعلق بالجزء لا استلزامه
شمله جميع اجزاء الكلام غلبت التكميل في انما في قوله تعالى فاما هذه الجملة
في ثم تفرقة جدا شملها في التكميل في الجملة من اجزاء الجملة كما في قوله
فما في ثم لا يشترط ذلك في وانما في الجملة المعطوفة في ثم تفرقة

الخارج نحو جاء في زيد ثم ثم في جملة يجب الزم في ان المناسب يجب الزم ان يكون
الموت او لا يغير الاشياء ويعلقوا بعد التعلق بهم الاشياء وان كان موت الاشياء
بم المناسب في انشله سائر ان تسمى وهكذا المناسب في انهم تقدم في ان
الخارج على حبالهم وانه كان في بعضه الاوقات على ما ذكرنا ومع هذا يصح ان يقال
فهم الخارج في انشاء واعلم الاشياء بالجزء الا قوت او الاضعف كما يفيد علم الفعل
مع اجزاء الشيء كذا لا الاستواء بالملاقاة بين الاخيرين في ذلك العلم كقولك انما
في الصلح فانه يفيد شمول التمام بجميع اجزاء اللمة ولذلك استعملت في الجارة في
اليمين حيثما لا آتية لم يأت في العاطفة ما يلاقى الجزء الاخير فان اصل حتم ان يكون
جاء فلكثرة استوائ ان يكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كان محمولا
لم يشعروا ان معنى جميعا يستلزم الاصل على الترتيب وانما استعملوا في الجملة
وهو كونه محمولا جزئيا لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعترف في العقل والشرع
الوجود من اتحاد المتجاورين هكذا في بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصار
الجملة في الجملة بجزء من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون
الجملة في الجملة بجزء من متبوعه وانما واما في قوله تعالى فاما هذه الجملة
فاما هذه الجملة في الجملة بجزء من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون
الجملة في الجملة بجزء من متبوعه وانما واما في قوله تعالى فاما هذه الجملة
فاما هذه الجملة في الجملة بجزء من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون

على الشك في أول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو المعطلة على اما الثانية
على اما الاولى واما الثانية اعطفا ما بعد ها على ما بعد اما الاولى فكل من
اخر فلا لغو ولا طول ولكن هذه الحروف الثلاثة لاحد هاجعا اى نسبة الى
احد من الامر مع المعطوفين والمعطوف عليه على التقين فكلما لا تنفي الحكم
للمعطوف عليه من المعطوف فالحكم هو للمعطوف فعليه لا للمعطوف
زيد كعمرو فحكم الجميع فيه لا بد لا يعرف وهذه هى بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف
عليه الى المعطوف نحو اجلا في زيد كعمرو اى باجاء في عمرو فحكم الجميع فيه للمعطوف
المعطوف عليه على عكس كذا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فانه لم يحكم عليه
لا بالجميع ولا بجزءه والاخبار الذي وقع منه الحكم يكون بطريق القصد ولهذا
عنه جزمه بل واما كونه على بعد التقى نحو ما جاء في زيد كعمرو وفيه خلاف فراهب
الى انه كونه بالعرف حكم التقى من المعطوف عليه الى المعطوف اى لا ما جلا في عمرو
عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها ثبت الحكم التقى من المعطوف عليه
والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فوعى ما جاء في زيد كعمرو
جاء في عمرو وفيه اما في حكم المسكوت عنه او بالجميع ومنه على انه لا بد من
بدونه فان كان المعطوف المنزه فله نصيبه لا يكون كونه لغير الحكم
طعام زيد كعمرو في قام عمرو فان كانت في طرف الجملة على الجملة فله
في خبر التقى والاثبات في خبر التقى لا يثبت ما جاء في زيد كعمرو
توجب الاثبات التقى ما جاء

الشيء وبمختصة إيجاب الشيء تنقص الشيء المتقدم ويجعله إيجاباً مساوياً
ذلك الشيء بوجه الاستفهام غوي في جواب من قال ما قاله زيد أي قام زيد
مرفوعاً به فليس ذلك لتقص الشيء الذي بعده لا استفهام كقوله تعالى
قالوا إلى أي بيتا رتبنا وقد جاء على جبل الشدة وفي تصديق الإيجاب كما تقول
جواباً أما زيد لم يبق قام زيد وإي اثبات بعد الاستفهام لا شك في غلبة
سبوقه بالاستفهام وذكر بعضهم أن الأبي تصديق الجواب أيضاً وذكر ابن مالك أن
أي بمعنى ثم وهذا مخالف لما ذكره المصنف وبعضها القسم ولا يستعمل إلا مع الله
من غير ذكر فعل القسم فلا يقال أي أقسمت وربك ولا يكون المقسم به إلا الرب والرب
وولعي تقول أي والله وإي ولعي وإجل وجير بكسر الفاء وأي تصديق
بعض الشيخ تصديق الخبر كقولك أجل أخبرني أن الحج قد أتاك زيد أو لم يأتك
فأما أي ولم يأت وجاء أن تصديق الدعاء أيضاً نحو قولك أي يبعثني الله
ولا يكون أي لعن الله تلك القافصة وربكها وجاء بعد الاستفهام أيضاً في قولك
يت شعري هل الميت شفاء من وجع جبهته إن اللقاء شفاء للميت وأي تصديق
خلاف ما ذكره المصنف كونها تصديقاً للحج وفي الآية وأي تصديق
زواياها أي تصديق أي تصديق أي تصديق أي تصديق أي تصديق
لا يفتقر إلى شيء من ذلك أي تصديق أي تصديق أي تصديق أي تصديق أي تصديق
أي تصديق أي تصديق أي تصديق أي تصديق أي تصديق أي تصديق

فهي تزيين للعقل وكونه زائداً فيها أفصح أو كلمة الكلام سبباً لها لا استفهام أي تصديق
الشيء بوجه الاستفهام غوي في جواب من قال ما قاله زيد أي قام زيد
مرفوعاً به فليس ذلك لتقص الشيء الذي بعده لا استفهام كقوله تعالى
قالوا إلى أي بيتا رتبنا وقد جاء على جبل الشدة وفي تصديق الإيجاب كما تقول
جواباً أما زيد لم يبق قام زيد وإي اثبات بعد الاستفهام لا شك في غلبة
سبوقه بالاستفهام وذكر بعضهم أن الأبي تصديق الجواب أيضاً وذكر ابن مالك أن
أي بمعنى ثم وهذا مخالف لما ذكره المصنف وبعضها القسم ولا يستعمل إلا مع الله
من غير ذكر فعل القسم فلا يقال أي أقسمت وربك ولا يكون المقسم به إلا الرب والرب
وولعي تقول أي والله وإي ولعي وإجل وجير بكسر الفاء وأي تصديق
بعض الشيخ تصديق الخبر كقولك أجل أخبرني أن الحج قد أتاك زيد أو لم يأتك
فأما أي ولم يأت وجاء أن تصديق الدعاء أيضاً نحو قولك أي يبعثني الله
ولا يكون أي لعن الله تلك القافصة وربكها وجاء بعد الاستفهام أيضاً في قولك
يت شعري هل الميت شفاء من وجع جبهته إن اللقاء شفاء للميت وأي تصديق
خلاف ما ذكره المصنف كونها تصديقاً للحج وفي الآية وأي تصديق
زواياها أي تصديق أي تصديق أي تصديق أي تصديق أي تصديق
لا يفتقر إلى شيء من ذلك أي تصديق أي تصديق أي تصديق أي تصديق أي تصديق
أي تصديق أي تصديق أي تصديق أي تصديق أي تصديق أي تصديق

يستغنى عن القسم فيؤثر ذلك في صحتها في القسم وتثبت زيادة توافق المضاف كقولهم
لا حول سمي وما شواي في يترحموا الهلكة جمع حارب أي هالك من حارب أي
ومع والياء واللام تقدم ذكرها مشتملا على ذكر من أضع زادت فلا حاجة إلى ذكرها
التبوي في تقيي كل جهم من النون نحو جاءني زيد أي أبو عبد الله والجرم لأن
قطع زلفه أي مات وأه وهي أي أنه مختصة بما في معنى القول أي بفعل مستفرد في معنى
القول تقرر المظهر في غيرتك عنه فلا يتبع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى
فهي لا ينسب في الأكثر الامنعوا متعلا للفظ غير صريح القول مع دونه في
تعا وادناه أي يا إبراهيم فقله أي يا إبراهيم تقبل لمفعول ما دناه المقدار أي
لمفهوم قولنا يا إبراهيم وكذلك قولك كتب إليهم أي كتب إليهم شيئا هو
فإنه قد دل على أنه تقيي للمفعول به المقدار كتب وقوله تعا ما قلن لهم الآيات
أن اعبدا لله فقله أن اعبدا لله تقيي للمفعول به وفي أمر مع النون
تقيي للمفعول به لأنه مفعول للمعنى والقول وقد تيسر المعنى
كقوله تعا أوحينا إليك ما يحسن الله إليه فقله أن أوحينا إليك ما يحسن الله إليه
المفعول الظاهر لا وجنا هو المفعول ما واه المفتوحة المحذوفة والياء
المحذوفة فلا يكون أي ما واه المحذوفة المحذوفة أي المحذوفة أي المحذوفة
في قوله تعا أوحينا إليك ما يحسن الله إليه فقله أن أوحينا إليك ما يحسن الله إليه
الاولى بآياتهم أي ما يحسن الله إليه فقله أن أوحينا إليك ما يحسن الله إليه

أي خروجه

أي أنه وجك وانخفاض ما المصداقية بالفعلية إنما هو من سبويه وجوز غيره بعدها
الاسمية قاله الشارح الرض وهو المعنى وإن كان قليلا لا وقع في نفي البلاغة بقوا في الدنيا
ما الدنيا باقية وإن المفتوحة المشبهة للاسمية أي الجملة الاسمية خاصة إلا إذا كانت
بما زيد بعد هالا لاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية أنها تعمل في جزئها وتعمل في
الجزء الذي هو مصدر خبر نحو عجزه أنك قائم أي قيامك أو ما في معناه نحو عجزه
أي أخوة زيد فإن عجزه قدرة الكون نحو عجزه أي أن هذا زيد أو كونه زيد
وهو التخصيص هذا والاشتهار به ولا ولو ما لها مصدر الكلام لعله لفظا على الحذف
الكلام فصدر لك من قوله الأمر ما الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي بعض
النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هذا ضرب زيد أو هذا تفرع زيد أو تفرع زيد
الزيد تفرعه ففناه إذا دخل على الماضي التوبيخ والتلوم على ترك الفعل وسفاه
الظاهر المحض على الفعل والطلب له فهمي المضارع بمعنى الأمر ولا يكون التخصيص في الماضي
المراد فإنا الآيات تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على أنه ترك في الماضي شيئا يمكن تذكركه
الاستعمال كما ترى من حيث المعنى التخصيص على فعل ما فات حزن التوبيخ والتقريب قد
يكون في الحذف إذا دخل على الماضي المضارع فلا يوجب ما من معنى
المتن من فساد في بعض الأصناف إلى هذه المعنى المعنى الماضي التوبيخ من الجائز
أن يكون مصدر متعلق بالماضي والماضي لا يكون له تفرع كما تقول لم تفرع زيد
أي جعل من زيد ما كنت تتوقعه من زيد في الماضي وهو ما فات التوبيخ

أي خروجه

محرّف

وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان متناهي قطعاً فيلزم لاصل انتفاء علم
فاذا قلت مثلاً لو جئنا لآكرتكم فقد علمت حصول الأكرام في الماضي بحصول
مقدريه فيلزم انتفاء العلم بها وكونه انتفاء الأكرام مسبباً لانتفاء الجموع في الماضي
واستعماله لهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد استعمل على قدر لزوم الثاني
مع انتفاء اللازم لينتد به على انتفاء المعلوم كقوله تعالى كان فيهما آية
لنصفنا له لو ههنا آية على لزوم الفاء لتعدد الآلهة وعلى أنه الفاء
من ذلك انتفاء المتعدد ومن هذا الاستعمال انهم لم يعمدوا ان يولوا انتفاء الأول
الثاني وخطأ عكسه المشهور ولم يرد أنه مذكور معنى بقصد اليه في مقابلة
بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء المعلوم المجزئ وان المعنى المشهور بيان
انتفاء معلومين للآخر بحسب الواقعة فلا يتصور هناك استدلالاً في ذلك
قلت لو جئنا لآكرتكم لم تقصد ان يعلم الخاطب انتفاء الجموع من انتفاء الأكرام
وعلم الانتفاءين معلوم له بل قصدت اعلامه بانه انتفاء الأكرام مستلزم
انتفاء الجموع وأما استعمال ثالث وهو ان تقصد بآية استبرأ في شيء فيعلم ذلك
بأبعد التقييد عنه كقوله لو هاتى لآكرتكم لبيان استلزام الأكرام في الماضي
استلزام الاضاعة الأكرام فكيف لا يستلزم الأكرام في الماضي استلزام الاضاعة
الفعل الظاهر كما في من الانتفاء او تيقن بالتحقق له تعالى ان أحد من المذنبين
والجانب المذكور في الآية استلزام أحد من المذنبين فاحد من المذنبين
والجانب المذكور في الآية استلزام أحد من المذنبين فاحد من المذنبين

لفعلين

وما كان حصوله مقدراً في الماضي كان متناهي قطعاً فيلزم لاصل انتفاء علم
فاذا قلت مثلاً لو جئنا لآكرتكم فقد علمت حصول الأكرام في الماضي بحصول
مقدريه فيلزم انتفاء العلم بها وكونه انتفاء الأكرام مسبباً لانتفاء الجموع في الماضي
واستعماله لهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد استعمل على قدر لزوم الثاني
مع انتفاء اللازم لينتد به على انتفاء المعلوم كقوله تعالى كان فيهما آية
لنصفنا له لو ههنا آية على لزوم الفاء لتعدد الآلهة وعلى أنه الفاء
من ذلك انتفاء المتعدد ومن هذا الاستعمال انهم لم يعمدوا ان يولوا انتفاء الأول
الثاني وخطأ عكسه المشهور ولم يرد أنه مذكور معنى بقصد اليه في مقابلة
بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء المعلوم المجزئ وان المعنى المشهور بيان
انتفاء معلومين للآخر بحسب الواقعة فلا يتصور هناك استدلالاً في ذلك
قلت لو جئنا لآكرتكم لم تقصد ان يعلم الخاطب انتفاء الجموع من انتفاء الأكرام
وعلم الانتفاءين معلوم له بل قصدت اعلامه بانه انتفاء الأكرام مستلزم
انتفاء الجموع وأما استعمال ثالث وهو ان تقصد بآية استبرأ في شيء فيعلم ذلك
بأبعد التقييد عنه كقوله لو هاتى لآكرتكم لبيان استلزام الأكرام في الماضي
استلزام الاضاعة الأكرام فكيف لا يستلزم الأكرام في الماضي استلزام الاضاعة
الفعل الظاهر كما في من الانتفاء او تيقن بالتحقق له تعالى ان أحد من المذنبين
والجانب المذكور في الآية استلزام أحد من المذنبين فاحد من المذنبين
والجانب المذكور في الآية استلزام أحد من المذنبين فاحد من المذنبين





يكون على وجهه عرفه اذ ان الشرط لا يكون الجواب حيث يظهر على احوال
 الشرطية اي في الجواب وكما ان الجواب للقسمة فقد لفظا لا لفظا والشرطية
 لانه يلزم ان يكون جزي وجبا وغير مجموع وهو حال واما معنى فهو جواب للقسمة
 كون الشيء عليه والشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان يتبين
 للمرافعة لفظا اول ما تاتي ثانيا للمنافع مع لا كرمك وان توسط اي القسم بين اجزاء
 الكلام بتقديم الشرط عليه او بعده او تقدم غير الشرط جازا ان يعتبر القسم
 وان بلغ القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعجز جازا ان يعتبر الشرط ويبلغ القسم
 وان بلغ الشرط ويعتبر القسم كقولك ان الله ان تاتي انك فعلى المعنى الاول
 هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز الفاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز
 كليهما شرعا على ترتيب الفاء وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز
 اعتبار الشرط فيكون الشرط باعتبار التقديم على ترتيب الفاء واعتبار الشرط على
 واه اثبتى فوالله لا شك واما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي فيكون
 المثال لا اشارة الى اشتراط الماضي في الشرط في صورة اعتبار القسم على التقديم
 كما شرعنا على تقديم التقديم فعلى المعنى الاول في هذا المثال التقديم للشرط وجواز
 اعتبار القسم فهو اعتبارا على ترتيب الفاء وعلى المعنى الثاني هذا مثال
 لتقديم الشرط وجواز الفاء فالشرط باعتبار الاول على ترتيب الفاء وبالنسبة
 الثاني على ترتيبه فليكون المثالين مع بعضهما البعض المعنى الثاني اعتبارا على التقديم

القسم ويعتبر الشرط وعلم ان يكون المعجز جازا ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان بلغ

الصلوة والسنة اه فخر الله بكاتبه ولو الدية
 وجميع المسلمين والمسلمات قبيح اول سورة
 الشورى انك قد وحيتهم بالمعاني عما اول الذي كنت تكتب
 انك تكتبه بكتابك تشبه به كماله على بولور هو ربه
 بين كماله بوعه هو ربه ويرى

فوائد الاضافات

الحمد لله الذي جعل في كتابه من كل علم نفعاً



و قد جمع في هذا الكتاب من كل علم نفعاً
والله اعلم بالصواب

الحمد لله الذي جعل في كتابه من كل علم نفعاً
والله اعلم بالصواب

مكتبة الخميني